

برعاية


Serving the vision of Qatar
رابطة رجال الأعمال
القطريين
QATARI
BUSINESSMEN
ASSOCIATION


وزارة الاقتصاد والتجارة
Ministry of Economy and Commerce

عدد خاص الحصان 365 يوماً من

ملحق تصدره لوسيل بمناسبة مرور عام على الحصار الجائر

رئيس مجلس الإدارة ثاني بن عبدالله آل ثاني

Tuesday 05 June 2018

الثلاثاء 20 رمضان 1439 هـ . 05 يونيو 2018

العلم مرفوع والقياد تميم



زيارات صاحب السمو الخارجية

لصاحب السمو كسرت الحصار

زيارة الأمير لدولة الكويت

تلاها، وإلى جمعه بين صلابة الموقف والشهامة التي تميز بها القطريون دائما، حيث أذهلوا العالم بحفاظهم على المستوى الراقي في مقاربة الأوضاع، على الرغم مما تعرضوا له من تحريض غير مسبوق في النبذة والمفردات والمساس بالمحرمات، وحصار غير مسبوق أيضا في العلاقات بين دولنا.

وأرسل سمو الأمير رسالة قوية لدول الحصار قال فيها «اعتقد بعض الأشراف أنهم يعيشون وحدهم في هذا العالم، وأن المال يمكنه شراء كل شيء، فارتكبوا بذلك خطأ آخر، إذ ذكرتهم دول ومؤسسات عديدة أنهم ليسوا وحدهم، وأن الكثير من الدول لا تقبل المصلحة الآنية على المبدأ والمصلحة البعيدة المدى، وتبين لهم أنه حتى الدول الفقيرة لديها كرامة وإرادة، وأنه لا يمكنهم فرض أمور تجاوزها التاريخ».



المستوى الأخلاقي الرفيع الذي يتمتع به هذا الشعب في مقابل حملة التحريض والحصار الذي

والخلاق للشعب القطري ونجاحهم في الامتحان الأخلاقي، وقال في خطابه «أشير هنا بكل اعتزاز إلى

وقويا وبث الطمأنينة في قلوب الجميع في وقت يحاصره الأشراف. وأشاد سمو الأمير بالمستوى

في بداية الأزمة الخليجية قام صاحب السمو أمير البلاد المفدى بزيارة الى دولة الكويت في مايو العام الماضي بعد أيام من قرصنة موقع وكالة الأنباء القطرية «قنا»، بحثها خلالها العلاقات الثنائية ووسيل دعمها وتنميتها، كما تبادل سموهما الرأي حول المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية. وفي سبتمبر من العام الماضي وبعد 3 أشهر من حصار قطر قام صاحب السمو بزيارة الى تركيا خلال جولته التي شملت كلا من ألمانيا وفرنسا، بحث خلالها مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأزمة وغيرها من الملفات المشتركة، وانتهت الجولة بزيارة امريكا التي فيها خطابا قويا في الأمم المتحدة وحضر سمو الأمير خلال زيارته منتدى امريكا والعالم الاسلامي.

وفي خطابه الذي وجهه سمو الأمير الى المواطنين والمقيمين في 21 يوليو 2017 بداية الحصار، كان واضحا

زيارة الأمير لـ«ألمانيا»

فيها قطر، وهي تواجه حاليا مصاعب اقتصادية، أوضح سموه أن قطر تثق في الاقتصاد الألماني ثقة كبيرة، لأنها شراكة استراتيجية، مبينا أن ما تمر به هذه الشركات هو أمر طبيعي، ولن يغير من موقف قطر حول هذه الاستثمارات. والتقى سمو الأمير الرئيس الفرنسي إيمانيل ماكرون قبل التوجه الى الولايات المتحدة الأمريكية لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي التقى خلالها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي أكد حرصه على تعزيز العلاقات بين قطر والولايات المتحدة والدور الكبير الذي تقوم به البلدان في مكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب.

خلال زيارته للعاصمة الألمانية برلين سبتمبر 2017 عقد سمو الأمير مؤتمرا صحفيا مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، أكد فيه سمو الأمير استعداد قطر للحوار والجلوس على طاولة النقاش لحل هذه القضية. وفيما يتعلق بشأن مكافحة الإرهاب قال سموه «نعم كلنا نكافح الإرهاب من نواح أمنية ولكن يجب أن نركز على جذور الإرهاب وأسبابه»، وأوضح سموه بأنه ربما يكون هناك اختلاف مع بعض الدول العربية في تشخيص جذور الإرهاب، ولكن كلنا متفقون على أنه يجب أن نحارب الإرهاب.

وفي رده على سؤال حول موقف دولة قطر من بعض الشركات الألمانية التي تستثمر



زيارة الأمير لـ«الأمم المتحدة»

فرضت الحصار الجائر على قطر بالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة عبر الضغط على مدينيها بالغذاء والدواء وصلات الرحم لتغيير موقفهم السياسي لزعة الاستقرار في دولة ذات سيادة. ليس هذا أحد تعريفات الإرهاب؟» لقد رفضنا الانصياع للإساءات بالضغط والحصار، ولم يرض شعبنا بأقل من ذلك، وفي الوقت نفسه اتخذنا موقفا منفتحا على الحوار دون إساءات، وأعرينا عن استعدادنا لحل الخلافات بالتسويات القائمة على التعهدات المشتركة، فحل النزاعات بالطرق السلمية هو أصلا من أولويات سياستنا الخارجية.

في خطابه القوي امام الجمعية العامة للأمم المتحدة قال سمو الأمير، « أقف هنا وبلدي وشعبي يتعرضان لحصار جائر مستمر، فرضته دول مجاورة منذ 5 يونيو الماضي، ويشمل هذا الحصار كافة مناحي الحياة بما في ذلك تدخل الدول لقطع الصلات العائلية. وتدبر قطر حاليا حياتها واقتصادها وخططها التنموية وتتواصل مع العالم الخارجي بنجاح بفضل وجود معابر بحرية وجوية ليست لهذه الدول سيطرة عليها. لقد فرض الحصار فجأة ودون سابق إنذار، ما حدا بالقطريين لاعتباره نوعا من الغدر».

وأضاف سمو الأمير، « لقد قامت الدول التي

أكثر من 15 دولة شملتها

الجولات والحراك الدبلوماسي



استطاع حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى رسم خارطة طريق لقطر خلال الحصار، من خلال وضع مجموعة من القيم والمبادئ في إدارة الأزمات الدولية، وفقا لخبراء واقتصاديين.

وقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى بجولات خارجية مهمة خلال الحصار شملت نحو 3 قارات وأكثر من 15 دولة بالعالم، كلها ركزت على سياسة قطر الخارجية وكسر الحصار والعزلة التي حاولت فرضها عليها دول السعودية والإمارات والبحرين ومصر، وأكد خلالها سمو الأمير بأن قطر بالف خير من دونهم، بل استطاعت تعزيز علاقاتها مع دول العالم في كافة المجالات ودون قيود.

وبين الخبراء أن السياسة الخارجية لقطر ومنذ اندلاع الأزمة الدبلوماسية التي انتهت بحصار قطر، اتسمت بالهدوء والثقة والاتزان، وقام سمو الأمير خلال الأزمة الخارجية بجولات خارجية فقد فيها مزاعم دول الحصار في المنايا الدولية وبعث برسائل قوية للمجتمع الدولي، بالإضافة لخطاب وجهه سمو الأمير للمواطنين والمقيمين على أرض قطر.

وهدف الجولات الخارجية لسمو الأمير إلى تأكيد مواقف دولة قطر الخاتبة تجاه القضايا العربية والدولية وتعزيز علاقات دولة قطر الخارجية وإطلاق شراكات اقتصادية وأعادة زادت من رصيد دولة قطر ومكانتها الإقليمية والدولية، بالإضافة لتقنيدها لمزاعم دول الحصار ومحاولة الصاق تهمة الإرهاب بقطر.

ووفقاً لإحصاءات «لوسيل» فإن جولات سمو الأمير خلال عام سجلت رقما قياسيا في تعزيز العلاقات الثنائية بين قطر والدول الصديقة والشقيقة حيث شملت جولات سمو الأمير نحو 3 قارات ضمت أكثر من 15 دولة بالإضافة لزيارته التي شملت الاجتماعات الدولية والمؤتمرات والقمة على مستوى القادة.

وعكست مشاركات القيادة القطرية في عدد من القمم العادية والاستثنائية، تصدق قضايا الأمة العربية والإسلامية لأهتماماتها، باعتبار دعم قضايا الأمة مبدأ راسخا وركيزة أساسية في سياسة قطر الخارجية.

وهكذا أدارت الدبلوماسية فصول الأزمة على أساس ثوابت السياسة الخارجية القطرية القائمة على حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل النزاعات بالطرق السلمية وهي المبادئ التي ترجمتها السياسة القطرية في تعاملها مع الأزمة.

خطاب 21 يوليو

للمواطنين والمقيمين:
تنويع مصادر الدخل،
وفتح الاقتصاد للمبادرات
والاستثمار



■ زيارة صاحب السمو إلى إندونيسيا

جولة الأمير الآسيوية

قام سمو الأمير بجولة آسيوية شملت مملكة ماليزيا الاتحادية وجمهورية سنغافورة واندونيسيا بحث فيها الكثير من القضايا المشتركة بجانب مناقشة الأزمة الخليجية. وخلال لقائه بالعاصمة الماليزية عقد سمو الأمير مباحثات مع دولة السيد محمد نجيب تون عبد الرزاق رئيس الوزراء شملت مجالات التعاون واستعراض المجالات الاقتصادية والتبادل التجاري وفرص الاستثمار والتنمية البشرية، وشهد سمو الأمير توقيع عدد من مذكرات التفاهم بين حكومتي البلدين.

سنغافورة

أجرى سمو الأمير مباحثات مهمة في سنغافورة مع فخامة الرئيسة حليمة يعقوب رئيسة جمهورية سنغافورة والتي انعقد فيها منتدى الأعمال القطري السنغافوري، كما شهد سمو الأمير توقيع عدد من الاتفاقيات بين قطر وسنغافورة في عدة مجالات أبرزها، تشجيع وحماية الاستثمارات والدراسات القانونية، ومذكرة تفاهم بين جهاز قطر للاستثمار وكلية تدريب خدمة موظفي الخدمة المدنية وغيرها من المذكرات والاتفاقيات بين البلدين.

وأجرى سمو الأمير مباحثات مع الرئيس الاندونيسي جوكو ويدودو التناوي تتعلق بتعزيز العلاقات الثنائية والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين وتم توقيع عدد من الاتفاقيات.

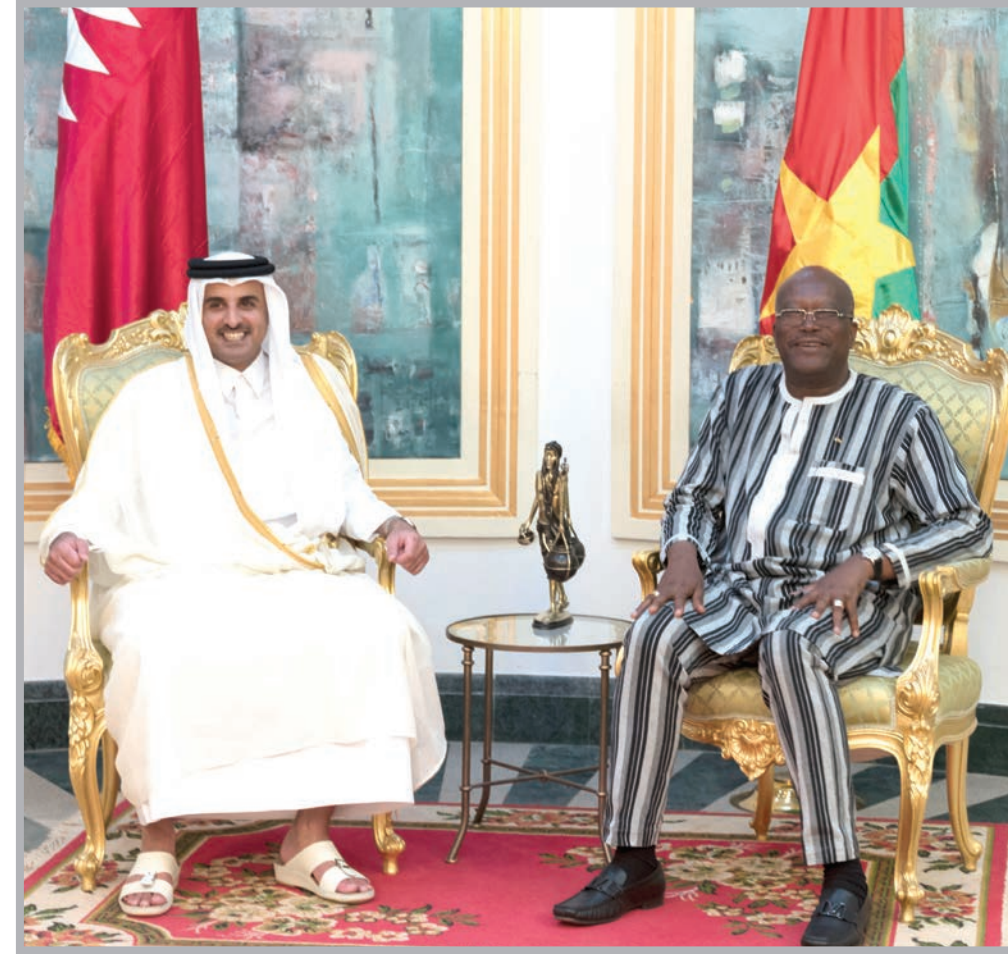
إندونيسيا

في جمهورية إندونيسيا عقد سمو الأمير مع فخامة الرئيس جوكو ويدودو رئيس جمهورية إندونيسيا جلسة مباحثات لتعزيز العلاقات الثنائية وتنمية مجالات التعاون المشتركة لا سيما في مجالات الاقتصاد والطاقة والاستثمار والسياحة والبنية التحتية وبحث آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية وتبادل وجهات النظر بشأنها، كما شهدت الزيارة توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم.

جولة الأمير الإفريقية

قام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى، بزيارة لقارة افريقيا شملت ست دول من غرب إفريقيا هي: «جمهورية السنغال، وجمهورية غينيا كوناكري، وجمهورية مالي، وجمهورية كوت ديفوار (ساحل العاج)، وجمهورية بوركينا فاسو، وجمهورية غانا»، وتعد الزيارة الأولى من نوعها لسموه في غرب إفريقيا. وبحث سمو الأمير في جمهورية السنغال مع فخامة الرئيس ماكي صال العلاقات الثنائية وخاصة في مجالات الاقتصاد والاستثمار والتنمية وغيرها بجانب توقيع عدد من مذكرات التفاهم بين البلدين في مختلف المجالات.

■ زيارة صاحب السمو إلى غانا



■ زيارة صاحب السمو إلى بوركينا فاسو



■ زيارة صاحب السمو إلى كوت ديفوار



زيارة الأمير لغرفة التجارة الأمريكية

قطر والولايات المتحدة الأمريكية بلغ 125 مليار المدي بغرفة التجارة الأمريكية بواشنطن والتي نظمتها مجلس الأعمال القطري الأمريكي وغرفة التجارة الأمريكية، عدد فيها أبرز ملامح التعاون الاقتصادي القطري الأمريكي، مبينا سموه أن هناك أكثر من 650 شركة أمريكية تعمل في دولة قطر، وأن حجم التعاون التجاري بين دولة

قطر والولايات المتحدة الأمريكية بلغ 125 مليار المدي بغرفة التجارة الأمريكية بواشنطن والتي نظمتها مجلس الأعمال القطري الأمريكي وغرفة التجارة الأمريكية، عدد فيها أبرز ملامح التعاون الاقتصادي القطري الأمريكي، مبينا سموه أن هناك أكثر من 650 شركة أمريكية تعمل في دولة قطر، وأن حجم التعاون التجاري بين دولة

زيارة صاحب السمو لأمريكا

تطلع الدولتين لمضاعفة هذا التعاون في السنوات القادمة. وبخصوص الأزمة الخليجية أعرب سمو الأمير عن شكره لفخامة الرئيس الأمريكي على جهوده الشخصية ودوره الهام والأساسي في إيجاد حل للأزمة، منوها بالدعم الشخصي لفخامة الرئيس قطر خلال الحصار، موجها سموه شكره للشعب الأمريكي على دعم قطر كذلك.

خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، أكد حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، أن قطر لم ولن تتسامح مع الأشخاص الذين يدعمون ويمولون الإرهاب. وأضاف سمو الأمير أن العلاقات القطرية الأمريكية علاقات قوية وراسخة وتمتد لأكثر من 45 عاما كما أن التعاون الاقتصادي بين الدولتين يفوق 125 مليار دولار، مغربا سموه عن



■ زيارة صاحب السمو إلى السنغال



■ زيارة صاحب السمو إلى مالي

جولات وخطابات سمو الأمير سياسة خارجية كسرت الحصار

رسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى خارطة طريق لقطر خلال الحصار، ووضع مجموعة من القيم والمبادئ في إدارة الأزمات الدولية.. كان لها الفضل في نجاح الدولة في كسر الحصار وتحويل الأزمة إلى محطة للانطلاق وتحقيق الإنجازات.. وقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى بجولات خارجية مهمة خلال الحصار شملت 3 قارات وأكثر من 15 دولة بالعالم، بالإضافة لزيارته التي شملت المؤسسات الدولية والمؤتمرات والقمم على مستوى القادة. ركزت هذه الزيارات على تعزيز سياسة قطر الخارجية وكسر الحصار والعزلة التي حاولت فرضها السعودية والإمارات والبحرين ومصر.. وأكد سموه خلالها أن قطر بخير من دونهم.. بل استطاعت تعزيز علاقاتها مع دول العالم في كافة المجالات ودون قيود.



جولات في 3 قارات:



أفريقيا



آسيا



أوروبا

زيارة 15 دولة منها 6 دول إفريقية

محطات مهمة

21 يوليو 2017

الاستثمار في التنمية البشرية

تنويع مصادر الدخل وفتح الاقتصاد للمبادرات

إزالة العوائق أمام الاستثمار ومنع الاحتكار

خطاب وجهه سمو الأمير للمواطنين والمقيمين.. وأبرز ما جاء في الخطاب:

عدم الاتكالية والاعتماد على الذات

تعميق التعاون الثنائي مع دول العالم

تخصيص عائدات الغاز للأجيال القادمة

زيارات مهمة

15 سبتمبر 2017

زيارة ألمانيا

13 سبتمبر 2017

زيارة تركيا

31 مايو 2017

زيارة الكويت

الجولة الآسيوية

18 أكتوبر 2017

إندونيسيا

4 مذكرات تم توقيعها بين البلدين

17 أكتوبر 2017

سنغافورة

8 اتفاقيات ومذكرات تفاهم

16 أكتوبر 2017

ماليزيا

4 مذكرات تفاهم وقعت بين الطرفين

جولة أفريقية

22 ديسمبر 2017

غينيا

21 ديسمبر 2017

بور كينا فاسو

24 ديسمبر 2017

غانا

20 ديسمبر 2017

السنغال

23 ديسمبر 2017

كوت ديفوار

زيارة الولايات المتحدة

أبرز المناقشات

- تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين
- التعاون في الاقتصاد والطاقة والاستثمار
- مستجدات الحصار والأزمة الخليجية
- مكافحة الإرهاب وتمويله

10 أبريل 2018

أمريكا

خطاب سمو الأمير بغرفة التجارة الأمريكية

11 أبريل 2018

واشنطن





الدبلوماسية القطرية

نجحت في التعامل مع الأزمة الخليجية

نجحت الدبلوماسية القطرية في إيصال رؤية قطر حول الأزمة الخليجية للعالم حيث شكلت نشاطات سعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في العام الأول للأزمة الخليجية رأس الرمح في إيصال رؤية قطر للعالم من خلال العديد من الزيارات الإقليمية والعالمية والاجتماعات ولقاءات مع سفراء ومسؤولين بمنظمات دولية بجانب الاتصالات المكثفة واللقاءات الإعلامية.



4

مؤتمرات دولية كبرى
تميزت بحضور رسمي
وإعلامي كبير



13

ندوة ومحاضرة
بجامعات ومعاهد
داخل قطر وخارجها



17

مؤتمراً صحفياً
بالدوحة والعديد من
العواصم العالمية



37

مقابلة مع كبريات
الصحف والقنوات
التلفزيونية العالمية



43

اتصالات هاتفياً
مع وزراء خارجية
ومسؤولين



216

اجتماعاً مع رؤساء
وسفراء ومسؤولين
بمنظمات دولية



52

زيارة لعدد من
عواصم صناعة القرار
الإقليمي والعالمي

ركزت رؤية الدبلوماسية القطرية على:

رفض أي وصاية
على القرار القطري
ومس السيادة
الوطنية

دعم الوساطة
الكرمية لسمو
أمير دولة الكويت
الشقيقة

حل الأزمة عبر
الحوار تحت مظلة
مجلس التعاون
الخليجي

مراعاة تجنب
الشعوب لأي
خلافات سياسية
خلال الأزمة

ضرورة أن تكون
مطالب دول
الحصار واقعية
وقابلة للتنفيذ



الخارجية خلال الحصار

حصان السياسة الخارجية الرابع



■ وزير الخارجية خلال مؤتمر صحفي بالدوحة



■ وزير الخارجية ونظيره الصيني

طرح مستجدات الأزمة على الأمين العام للأمم المتحدة

استعراض السياسة الخارجية بالمحافل الدولية

37 مقابلة خلال الحصار

أجرى سعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن نحو 37 مقابلة مع كبريات الصحف والتقنوات التلفزيونية العالمية، ونحو 43 اتصالاً هاتفياً مع وزراء خارجية ومسؤولين من عدة دول ومنظمات. وخلال مقابله مع شبكة (سي ان ان) الأمريكية في يوليو العام الماضي أكد سعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن أن ثاني وزير الخارجية أن الحصار الاقتصادي والسياسي والإحتقار الممارس على دولة قطر بعد عملاً عاتياً وبشكل إهانة لأي بلد مستقل وذات سيادة. وأضاف سعادته في مقابلة مع شبكة سي ان ان الأمريكية «إننا لو نظرنا بتمعن إلى المطالب المقدمة إلى دولة قطر بعد اتهامات بدعم دولة قطر للإرهاب ومطالب بتقييد حرية التعبير وإغلاق منافذ إعلامية وطرد معارضين علانية على مطالب أخرى فيها انتهاك للقانون الدولي كالدعوة لسحب الجنسية القطرية من بعض الأفراد وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية، مشدداً على أن دولة قطر لن تمتثل لأي مطلب ينتهك القانون الدولي ولن تمتثل أيضاً لأي إجراء يقتصر على دولة قطر وحدها والتي يجب أن يشمل الجميع وليس قطر وحدها». وعن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء نشوب هذه الأزمة قال سعادته «نعتقد أن استقطالية دولة قطر وسياساتها قد تكون وراء هذه الأزمة حيث كانت سياسة قطر مستقلة على الدوام وعلى الرغم من أن قطر لا تسعى إلى استقطاب الآخرين في المنطقة إلا أن ذلك لم يؤثر قط على الأمن الجماعي لدول الخليج ولم تنسح يوماً إلى الأطراف الأخرى في خليجي لأن أمراً من هذا القبيل ستعود تبعاته على دولة قطر».

أخرى لوزير الخارجية إلى تركيا في سبتمبر العام الماضي. ففي الصين التقى سعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن مع وزير الخارجية الصيني وانج يي في العاصمة بكين وتكرّزت المحادثات على قيام بعض الدول الخليجية بفرض حصار على قطر. وأعرب سعادته عن شكره لنظيره الصيني لاهتمام بلاده بالأزمة الخليجية وموقفها الداعي إلى الحوار واحترام القانون الدولي، ودعمها للوساطة الكويتية.

وفي ستوكهولم التقى وزير الخارجية سعادة مارغريت وستروم ووزيرة الخارجية السويدية أطلع سعادته والستروم على كافة الإجراءات غير القانونية التي تم اتخاذها من قبل دول الحصار ضد دولة قطر والتي ترتب عليها قطع أوصار الأسر وقطع الأرحام وتخصيب الوصول للممتلكات فضلاً عن قضية الحج والعمرة والتي شهدت صعوبات خلال الفترة الماضية.

وأكد سعادته التزام دولة قطر بحل الأزمة الخليجية بشكل دبلوماسي ومن خلال وساطة دولة الكويت الشقيقة، ومن خلال الحوار المتبادل في ضوء احترام القانون الدولي واحترام السيادة وعدم فرض إملاءات.



■ وزير الخارجية يلتقي الأمين العام للأمم المتحدة

وكافة الإجراءات التي اتخذتها دول الحصار ضد دولة قطر وما تمثله من انتهاكات خطيرة للمعاهدات والمواثيق الدولية والقانون الدولي. وزار سعادة وزير الخارجية في يوليو كلا من باكستان وتركيا والصين وسلطنة عمان، بهدف إطلاع المسؤولين في تلك الدول على الموقف القطري من الأزمة الخليجية، وحقيقة ما يحدث بعد فرض الحصار على قطر.

وفي تركيا استقبله فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس جمهورية تركيا الشقيقة بالإضافة لزيارة

شملت زيارة سعادة وزير الخارجية نحو 52 زيارة لعدد من عواصم صناعة القرار الإقليمي والعالمي من بينها: زيارته إلى لندن في يوليو 2017 والتي استعرض فيها السياسة الخارجية القطرية في البرلمان البريطاني. وألقى سعادته كلمة حول السياسة الخارجية القطرية ودور دولة قطر الرائد على الصعيد الدولي خاصة في مجال الوساطة وحل النزاعات كما أطلع الأعضاء على مستجدات الأزمة الخليجية الراهنة والإجراءات غير القانونية التي تم اتخاذها ضد دولة قطر مؤكداً موقف دولة قطر الثابت في الدعوة للحوار.

وفي كلمته بجلسة للمعهد الملكي للعلاقات الدولية في بريطانيا (تشاتام هاوس) يوليو الماضي قال إن المسؤولين من البلدان المحاصرة لا ينتقدون سياسات قطر فحسب حوار مع الأطراف الخليجية الأخرى لحل الأزمة، استناداً إلى مبادئ واضحة. وأشار إلى أن الدولة ما زالت تعتقد أن الحل ممكن من خلال الوساطة الكويتية. كما قام سعادته بزيارة إلى موسكو التقى خلالها مع نظيره سيرغي لافروف، وأطلع الجانب الروسي على حقيقة الأزمة. وبدورها، شددت روسيا على دعمها لحل الأزمة عبر الحوار، معربة عن قلقها إزاء الوضع الجائر، وتدهور العلاقات بين الجيران.

مبنيًا أن قطر لا تسبب في تقويض الأمن الجماعي للمنطقة مشدداً على إيمانه بأن أي تهديد للمنطقة إنما هو تهديد لقطر.

وقال سعادته إن دولة قطر تواصل الدعوة للحوار مع دول الحصار



■ وزير الخارجية في ندوة المركز العربي للدراسات



■ مقابلة وزير الخارجية مع شبكة سي ان ان يوليو 2017

52 زيارة لوزير

الدبلوماسية القطرية



■ وزير الخارجية ووزير الخارجية الأمريكي السابق يونيو 2017

وزير الخارجية: دول الحصار أعدت مطالبها لتُرفض

عن موقفها مبيناً أن هذا السلوك يمثل اعتداءً على قطر التي قال إنها لم تعتد على أحد وأنها أبدت حسن نية ومبادرة طيبة في أن يكون هناك حل وفق حوار بناء.

وفي فرنسا، أجرى وزير الخارجية مباحثات مع المسؤولين الفرنسيين سيادتنا وتمثل خرقاً لسيادة دولة قطر وضرباً لحرية الصحافة والإعلام وتفرص حالة من المنع ضد دولة قطر والدول التي قمتها ليست لديها رغبة في تنفيذها. وأكد سعادة وزير الخارجية خلال مؤتمر صحفي في روما أن دول الحصار أعدت قائمة المطالب لترفض مشيراً إلى أن دولة قطر وتركت المباحثات حول الحصار مبادئ وشروط مناسبة قائلاً نحن نحاول أن نكون عمليين أكثر مع الوساطة الكويتية بتنسيق ودعم من الولايات المتحدة الأمريكية.

وأكد سعادة وزير الخارجية خلال لقائه زعيمغار غابرييل وزير الخارجية الألماني أن الحوار والجلوس إلى طاولة المفاوضات هو الخيار الوحيد لحل أي أزمة أو خلاف سياسي بين الدول. وأشار إلى أن دولة قطر منسجمة مع السياق الدولي الذي يشجع الحوار البناء وفق مبادئ واضحة لافتاً إلى أن السلوك الذي اتخذته دول الحصار ضد دولة قطر يعبر

عن موقفها مبيناً أن هذا السلوك يمثل اعتداءً على قطر التي قال إنها لم تعتد على أحد وأنها أبدت حسن نية ومبادرة طيبة في أن يكون هناك حل وفق حوار بناء. وأكد سعادة وزير الخارجية مباحثات مع المسؤولين الفرنسيين سيادتنا وتمثل خرقاً لسيادة دولة قطر وضرباً لحرية الصحافة والإعلام وتفرص حالة من المنع ضد دولة قطر والدول التي قمتها ليست لديها رغبة في تنفيذها. وأكد سعادة وزير الخارجية خلال مؤتمر صحفي في روما أن دول الحصار أعدت قائمة المطالب لترفض مشيراً إلى أن دولة قطر وتركت المباحثات حول الحصار مبادئ وشروط مناسبة قائلاً نحن نحاول أن نكون عمليين أكثر مع الوساطة الكويتية بتنسيق ودعم من الولايات المتحدة الأمريكية.

وأكد سعادة وزير الخارجية خلال لقائه زعيمغار غابرييل وزير الخارجية الألماني أن الحوار والجلوس إلى طاولة المفاوضات هو الخيار الوحيد لحل أي أزمة أو خلاف سياسي بين الدول. وأشار إلى أن دولة قطر منسجمة مع السياق الدولي الذي يشجع الحوار البناء وفق مبادئ واضحة لافتاً إلى أن السلوك الذي اتخذته دول الحصار ضد دولة قطر يعبر

عن موقفها مبيناً أن هذا السلوك يمثل اعتداءً على قطر التي قال إنها لم تعتد على أحد وأنها أبدت حسن نية ومبادرة طيبة في أن يكون هناك حل وفق حوار بناء. وأكد سعادة وزير الخارجية مباحثات مع المسؤولين الفرنسيين سيادتنا وتمثل خرقاً لسيادة دولة قطر وضرباً لحرية الصحافة والإعلام وتفرص حالة من المنع ضد دولة قطر والدول التي قمتها ليست لديها رغبة في تنفيذها. وأكد سعادة وزير الخارجية خلال مؤتمر صحفي في روما أن دول الحصار أعدت قائمة المطالب لترفض مشيراً إلى أن دولة قطر وتركت المباحثات حول الحصار مبادئ وشروط مناسبة قائلاً نحن نحاول أن نكون عمليين أكثر مع الوساطة الكويتية بتنسيق ودعم من الولايات المتحدة الأمريكية.

الشيخ محمد بن عبد الرحمن ل ثاني وزير الخارجية ونظرائه في الدول الصديقة والشقيقة ووصلت وجهة النظر القطرية لوزراء خارجية عدد من الدول العربية والأوروبية والإفريقية والآسيوية والأمريكية واللاتينية إضافة إلى الاتحاد الأوروبي.

مؤتمرات صحفية قوية

وأكد سعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن أن الحوار المبني على قواعد وأسس واضحة وصحيحة هو الكفيل بحل الأزمة الخليجية الراهنة ولكن بعد رفع الحصار الذي نرفضه والإعلام وتفرص حالة من المنع بعض الدول الخليجية على دولة قطر. وقد بدأت الجولة الأوروبية بزيارة إلى ألمانيا حيث تم خلالها اللقاء بوزير كبريات الصحف والقنوات التلفزيونية العالمية، وعقد نحو 17 مؤتمراً صحفياً بالدوحة وعدة عواصم عالمية. وتحدث في 13 ندوة ومحاضرة بجامعة معاهد مرموقة داخل قطر وخارجها وفي 4 مؤتمرات دولية.

وتقرير حديث لمركز تحليلات دول الخليج ذكر أن حلفاء قطر وشركاءها خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعبوا أيضاً دوراً محورياً في كفة التنبؤ بكيفية مواجهة قطر لهذا الحصار المفاجئ والتضييق عليها من كل الأطراف في سيناريو تم أعداده مسبقاً.

وفي عالم تضرب أمواجه السياسات المدفوعة والمحرضة وتظهر شركات العلاقات العامة وشبنة الدول بقوة في الأزمة الخليجية. كانت الأزمة الخليجية بمثابة فرصة لاتسيات التفرق الدبلوماسي والنضج السياسي لقطر وتبنت خطأ دبلوماسياً قوياً، حتى إنه وبعد عام من الأزمة يحق للمتابع أن يقول إن قطر هي من تحاصر دول الحصار.

جولات مكوكية

وشكلت نشاطات سعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في العام الأول لأزمة الخليجية رأس الرمح في إيصال رؤية قطر للعالم من خلال نحو 52 زيارة لعدد من عواصم صناعة القرار الإقليمي والعالمي، شملت نحو 216 اجتماعاً مع رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية وبرلمانيين وسفراء ومسؤولين بمنظمات دولية.

وبعد فرض الحصار على قطر في الخامس من يونيو الماضي، بدأ سعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني مجلس الوزراء وزير الخارجية في إيصال الرأي العام العالمي على حقيقة الأزمة الخليجية وموقف قطر منها. والتأكيد على موقف قطر الثابت والراسخ، بقبولها الجلوس على

مائدة الحوار، من أجل الوصول إلى حل دبلوماسي، يحفظ لدول مجلس التعاون، تماسكها وأمنها. وركزت رؤية الدبلوماسية القطرية على 5 محاور أساسية خلال الأزمة الخليجية وهي حل الأزمة عبر الحوار تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي ودعم الوساطة الكريمة لسمو أمير دولة الكويت الشقيقة والجهود الدولية المساندة لها ورفض الوصاية ومس سيادة قطر، وضرورة أن تكون مطالب دول الحصار واقعية وقابلة للتنفيذ وضرورة تجنب الشعوب الخلافات السياسية.

وأجرى سعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن نحو 43 اتصالاً هاتفياً مع وزراء خارجية ومسؤولين من عدة دول ومنظمات وأجرى نحو 37 مقابلة مع كبريات الصحف والقنوات التلفزيونية العالمية، وعقد نحو 17 مؤتمراً صحفياً بالدوحة وعدة عواصم عالمية. وتحدث في 13 ندوة ومحاضرة بجامعة معاهد مرموقة داخل قطر وخارجها وفي 4 مؤتمرات دولية.

وتقرير حديث لمركز تحليلات دول الخليج ذكر أن حلفاء قطر وشركاءها خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعبوا أيضاً دوراً محورياً في كفة التنبؤ بكيفية مواجهة قطر لهذا الحصار المفاجئ والتضييق عليها من كل الأطراف في سيناريو تم أعداده مسبقاً.

وفي عالم تضرب أمواجه السياسات المدفوعة والمحرضة وتظهر شركات العلاقات العامة وشبنة الدول بقوة في الأزمة الخليجية. كانت الأزمة الخليجية بمثابة فرصة لاتسيات التفرق الدبلوماسي والنضج السياسي لقطر وتبنت خطأ دبلوماسياً قوياً، حتى إنه وبعد عام من الأزمة يحق للمتابع أن يقول إن قطر هي من تحاصر دول الحصار.

الأمن الجماعي لدول الخليج ولم تنسح يوماً إلى الأطراف الأخرى في خليجي لأن أمراً من هذا القبيل ستعود تبعاته على دولة قطر

الأمن الجماعي لدول الخليج ولم تنسح يوماً إلى الأطراف الأخرى في خليجي لأن أمراً من هذا القبيل ستعود تبعاته على دولة قطر

الأمن الجماعي لدول الخليج ولم تنسح يوماً إلى الأطراف الأخرى في خليجي لأن أمراً من هذا القبيل ستعود تبعاته على دولة قطر

الأمن الجماعي لدول الخليج ولم تنسح يوماً إلى الأطراف الأخرى في خليجي لأن أمراً من هذا القبيل ستعود تبعاته على دولة قطر

الأمن الجماعي لدول الخليج ولم تنسح يوماً إلى الأطراف الأخرى في خليجي لأن أمراً من هذا القبيل ستعود تبعاته على دولة قطر

تساير التقدم التكنولوجي الهائل في

القوات المسلحة.. نمو متسارع



■ الد. العطية ووزيرة الدفاع الإيطالية خلال توقيع إحدى الاتفاقيات (ديمدكس 2018)

24 طائرة تايفون

في سبتمبر 2017 وقع سعادة الدكتور خالد بن محمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون الدفاع خطاب نوايا، لشراء 24 طائرة حربية من طراز تايفون من شركة بي إيه إي سيستمزBAE Systems العسكرية البريطانية. كما وقعت قطر في يونيو 2017 صفقة مع شركة بوينغ الأمريكية، لشراء طائرات إف 15 بقيمة 12 مليار دولار، وصفقة أخرى بقيمة 6 مليارات دولار لشراء سبع سفن بحرية من إيطاليا. وضمن معرض ديمدكس 2018 وقعت القوات المسلحة القطرية اتفاقية مع شركة «بي إم سي» التركية للصناعات العسكرية، لشراء 85 سيارة مدرعة، وبمقتضى الاتفاقية الموقعة، تشتري القوات المسلحة القطرية 85 سيارة مدرعة، منها 50 من طراز «كيريبي»، و35 من طراز «أمازون»، وفق المصدر نفسه. وفي يوليو 2017 ضمت القوات البرية الاميرية القطرية إلى أسطولها، الدبابة الألمانية الأفضل في العالم، طراز ليوبارد 2.

في يونيو الماضي، دخلت اتفاقية التعاون العسكري التي وقعها قطر وتركيا حيز التنفيذ بعد مصادقة البرلمان التركي عليها واعتمادها من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون العسكري بين البلدين.

وتنص تلك الاتفاقية على تشكيل آلية من أجل تعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات التدريب العسكري، والصناعة الدفاعية، والمناورات المتبادل بين الجانبين.

قال سعادة الدكتور خالد بن محمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون الدفاع يوم الاثنين 19/29/2018 إن بلاده تخطط مع الولايات المتحدة لتوثيق العلاقات العسكرية في إطار رؤية سنة 2040. وذلك عشية انطلاق الحوار الإستراتيجي القطري الأمريكي في واشنطن، كما شدد على عدم السماح بالتلاعب بأسعار الطاقة.

اتفاقيات

وأولت وزارة الدفاع اهتماما خاصا بشراء أحدث الأسلحة والمنظومات الدفاعية ومعدات التدريب العسكري بغرض الوصول بوحدات الجيش

عسكريا مشتركا مع سفينة بريطانية. وأعلنت وزارة الدفاع القطرية، يوم الأربعاء 14 سبتمبر 2017 عن وصول الفرقاطة الفرنسية «جان بار» إلى الدوحة، وذلك بغية إجراء مناورات بحرية مشتركة مع القوات البحرية القطرية، وقالت في تغريدة على «تويتر»، إن الفرقاطة الفرنسية «جان بار» وصلت إلى ميناء حمد الدولي لإجراء مناورات بحرية مشتركة.

3 سفن حربية بريطانية تصل الدوحة

وفي يوم السبت 5 يونيو 2018، وصلت 3 سفن حربية بريطانية إلى الدوحة، وأوضح وزير الدفاع أن السفن الـ3 هي صائدة الألغام «HMS Blyth» وكاسحة الألغام «HMS Ledbury»، وسفينة قوات الإنزال البحري الضخمة «Cardigan Bay»، وبينت أن السفن التابعة للبحرية الملكية البريطانية وصلت إلى الدوحة للمشاركة في التدريبات العسكرية المشتركة بين قطر وبريطانيا.

وأعلنت إدارة التوجيه المعنوي في وزارة الدفاع القطرية، يوم الجمعة، 14 يوليو 2017، أن القوات البحرية الاميرية القطرية والقوات البحرية البريطانية أجرتا تدريبات عسكرية في المياه الإقليمية القطرية، وقالت إن الزورق البريطاني «إنس إم إس ميديلتن»، زار الدوحة ضمن تمرين بحري مشترك بين القوات البحرية القطرية وتظليتها البريطانية.



■ الد. العطية وقيادات القوات المسلحة خلال تمرين لاهوب

مجال الصناعات العسكرية بكافة أفرعها

وحت الخطى نحو التحصين



■ تعاون عسكري قطري أمريكي

تمرين تعبوي لقوة «أحمد بن محمد» العسكرية

أعلنت وزارة الدفاع القطرية في 22 يوليو 2017 وصول قوة من كلية «أحمد بن محمد» العسكرية إلى بريطانيا لتنفيذ تمرين تعبوي مشترك مع القوات المسلحة البريطانية يحمل اسم «القرار الحاسم 13»، واستمر لمدة ثلاثة أسابيع. وقالت مديرية التوجيه البحرية «البحرية» وأعلنت مديرية التوجيه المعنوي في وزارة الدفاع القطرية، الأحد 18 يونيو 2017، اختتام التدريبات العسكرية المشتركة التي أجرتها خلال الأيام القليلة الماضية مع قوات عسكرية أمريكية، والتي أطلق عليها تمرين «نقنى وتبقى قطر ويبقى (أمر الدولة) تمام».

ونفذت التمرين ثلاث وحدات: القوات الخاصة المشتركة ممثلة بالقوة الخاصة المحمولة والعمليات الخاصة والبحرية الخاصة بالاشتراك مع القوات الجوية الاميرية القطرية ممثلة بجناح النقل وسرب الطائرات العمودية والقوات الخاصة الأمريكية وذلك لتحقيق المبدأ العملي المشترك. وأعلنت وزارة الدفاع القطرية الاثنين 17 يوليو 2017 اختتام القوات البحرية التابعة لها لتمرين مشترك مع القوات البحرية الملكية البريطانية في المياه الإقليمية لقطر، مؤكدة أن التدريبات كانت تهدف لـ«دعم جهود مكافحة الإرهاب والعرقصنة وحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة».

ويجري البلدان تدريبات عسكرية بموجب اتفاقيات مسبقة، في إطار التعاون الدفاعي الثنائي بينهما.

اختتم، يوم الأحد 6 أغسطس 2017،

أعدا، خلال مراسم إبرام الاتفاق، على «أهمية التعاون بين الناتو وقطر في إطار مبادرة اسطنبول للتعاون»، يوم الاثنين 4/30/2018، اختتام المناورات العسكرية السنوية «صقر 20» للقوات الجوية، بمشاركة قوات من سلاح الجو التركي. وأجريت المناورات في الفترة ما بين 22 إلى 29 أبريل 2018، حسب بيان لوزارة الدفاع.

وتشارك في المناورات القوات البرية والبحرية الاميرية القطرية، والقوات الخاصة المشتركة بالتعاون مع القوات

الصدقية.

تأسيس «برزان القابضة»

أعلنت وزارة الدفاع، يوم الأربعاء 07-03/2018، عن تأسيس شركة «برزان القابضة»، وهي شركة متخصصة في تعزيز القدرات العسكرية والاستثمار في الصناعات الدفاعية، بالإضافة إلى البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا العسكرية، حيث تم توقيعها مع وزارة الدفاع لإنتاج وتسليمها رسمياً خلال معرض مؤتمر الدوحة الدولي للدفاع البحري «ديمدكس».

وقد تم الإعلان عن تأسيس الشركة خلال لقاء مع وسائل الإعلام عقده

وزارة الدفاع بفندق «فورسيوزن» في الدوحة، تم خلاله التعريف بالشركة ونشاطها وطبيعة عملها.

في 14 مارس 2018 وقعت شركة «برزان» القابضة اتفاقا مثل بداية جديدة لصناعة الدفاع في قطر، واختتمت الشركة -أول شركة متخصصة في

مجالات الدفاع والأمن في دولة قطر من أجل تعزيز القدرات العسكرية للقوات المسلحة القطرية- مشاركتها في معرض ديمدكس بتوقيع عدد جديد من الاتفاقيات مع شركات دفاع دولية رائدة من جميع أنحاء العالم. وشهد اليوم الثالث من معرض ديمدكس الذي وافق 14 مارس 2018 توقيع أربع اتفاقيات بين شركة الدفاع الألمانية Rheinmetall AG و (RBAT Rheinmetall Barzan Advanced Technologies، مشروع المشترك لشركة برزان القابضة.

وقعت RBAT، مذكرة للبدء ببناء قاعدة لتصنيع الذخيرة في قطر وإنتاج أنواع مختلفة من الذخيرة، بدءاً من نوعية العيار المتوسط إلى قنابل الطائرات الكفاءة بشكل مباشر.

وتجميع القذائف. ومن المتوقع أن يشمل المصنع أكثر من 200 وظيفة لذوي الكفاءة بشكل مباشر.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين RBAT وبرزان القابضة والجهات المعنية الأخرى في وزارة الدفاع لإنتاج الذخائر في قطر، وتوفير تدريب رسمي للمتخصصين في هذا النوع من الأسلحة، كما وقعت RBAT اتفاقية لإنشاء نوعية خاصة من التدريبات باستخدام الليزر من شأنها محاكاة سيناريوهات واقعية خلال التدريب. وذلك لضمان إعداد طابا الخدمة الوطنية القطريين بأفضل الأساليب، والتاقية مع القوات البحرية الاميرية القطرية لتوفير حماية للبيئة التحتية الحيوية للمنشآت المختلفة والدفاع عن المواقع العسكرية والاقتصادية في قطر، بما في ذلك أنظمة الأمن والمراقبة المتكاملة. كما وقعت برزان القابضة اتفاقا مع شركة بيريتا القابضة الإيطالية، توفر شركة بريتا بموجبه لدولة قطر البنادق لاستخدامها من قبل مختلف الجهات العسكرية في قطر.

وستجري أول عملية شحن في أبريل من العام الجاري، حيث تمثل المرحلة الأولى في الاتفاقية مع شركة بيريتا القابضة لإنشاء شراكة باسم Bindign، وستشهد المرحلة الثانية من الاتفاقية قيام شركة Bindig بتصنيع مسدسات وبنادق تحت اسم Bindig في منطقة برزان الصناعية، في قطر.

وقعت برزان القابضة، خلال أيام المعرض الثلاثة، 24 اتفاقية مع شركاء دوليين. وتشكل هذه الاتفاقيات بداية جديدة في مجال الدفاع والأمن في قطر كما تعزز مستقبل قطر من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الدفاع والأمن وبناء رأس مال بشري وتكنولوجي، وتطوير قدرات البحث والتطوير.



■ جانب من ختام تمرين لاهوب للقوات الجوية الاميرية

زيارات

فسي مجال تبادل الزيارات والمحادثات مع قيادات الدول الصديقة

والشقيقة من العسكريين وقادة الدفاع قامت الوزارة بعقد العديد من هذه اللقاءات ففي مارس 2018 استقبل سعادة الدكتور خالد بن محمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون الدفاع، وزير الدفاع التركي، نور الدين جانكيلي، ورئيس الأركان التركي، الجنرال خلوصي أكار،

وتناول الاجتماع «مناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين في المجال العسكري والدفاعي وسبل تعزيزها وتطويرها وتبادل الخبرات المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف».

وفي 16 يناير 2018 اجتمع سعادة الدكتور خالد بن محمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون الدفاع، مع وزير الدفاع البريطاني، غافين ويليامسون، وذلك خلال الزيارة الرسمية التي يقوم بها إلى المملكة المتحدة، وجرى خلال الاجتماع «استعراض العلاقات الثنائية في المجال العسكري والدفاعي وسبل تعزيزها وتطويرها، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين الصديقين».

كما اجتمع سعادة الدكتور خالد بن محمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون الدفاع مع الرئيس السيد غافين وليامسون وزير دفاع المملكة المتحدة في العاصمة البريطانية لندن، وجرى خلال الاجتماع تبادل وجهات النظر حول الاستمرار في تطوير العلاقات الثنائية

بين وزارتي الدفاع في البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وتطويرها.

الشيخ عبدالله بن سعود محافظ مصرف قطر المركزي لـ «لوسيل»:

اتخذنا العديد من الإجراءات والتدابير للدفاع عن العملة الوطنية

تعتبر لجنة جديدة ومهمة في مسيرة تحقيق رؤية قطر 2030، وقد تم إعداد هذه الإستراتيجية على خلفية انتعاش عالمي ضعيف ومتفاوت، وسياسات نقدية متباينة من قبل المصارف المركزية في العالم، ومبالغة من البنوك والشركات في استخدام الروافع المالية، كما تأخذ في الاعتبار الوضع الجديد لأسعار النفط، وازدياد الترابطات بين المؤسسات والأسواق المالية، بالإضافة إلى النمو السريع في الابتكرات المالية والتقنيات العالية والمخاطر المصاحبة لها.

المراقبة اليومية
لمستويات السيولة
والتحويلات النقدية

توفير احتياجات البنوك
وشركات الصرافة
المحلية من العملات
الأجنبية

«المركزي» اتخذ
خطوات إضافية لتعزيز
تنفيذ «إطار بازل 3»

التزام كافة البنوك بالمعايير المتعلقة بنسب السيولة وكفاية رأس المال وضمان التحويلات. وقال سعادته: من تلك التدابير أيضا عقد اجتماعات منتظمة مع البنوك، والقيام برصد التطورات المتعلقة بالسيولة النظامية والسيولة لدى البنوك الفردية.

الرقابة الاحترازية الكلية

وقال: يقوم مصرف قطر المركزي بذلك كجزء من مهامه في مجال الرقابة الاحترازية الكلية، مما يساعده في تقديم المشورة للبنوك للتعامل مع تطورات الوضع، كما أنه يمكنه من الاستعداد لمواجهة أي طوارئ حال ظهورها. والقيام بعمليات إدارة السيولة بشكل استباقي لضمان سيولة مريحة للنظام المصرفي مع توجيه أسعار الفائدة إلى المستوى المطلوب لتسهيل التدفق الكافي للائتمان إلى القطاعات الإنتاجية. علاوة على ذلك، ومع تعزيز الاستقرار المالي باعتباره أحد أهم أهدافه.

تعزيز تنفيذ إطار «بازل 3»

وأضاف سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني: لقد اتخذ المصرف خطوات إضافية لتعزيز تنفيذ إطار بازل 3 ومختلف السياسات الاحترازية الكلية. وتدشين الإستراتيجية الثانية للقطاع المالي 2017-2022 والتي



■ الشيخ عبدالله بن سعود

أهمها اتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن سعر صرف الريال القطري (محلياً ودولياً)، وذلك من خلال توفير احتياجات البنوك وشركات الصرافة المحلية من العملات الأجنبية والتشديد على البنوك وشركات الصرافة المحلية بتوفير وتحويل العملات الأجنبية لمن يحتاجها في أي وقت وبأي كمية والتأكد وضمان

أكد سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي أن مصرف قطر المركزي عمل منذ بدء الحصار الجائر على دولة قطر لمواجهة هذه الأزمة وتلافي الآثار السلبية المحتملة لها، وذلك من خلال محورين أساسيين هما: مراقبة الأوضاع والتطورات على الصعيد المصرفي والمالي عن كثب، مع افتراض أسوأ السيناريوهات واتخاذ ما يلزم للاستعداد لها ومواجهتها بالحل المناسب والمبادرة بمعالجة ومواجهة المشكلات الطارئة، والعمل على إجهاض وواد أي أزمات محتملة. وقال سعادته في تصريح خاص لـ «لوسيل»: بالنسبة للمحور الأول قام مصرف قطر المركزي باتخاذ العديد من الإجراءات، أهمها المراقبة اليومية لمستويات السيولة والتحويلات النقدية بالجهاز المصرفي. وإجراء اختبارات الضغط بافتراض أسوأ السيناريوهات، والمراقبة الدقيقة لحركة الودائع والتعاملات في النقد الأجنبي، ووضع خطط طوارئ لمواجهة أي مخاطر محتملة.

الدفاع عن سعر صرف الريال

وأضاف سعادته: بالنسبة للمحور الثاني، فقد قام مصرف قطر المركزي باتخاذ العديد من الإجراءات،

الشيخ خليفة بن جاسم:

الإجراءات والتسهيلات الحكومية خلقت بيئة جاذبة للاستثمارات

أكد سعادة الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني رئيس غرفة قطر أن الاقتصاد القطري الذي أرادت له دول الحصار أن ينهار خلال أيام، قد خالف توقعات هذه الدول، وأثبت أنه أقوى من أن ينكسر، فاستمر بالنمو وبوتيرة أسرع مدعوما بقرارات وتشريعات ومبادرات وخطط وبدائل مكنته من الثبات والصمود أمام الحصار الجائر. وقال الشيخ خليفة إن قطر استمرت في توثيق وتقوية علاقاتها مع العالم لتحقيق تطلعات رؤيتها الوطنية 2030 لبناء اقتصاد مستدام، وكان للإدارة الحكيمة للأزمة والتحرك السريع من كافة الجهات وعلى رأسها القيادة الرشيدة والحكومة الموقرة، دور كبير في مواجهة تداعياتها منذ البداية.

وبين أن القطاع الخاص القطري لم يقف مكتوف الأيدي خلال هذه الأزمة، بل شارك بدور إيجابي في مواجهة تداعيات الحصار، وتجابوب بشكل كبير وسريع مع مبادرات غرفة قطر الرامية إلى توفير السلع والخدمات والمنتجات بنفس الوتيرة التي كانت قبل فرض هذا الحصار الجائر.

وأشار إلى أن الإجراءات والتسهيلات التي قدمتها الحكومة للقطاع الخاص خلال فترة الحصار وحتى قبل فرضه، ساهمت في خلق بيئة جاذبة للاستثمارات، كما شجعت التشريعات والقرارات الحكومية في زيادة الاستثمارات المحلية وإقبال كثير من رواد الأعمال على الاستثمار في قطاعات وصناعات جديدة.

ونوه إلى أهم هذه التسهيلات قرارات الحكومة بزيادة استخدام المنتج المحلي وأهمية دخوله في المشاريع التي تنفذ بالدولة، وكذلك التسهيلات الخاصة بتمويل المشاريع، والتشريعات التي تساهم في منع الممارسات الاحتكارية وحماية المنتج المحلي، بالإضافة إلى خفض قيمة الإيجارات في المناطق اللوجستية وتقديم



■ الشيخ خليفة بن جاسم

حوافز لقطاع الصناعة، وإلزام المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية بزيادة مشترياتها من المنتجات المحلية، من 30% إلى 100%، هذا بالإضافة إلى تسهيلات المناطق الحرة الاستثمارية.

وبين أنه مما لا شك فيه أن كل هذه الحوافز والتسهيلات تصب في مصلحة القطاع الخاص، وتزيد من دوره في التنمية الشاملة، وتعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لصالح الاقتصاد الوطني.

وفي ضوء كل هذه التسهيلات والإجراءات المحفزة للاستثمار، بين أنه من المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة مزيدا من التسهيلات والحوافز المقدمة للقطاع الخاص والذي أثبت بأنه على قدر المسؤولية وأنه يمتلك مقومات وقدرات ساهمت في تجاوز آثار الحصار على الاقتصاد القطري.

وأشار إلى أنه يعتقد بأن التسهيلات المتوقعة خلال الفترة المقبلة ستكون داعمة لتوطين الكثير من الصناعات خاصة الغذائية بهدف زيادة نسب الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى الاهتمام بالمنتج الوطني وتشجيع الإقبال عليه، وتسهيل إجراءات إقامة المصانع الإنتاجية، سيما وأن القطاع الصناعي يعتبر محركاً رئيسياً من محركات النمو الاقتصادي.

وفدا تجاريا استقبلتها الغرفة منذ بدء الحصار

الشرقي: قوة ومثانة الاقتصاد القطري استطاعت هزم الحصار



شدد صالح بن حمد الشرقي مدير عام غرفة قطر على قوة ومثانة الاقتصاد القطري والذي استطاع أن يهزم الحصار، لافتا إلى مساهمة غرفة قطر في كسر هذا الحصار، حيث قامت

منذ اليوم الأول للحصار بعقد اجتماعات موسعة لكافة الشركات المستوردة للمواد الغذائية ومواد البناء، بحضور ممثلي الجهات المعنية مثل الشركة القطرية لإدارة الموانئ والخطوط الجوية القطرية. لمناقشة كافة العقبات التي تواجه هذه الشركات بسبب الحصار، والقيام بحلها من أجل عدم إعاقة انسياب السلع إلى قطر، حيث ساهمت تلك الجهود في توفير المواد الغذائية ومواد البناء في السوق المحلي دون حدوث أي نقص في السلع أو ارتفاع في الأسعار، إضافة إلى تشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في الصناعة والعمل على توطين الصناعات التي نستوردها من الخارج خصوصا في المجال الغذائي وعرض الفرص الصناعية المتاحة على رجال الاعمال والمستثمرين، ومن ثم العمل مع الجهات المختصة على إزالة كافة العقبات التي تواجه الاستثمار الصناعي.

وأشار إلى أن الغرفة استقبلت منذ بدء الحصار الجائر على دولة قطر في الخامس من شهر يونيو 2017 وحتى الآن نحو 90 وفدا تجاريا يمثلون حوالي 53 دولة من مختلف قارات العالم، لافتا إلى أنه خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2017 والتي سبقت الحصار بلغ عدد الوفود التجارية العالمية التي زارت الدوحة نحو 32 وفدا، في حين بلغ عددها خلال الفترة المماثلة من العام 2018 الجاري وفي ظل الحصار الجائر نحو 55 وفدا، بزيادة نسبتها 72 %، مما يؤكد بان مناخ الاعمال في دولة قطر لم يتأثر بالحصار الجائر، وإن الاقتصاد القطري قد زادت جاذبيته للاستثمارات الاجنبية.

وأشار إلى أن هذه الوفود التجارية العالمية قد جاءت إلى قطر للاطلاع على فرص الاعمال والاستثمار المتاحة وبحث سبل التعاون وإقامة التحالفات التجارية مع رجال الاعمال القطريين، وإبرز هذه الوفود كانت من دول عربية مثل سلطنة عمان وتونس والأردن والسودان والمغرب، ودول أخرى مثل الجمهورية التركية وبريطانيا وكندا والصين وفنزويلا واليونان



■ صالح بن حمد الشرقي

والولايات المتحدة الأمريكية والتشيك ورومانيا وسنغافورة وغيرها من الدول من مختلف قارات العالم.

وأشار إلى أن الغرفة نظمت كذلك زيارات خارجية لوفود أصحاب الأعمال القطريين لعدد من الدول الشقيقة والصديقة، بهدف تقديم المنتج المحلي خارجياً، ومنح فرصة للمستثمرين القطريين للتعرف على الأسواق الخارجية والتباحث لعقد صفقات شراكة مع نظرائهم من تلك الدول، ومن بينها سلطنة عمان والكويت وتركيا وباكستان والأردن، بالإضافة إلى مشاركة الغرفة في جولات رسمية شملت عددا من الدول مثل ماليزيا وسنغافورة واندونيسيا، وبلغاريا وبلجيكا، إضافة إلى جولة الحراك الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية. وأوضح أن الزيارات المتبادلة لوفود رجال الأعمال تسهم في تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي، لافتا إلى أنه تم خلال هذه اللقاءات، بحث الفرص الاستثمارية المتاحة في قطر وفي تلك الدول، وإمكانية إقامة تحالفات وشراكات بين الشركات القطرية ونظيرتها في تلك الدول بما يدعم التعاون الاقتصادي، كما نقل ممثلو الغرفة صورة واضحة عن السوق القطري ومجالات التعاون المحتملة بين أصحاب الأعمال القطريين ونظرائهم من الدول الزائرة، كما حثوا الشركات الأجنبية على الدخول في شراكات وتحالفات تجارية مع الشركات القطرية.

365 يوما من الحصار..

كيف نجحنا وما هو المطلوب؟



كيف نجحت قطر في مواجهة الحصار؟

الاكتفاء الذاتي  أطلقت قطر عدة مشاريع لتحقيق الأمن الغذائي والمائي والدوائي ورفع الاكتفاء الذاتي، وزيادة إنتاج اللحوم والدواجن والمنتجات الزراعية والأسمك	الجهاز المصرفي  لعب دورا كبيرا في الحفاظ على استقرار أسواق الصرف، ونجحت السياسة المتبعة للبنك المركزي والمرونة في أسواق الصرف في تحصين العملة الوطنية «الريال»
الخطوط الجوية القطرية  اعتمدت «القطرية» إستراتيجية تقضي بزيادة أسطول الطائرات بشراء المزيد من طائرات إيرباص، وتدشين خطوط جديدة إلى عواصم ومدن عالمية	توسعة ميناء حمد الدولي  بادرت الشركة القطرية لإدارة الموانئ في الأيام الأولى لبدء الحصار إلى فتح خطوط بحرية جديدة تربط بين ميناء حمد وعدد من الوجهات البحرية
قانون الإقامة الدائمة  صادق عليه مجلس الوزراء في الثالث من أغسطس 2017، ويسمح لحاملي الإقامة الدائمة مزاولة الأنشطة التجارية وتملك العقار السكني والاستثماري	تأشيرة الدخول  في إطار سياسة تهدف لزيادة أعداد الزوار وتعزيز الإنفاق السياحي قررت الهيئة العامة للسياحة منح إعفاء لمواطني 80 دولة من تأشيرة الدخول المسبقة
تملك الأجانب بالبورصة  أعلنت قطر للبترول مارس 2018 زيادة تملك المستثمرين الأجانب بشركات قطاع الطاقة المدرجة بالبورصة إلى 49% ورفع سقف تملك المساهمين إلى 2%	قانون تنظيم الاستثمار الأجنبي  أقره مجلس الوزراء ويتيح للمستثمرين الأجانب التملك بنسبة 100% في كافة القطاعات، مما يساعد على تدفق الأموال الأجنبية ويدفع بعجلة التنمية

المصدر : لوسيل
By: Mohamed Elizawam

بعض وحملها لنفس العادات والتقاليد وروابط الدين والنسب وغيرها من العوامل التي كانت تعول عليها شعوب المنطقة أكثر من قاداتها بهدف نجاح منظومة مجلس التعاون في تحقيق طموحاتها وطموحاتها، فهذا توقف بعد الجريمة التي ارتكبتها دول الحصار بحق قطر أولا وبحق دول المنطقة ثانيا، فهي ضربت بجميع الأعراف والثوابت والقيم عرض الحائط دون أن تلتفت إلى مستقبل المنطقة وكيف سيكون وضعها بعد هذه الأزمة التي عصفت بكل شيء ولم يبق شيء يحمل الأمل ونظرة التفاؤل للمستقبل.

إذا كنا قد استطعنا تحقيق هذا النجاح في مواجهة دول الحصار رغم غدرهم وضربهم لجميع الروابط بين دول الخليج، إلا أننا بعد 365 يوما من الحصار نقول إن المهم في هذه المرحلة هو النظرة المستقبلية في علاقاتنا السياسية وتحقيق أمننا الغذائي والاعتماد على النفس لتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الأساسية.. المهمة فعلا صعبة ولكنها ليست مستحيلة وما تحقق بعد 6/5/2017 أكبر شاهد على أن أبناء قطر والمقيمين على أرضها قادرون على صنع المعجزات وتحقيق النجاحات في مجالات مختلفة، فما تحقق لم يكن بالأمر السهل حدوثه خلال هذه الفترة القصيرة، ولكن بالإرادة استطعنا إنجاز كل هذا في عام وبكل تأكيد أن العام المقبل ستكون إنجازاتنا أكبر وستغطي جوانب أكثر.

افتعالها الأزمة مع قطر، بل ذهبت أبعد من ذلك، مستهدفة اقتصادها واستثماراتها عن طريق حملات إعلامية منظمة وافتعال أزمات اقتصادية للريال القطري ومحاولة نشر أخبار مفبركة للضغط على رجل الأعمال والمستثمر الأجنبي، وهذا أيضا واجهته الدولة بحكمة وحكمة عالية عن طريق معالجة جوانب الخلل الذي حدث بسبب الأزمة والسعي إلى تحقيق استقرار السوق المحلي والحيلولة دون انقطاع السلع والبضائع المختلفة عن المستهلكين، وهو ما تحقق خلال 48 ساعة فقط، فاستطاعت الدولة تحقيق المعادل الصعبة بتوفير السلع بشكل سريع وبجودة عالية وبأسعار تنافسية، وهذا لم يكن بالأمر الهين على دولة كانت تعتمد بشكل كبير على دول الجوار في استيراد بضائعها بحكم الروابط الخليجية والاتفاقيات المشتركة التي كانت تربطهم، بالفعل قطر تحملت الكثير واجاملت كثيرا على حساب اقتصادها وقطاعها الخاص لكي تحافظ على مسيرة العمل المشترك بين دول الخليج العربي.

وهذا الحصار الذي فُرض على قطر في 5/6/2017 لم تهمل دوله أي جانب فيه حتى سعت لضربه، فبعد السياسة والاقتصاد، ضربت النسيج الاجتماعي الذي كان يميز منظومة مجلس التعاون الخليجي وجعلها أكثر تماسكا بين دول أمامها مستقبل مبهٍر بحكم الروابط الاجتماعية التي تجمع دوله الست وقربها من

اليوم يصادف الذكرى الأولى للحصار الظالم المفروض على دولة قطر، فبعد 365 يوما أصبحنا نسمع كثيرا من التساؤلات التي تُطرح بين الحين والآخر وقد يكون أكثرها طرحا، هو: هل يوجد حل لهذه الأزمة التي عصفت بكل جميل

ارتبط باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربي؟، فبعد أن كانت منظومة مجلس التعاون تشكل الحلم لشعوب المنطقة أصبحت بلا دور إقليمي أو دولي، وقد كانت في السابق من يلعب أدوارا سياسية مهمة، فأصبحت معطلة تبحث عن يمنحها أو كسجين الحياة من جديد، لذا نجد الكثيرين يرون أن مجلس التعاون الخاسر الأكبر من هذه الأزمة وشعوب المنطقة التي علقت آمالا عريضة على شعار «مصر واحد وشعب واحد» أصبحت بلا هوية تجمعهم ولا مبادئ اجتماعية تربطهم، فكل هذا انتهى بعد أن اتخذ قرار اختراق وكالة الأنباء القطرية «قنا» لتكون ذريعة لحصار دولة قطر.

تأتي هذه التساؤلات مع اكتمال عام على حصار قطر، فالبعض يستغرب من قدرة قطر على مواجهة الحصار ويقول: «كيف نجحت دولة قطر في مواجهة هذا الحصار الذي فُرض عليها من أربع دول جارة وشقيقة؟»، وبعضهم ينظرون للمستقبل متجاوزين الحصار، متسائلين عن المطلوب من قطر بعد 365 يوما من الحصار، وتبين لها أن الاعتماد على النفس هو أساس قيام واستمرار الدول.. إضافة إلى أن البعض ينظر إلى مستقبل المنطقة وكيف سيكون بعد أزمة عصفت بكل شيء جميل يربط دول الخليج ببعضها ليقول: «هل نحن نعيش مرحلة إنشاء تحالفات جديدة في المنطقة؟».

وقبل الخوض في الإجابة عن التساؤلات السابقة لابد أن نشير إلى أن أزمة بحجم الأزمة الخليجية نتجت عنها خسائر كبيرة للمنطقة التي عُرف عنها أنها كانت تشكل واحة أمن وأمان وهدفا للمستثمر الأجنبي الذي كان ينظر للمنطقة على أنها أفضل وجهة للاستثمار لكن اليوم هذه المعادلة تغيرت وأصبح الأمر يحتاج إلى نوع من الفرز والبحث عن المناطق الأكثر أمنا في المنطقة وأكثر حفاظا على حقوق المستثمرين وأن لديها قوانين تحمي ممتلكاتهم وتضمن حقوقهم مهما حدث من متغيرات سياسية أو تحولات إقليمية.

فعندما نحاول البحث في العوامل التي ساعدت قطر في تجاوز تداعيات الحصار نجدها تكمن في سرعة اتخاذ القرار ورؤيتها الواضحة وهذا ما يميز الدول القادرة على التحرك بسرعة عند وقوع الأزمات بحكم أن قرارها يُتخذ برؤية واضحة وفي الوقت المناسب، متحملة تداعيات هذا القرار مهما كان حجمها. إذا سرعة القرار والرؤية الواضحة ساهمتا في تحقيق هذا النجاح الذي أبهر الجميع ووقف بعضهم عاجزا عن تفسير سر نجاح قطر في تجاوز الحصار خلال 48 ساعة وتوفير استقرار السوق المحلي ومواصلة الحركة الاقتصادية بروح التحدي وقدرة الوطن على تجاوز هذه الأزمة نحو الأفضل وتحقيق مسيرة الإنجازات والنجاحات. وإذا كانت قطر نجحت في تجاوز الأزمة والحصار بشكل سريع فإن هناك عوامل ساهمت في تحقيق ذلك، ولولاها لما تحققت كل هذه النجاحات، فالبعض قد يرى أن هذه الأزمة سياسية فقط وهي عكس ذلك، فهذه الأزمة كان يفترض أن تكون خلافا سياسيا ولكن دول الحصار حولته إلى أزمة في جميع المجالات وقطعت جميع الروابط الخليجية التي كانت تجمع بين دول الخليج العربي قبل هذه الأزمة، ففي مجال السياسة نجحت دولة قطر نجاحا كبيرا في إيصال رسالتها وعرض قضيتها أمام الرأي العام العالمي وفي جميع المحافل الدولية وأمام معظم التجمعات الدولية، وهذا التحرك المدروس الذي لم يكن مجرد ردة فعل للحصار بل نفذ بخطة مدروسة ساهمت في توضيح موقف قطر بكل شفافية، وهذا الإجراء من قبل الدبلوماسية القطرية لعب دورا أساسيا في توضيح الموقف القطري وجعل دول الحصار في مأزق حقيقي بعد أن تكشفت حقيقة مخططاتهم وأن القضية ليست محاربة الإرهاب بقدر السيطرة على مقدرات وخيرات دولة قطر والتدخل في شؤونها الداخلية وقرارها السياسي، وهو الذي لم تستطع الوصول إليه دول الحصار بفضل تميز الدبلوماسية القطرية وقدرتها على الوصول إلى صانع القرار في الدول المؤثرة في العالم.

ولم تقف دول الحصار عند الخلاف السياسي في

بقلم :

محمد حجي

كلمة أخيرة:

قطر رمت خلفها كل ما كان قبل 6/5/2017 وتنظر للمستقبل بكل تفاؤل وروح متجددة، نصب عينيها شعبها والحفاظ على مدخرات الأجيال ومواصلة مسيرة التنمية والإعمار وقد يكون لهذا الحصار الفضل بأنه كشف لنا جميعا أن قطر لديها الكثير الذي تستطيع أن تقدمه على الصعيدين المحلي أو الإقليمي، والقادم في مسيرة قطر ومواجهة الحصار ستتغير الإستراتيجية وستكون الأفكار أكثر إبداعا، فإذا كنا قد استطعنا مواجهة الحصار وتغيير الواقع لصالحنا في أول سنة.. فكيف سيكون الوضع في السنة الثانية من الحصار؟

الدوحة شريك موثوق

الغاز القطري أثبت حصانة



■ معالي رئيس الوزراء والكعبي ورئيس توتال والسفير الفرنسي أثناء تدشين «نقط الشمال»

شوقي مهدي

أكد خبراء الطاقة أن قطر استطاعت إدارة الأزمة الخليجية التي اندلعت منذ يونيو من العام الماضي وانتهت بحصارها بثقة وشفافية عالية، خاصة في قطاع الطاقة حيث واصلت الدوحة تدفق إمدادات الغاز لدولة الإمارات عبر خط دولفين البحري وأوفت بالتزاماتها مع الموردين حول العالم، الأمر الذي ضمن لها مكانتها في سوق الطاقة في المستقبل والحفاظة على ريادتها عالمياً.

وتشير التقارير العالمية إلى أن صناعة الغاز الطبيعي المسال القطرية وضعت أقدامها بقوة في سوق الطاقة العالمي مدفوعة بعدم تأثرها بالعوامل الجيوسياسية والسيكولوجية التي تلقى بظلالها على سوق الطاقة العالمي بشكل رئيسي.

ومنذ بداية الأزمة الخليجية في يونيو من العام الماضي بقطع كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتهم الدبلوماسية مع قطر وفرض حصار بري وبحري وجوي على قطر، توقع بعض خبراء الطاقة أن تتأثر إمدادات الغاز القطري العالمية بالحصار الذي فرضته هذه الدول باعتبار أن قطر (أحد أطراف الأزمة) أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، باستحوادها على ثلث تجارة الغاز العالمية، إلا أن الواقع أثبت غير ذلك تماماً.

وكان وزير الخارجية الأمريكي السابق ريكس تيلرسون قال في كلمة ألقاها خلال حفل استقبال لسمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير القطرين المفدى في أمريكا، إن القطريين مفاوضون أشداء وعندما يوقعون اتفاقاً يلتزمون بعهودهم وعهودهم، وبالفعل أثبتت الأزمة أن قطر شريك موثوق به عالمياً في قطاع الطاقة وفي

كل المجالات.

وأعلنت قطر للبترول في الرابع من يوليو 2017 اعترافها رفع الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال القطري من 77 مليون طن إلى 100 مليون طن سنوياً، وستأتي الزيادة في الإنتاج من خلال مضاعفة حجم المشروع الذي كانت قطر للبترول قد أعلنت عنه في شهر أبريل من 2017 لتطوير الغاز من القطاع الجنوبي لحقل الشمال، ليلعب إنتاجه حوالي مليون برميل نغمة مكافئ في اليوم من الغاز الطبيعي والمكثفات والمنتجات المصاحبة الأخرى.

لإدارة الحقل على مدى 25 عاماً

تدثنين شركة نفط التتنام لإدارة حقل الشاهين ببداية الحصار

أعلنت شركة قطر للبترول في أول يوليو الماضي وبعد شهر من بداية الحصار المفروض على قطر، تدشين أعمال «شركة نفط الشمال»، المشغل والمطور الجديد لحقل الشاهين النفطي البحري الذي يقع في شمال قطر، تحت الرعاية الكريمة وبحضور معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية.

وبيئت الشركة أن «نقط الشمال» قد أنجزت جميع الأنشطة الاستثمارية والإنشائية لإنجاز تشيغيل حقل الشاهين منذ يوليو 2017، وهو الموعد الذي انتهت فيه اتفاقية الاستكشاف والمشاركة بالإنتاج الموقعة بين قطر للبترول والمشغل السابق شركة ميرسك الدنماركية.

ولموجب الترتيبات التعاقدية الجديدة التي وضعتها الشركة في يونيو 2016، فقد مُنحت شركة نفط الشمال الحق بتطوير وتشغيل حقل الشاهين للنقط على مدى 25 عاماً. وبهذا تستعد شركة نفط الشمال لتصبح مشغلاً عالمياً كبيراً من خلال تطوير واحد من أكبر حقول النفط في العالم، وأكبر حقول النفط البحرية في العالم، حيث ينتج حالياً حوالي 300,000 برميل من النفط يومياً.

شراكة طويلة

وقال باتريك بويانيه، الرئيس والرئيس التنفيذي لشركة توتال: «إن انضمامنا للعمل على حقل

ومن المتوقع أن هذا المشروع الجديد سيعزز مكانة قطر الرائدة في صناعة الغاز العالمية، وسيمد أسواق الطاقة باحتياجاتها المتزايدة من الغاز الطبيعي المسال كوقود موثوق وصديق للبيئة كما سيعزز هذا التوسع في الإنتاج موارد الدولة ويساهم في تحفيز الاقتصاد المحلي وفي عملية التنمية الشاملة للبلاد، وتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 .

وقال المهندس سعد شريده الكعبي، العضو المنتخب والرئيس التنفيذي لقطر للبترول، «لقد اعتلنا عن تطوير مشروع غاز جديد يخصص للتصدير

عوامل تعزز تنافسية الغاز القطري

حدد خبراء في قطاع الطاقة 5 عوامل رفعت تنافسية الغاز القطري وهي أن قطر تستفيد من الانخفاضات طويلة الأجل مع مستهلكين رئيسيين للغاز بالعالم في اليابان وكوريا الجنوبية والصين، بالإضافة إلى أن كلفة الغاز القطري المسال هي أقل من كل المنافسين، حيث تتراوح كلفة المليون وحدة حرارية بريطانية من الغاز القطري بين دولار ودولارين، مقارنة بنحو 2.5 دولار في أمريكا و3 دولارات في أستراليا.

وأيضاً أكملت قطر إنشاء البنية التحتية لمشاريع الغاز المسال خلال العقد الماضي ودفعت اثنتاهن مسبقاً، وتنتج قطر جميع الغاز المسال من حقل واحد وهو حقل الشمال، مما يقلل كلفة الإنتاج والتوسع مستقبلاً ولدى قطر أسطول يعد الأضخم لنقل الغاز في العالم وهذا يمنحها مرونة في تلبية إمدادات السوق، وعامل أخير مهم وهو أن قطر استطاعت أن تكمل منشآت الغاز في الوقت الذي كانت فيه أسعار النفط 100 دولار

وأضاف بويانيه «ستعمل شركة نفط الشمال من خلال قدراتها التقنية على تحقيق الاستفادة المثلى من حقل الشاهين النفطي، وتشمل أهدافنا لتطوير الحقل حفر أكثر من 100 بئر على مدى الأعوام الخمسة المقبلة، وتطبيق تقنيات جديدة للحفاظ على الإنتاج مع الحفاظ على أعلى معايير السلامة وخفض تكاليف التشغيل.

وبهذا تستعد شركة نفط الشمال لتصبح مشغلاً عالمياً كبيراً من خلال تطوير واحد من أكبر حقول النفط في العالم وأكبر حقول النفط البحرية في العالم، حيث ينتج حالياً حوالي 300,000 برميل من النفط يومياً.

به رغم الحصار.. خبراء:

ضد التقلبات الجيوسياسية



■ المؤتمر الصحفي لإعلان دمج عملاقي الغاز في قطر

دمج الشركتين يوفر 2 مليار ريال سنوياً

إعلان بدء شركة قطر غاز الجديدة المصدر الوحيد للغاز القطري



■ مبنى شركة قطر للبترول

أعلنت قطر للبترول في يناير الماضي البدء الرسمي لأعمال شركة قطر غاز الجديدة في أعقاب الانتهاء الناجح لعملية ضم أنشطة شركتي راس غاز وقطر غاز التي كان قد أعلن عنها في ديسمبر 2016.

وقال المهندس الكعبي: «كان هدفنا من خطة ضم أنشطة شركتي قطر غاز ورأس غاز هو دمج الموارد والقدرات المميزة للشركتين لخلق مشغل طاقة عالمي فريد من نوعه من حيث الحجم والخدمة والموثوقية، ولتعزيز القيمة المضافة لنا ولشركائنا، ولتعزيز المكانة التنافسية لقطاع الغاز القطري».

وأضاف المهندس الكعبي: «جدير بالذكر بأن دمج الشركتين سيوفر سنوياً حوالي 2 مليار ريال قطري من التكلفة التشغيلية».

وقد أعلن الرئيس التنفيذي لقطر للبترول خلال المؤتمر الصحفي عن ولادة قطر غاز الجديدة قائلاً: «اعتباراً من الأول من يناير 2018، أصبحت جميع المشاريع التي تديرها قطر غاز ورأس غاز سابقاً تدار الآن من قبل شركة قطر غاز الجديدة، والتي هي نتيجة ضم هذين المركزين المتميزين في صناعة الطاقة في قطر. اليوم يسرني أن أعلن أننا حققنا هدفنا بنجاح كبير وفي الوقت المحدد.

وكانت قطر للبترول أعلنت سابقاً اعتزامها دمج أنشطة عملاقي الغاز، لتصبح مشغلاً عالمياً كبيراً من خلال تطوير واحد من أكبر حقول النفط في العالم، حيث ينتج حالياً حوالي 300,000 برميل من النفط يومياً.

عاصمة الغاز

ويشير خبراء الطاقة إلى أن قطر تطورت لتكون عاصمة الغاز في العالم من خلال زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال بالإضافة لكونها تضم أحد أكبر وأنجح المصانع التي تعمل في مجال تحويل الغاز لسوائل. وكشفوا عن نمو سوق الغاز الطبيعي بنحو 4,5% سنوياً، مشيرين إلى أن تصدير الغاز الطبيعي المسال يعود إلى ستينيات

القرن الماضي في الوقت الذي تبلغ فيه تجارة الغاز حالياً نحو 280 مليون طن سنوياً ومن المتوقع أن ترتفع إلى 320 مليون طن سنوياً بحلول 2020، ومن ثم تصل إلى نحو 600 مليون طن في 2040.

قناة تسويقية

ومن أجل تعزيز الكفاءة وضمان تسويق أفضل بينت قطر للبترول أيضاً تصنيف النفط الخام المنتج في دولة

قطر لغايات التصدير منتجا خاضعا للتنظيم الحكومي اعتباراً من 1 يناير 2018. وبناءً على ذلك، فإن قطر للبترول، بصفتها وكيل التسويق لشركة قطر للبترول لببيع المنتجات البترولية المحدودة، أصبحت الكيان الحصري الوحيد لتسويق وبيع صادرات قطر من النفط الخام إلى الأسواق الدولية. وأن عملية تسويق الغاز الطبيعي المسال وغيرها من السوائل التي تنتج في قطر ستواصل بما هو متعارف عليه في السابق.

توسعات الغاز تفتح شهية شركات الطاقة العالمية

تشير التقارير العالمية إلى أن إعلان قطر عن خططها التوسعية الضخمة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال بنحو 30% ليصل إلى 100 مليون طن سنوياً، فتح شهية الشركات العالمية وعمالة الطاقة للدخول في السوق القطري والاستثمار في هذا القطاع الإستراتيجي في العالم. وتعد مدينة رأس لفان التي أنشئت في 1990، أحد الأصفاد التي تخضعت عن استراتيجية قطر وهي إحدى أكبر المنشآت العالمية المتخصصة في تسهيل الغاز ومعالجته وتصدير، إضافة إلى صناعة البتروكيماويات وتكرير المكثفات وتصدير الغاز الطبيعي المسال. وتبلغ كمية احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في حقل الشمال بنحو 900 تريليون قدم مكعبة، فيما تبلغ كمية الغاز المنتج من قطر نحو 77 مليون طن متري. وتوفر مدينة رأس لفان الصناعية ممرات لينا، خطوط أنابيب نقل المواد الخام والمنتجات والمرافق العامة فوق وتحت الأرض على حد سواء.

وكشف تقرير لوكالة رويترز تهافت كبريات شركات النفط في العالم للحصول على عقود في حصص الإنتاج الجديدة، ونشر تقرير اقتصادي للوكالة وقتها أن ثلاثاً من أكبر شركات الطاقة الغربية تبذل مساعي لدى قطر كي تشارك في زيادة ضخمة لإنتاجها من الغاز. والتقى الرؤساء التنفيذيون لشركات إكسون موبيل وروبال داتش شل وتوتال الفرنسية بحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، وتلك مصادر أن الرؤساء التنفيذيين عبروا عن اهتمامهم بمساعدة قطر في طموحها لإنتاج 100 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً، أي ما يعادل ثلث الإمدادات العالمية حالياً.

خلال السنوات الخمس إلى السبع المقبلة. وعززت مبيعات الطاقة صعود قطر السريع كلاعب إقليمي منذ أواخر التسعينيات، ويسلط اهتمام شركات النفط الكبرى بتوسعات الغاز الطبيعي المسال الضوء على القدرة الاقتصادية طويلة الأمد لقطر. وأعلنت قطر للبترول في مايو الماضي منع عقد التصميم التفصيلي والتصاميم العمدة للتفتيش لقوائم منصات الإنتاج في مشروع زيادة إنتاج الغاز الطبيعي من حقل الشمال لشركة مكبرموت. ويعد عقد «التصميم التفصيلي، خطوة حامة تمنح عقد الشراء والتصنيع والتكريب (EPCI) بحلول نهاية هذا العام، والذي سيمهد الطريق لبدء عمليات الحفر في العام 2019. وقال المهندس الكعبي، إن منح هذا العقد بشكل معلما جديداً تتم إضافته على طريق تنفيذ واحد من أكثر مشاريع الغاز طموحا في القطاع الجنوبي لحقل الشمال. وخطة إضافية نحو بدء إنتاج الغاز الطبيعي المسال من خط الإنتاج الجديد بنهاية العام 2023، والوصول بإنتاج قطر من الغاز الطبيعي المسال من 77 إلى 100 مليون طن سنوياً. نحن نتطلع للمزيد من التقدم في تنفيذ مشروع زيادة الإنتاج الجديد الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 4,6 مليار قدم مكعبة من الغاز يومياً، وهو ما سيضيف حوالي مليون برميل نغمة مكافئ يومياً إلى إنتاج دولة قطر. وموخرًا أيضاً أعلنت قطر للبترول عزيمتها بناء مجمع البتروكيماويات يضم أكبر مصنع في الشرق الأوسط لتكسير الإيثان بطاقة تزيد عن 1,6 مليون طن في السنة من الإيثانيل. ودعت قطر للبترول مجموعة من الشركات العالمية الراغبة ذات الخبرات المتميزة في صناعة البتروكيماويات لتقديم عروضها لشركتنا من قطر للبترول في تطوير وتشغيل مجمع عالي جديد للبتروكيماويات في مدينة رأس لفان الصناعية.

«الاقتصاد» لعبت دورا

الحصار سرع وتيرة المبادرات



■ وزير الاقتصاد والتجارة خلال جولة بأجنحة المعرض بمدينة ميامي

الأمن الغذائي

والهيئات والمؤسسات الحكومية الأخرى دور تكاملي في دعم مبادرة منتج وطني التي أطلقتها الوزارة، من خلال تنفيذ العديد من المبادرات وإقامة المعارض والمنتديات في سبيل دعم وتحفيز المنتجات الوطنية. وقدّمت الوزارة العديد من الحوافز والمميزات للمنتج الوطني استكمالاً لمبادرة دعم المنتج الوطني وشملت الحوافز تقديم إعلانات مجانية للمنتج الوطني في المجمعات التجارية وعروضاً ترويجية ونسبة خصم مخفضة على المبيعات بالتعاون مع المجمعات التجارية بالإضافة إلى الأولوية في العرض وتم الإعفاء من رسوم تسجيل الشركة وتسجيل المنتجات في المجمعة الاستهلاكية

واستكملت وزارة الاقتصاد والتجارة المرحلة الأولى من برنامج توفير المخزون الاستراتيجي للسلع التموينية والاعلاف، حيث قامت الوزارة ببناء مخزون استراتيجي لعدد من المواد التموينية والاعلاف يغطي الاحتياج الاستراتيجي للدولة. كما طرحت وزارة الاقتصاد والتجارة مبادرة استخراج رخصة بناء مخزن تجاري في غضون 3 أيام عمل إذا تم الاختيار من النماذج المعتمدة المضمنة للخراطيش الإنشائية والمعمارية ومخططات الخدمات، لتسهيل الية استخراج رخص البناء للمخازن التجارية الجافة التي لا تستوجب شروطاً خاصة، على سبيل المثال مواد البناء والأدوات والمعدات.

شراكة القطاعين

سعت وزارة الاقتصاد والتجارة لمواصلة جهودها لدعم القطاع الخاص من خلال إطلاق مبادرات تركز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. حيث شهد العام 2017 قطف ثمار أولى مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتم في هذا الصدد الإعلان عن جاهزية «منطقة GWC بوصيلة للتخزين»، وذلك تمهيدا لافتتاحها وبدء عملية التشغيل للمناطق التخزينية كما تم طرح فرص استثمارية لتطوير وتشغيل المدارس الخاصة، بهدف تشجيع الاستثمار في مجال قطاع التعليم، كما تم الإعلان عن مشروع تحويل مركز الدوحة للمعارض القديم إلى مدينة ترفيهية حديثة ومكاملة بغية تشجيع الاستثمار في مجال المشروعات السياحية.

ومن منطلق حرصها على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص قامت وزارة الاقتصاد والتجارة بالتعاون مع شركة مناطق تنفيذ مشاريع المناطق اللوجستية والتي تشمل: المنطقة اللوجستية بجنوب السممر والمناطق اللوجستية بجنوب الدولة (الوكرة -بركة العوامر - أبا الصليل). كما تعمل الوزارة على تنفيذ مشاريع إنشاء أربع (4) مناطق تخزينية: منطقة تخزين بوصيلة، منطقة تخزين بوفسيلة، منطقة تخزين أم شهرين 1 ومنطقة تخزين أم شهرين 2 وسوف تمد هذه المشاريع السوق بمساحات تخزينية تقدر بـ 2 مليون متر مربع بشكل سريع وذلك لتغطية حاجة الشركات الصغيرة والمتوسطة وتأمين خدمات تخزينية بمساحات متنوعة وبأسعار تنافسية تتواءم مع طلباتهم، خلال 2018.

محليا وخارجيا متميزا

والقوانين الداعمة للاقتصاد الوطني



■ جانب من افتتاح المنتدى الاقتصادي القطري- الإندونيسي

من خلال منتديات محلية وخارجية

ترويج اقتصادي لقطر كوجهة رائدة للاستثمار

اقتصادية ومجموعة من رجال الأعمال ورؤساء تنفيذيين للشركات الإيرانية لبحث سبل توطيد أواصر التعاون بين دولة قطر والجمهورية الإسلامية الإيرانية وزيادة التبادل التجاري بهدف تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات في دولة قطر لاسيما قطاع التجارة والزراعة والسياحة والطاقة وغيرها من المجالات الاقتصادية الأخرى.

وسجلت الوزارة مشاركة هامة في افتتاح البرنامج المعد للوفد القطري بمدينة أزمير التركية وذلك بحضور سعادة السيد نهات زيبكجي وزير الاقتصاد بجمهورية تركيا إلى جانب نخبة هامة من ممثلي القطاع الخاص من البلدين. وحظي المنتدى بمشاركة أكثر من 100 رجل أعمال من دولة قطر، وتم عقد سلسلة من الاجتماعات بين رجال الأعمال القطريين ونظرائهم الأتراك بهدف بحث سبل تعزيز العلاقات التجارية واستعراض الفرص الاستثمارية المتاحة في البلدين لتأسيس مشروعات مشتركة سواء في جمهورية تركيا أو في دولة قطر. وأسفرت هذه الاجتماعات والمقادات الثنائية عن توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين شركات قطرية وتركية في مجالات مختلفة. وقامت الوزارة بعقد اجتماع مع بعض الجهات المعنية بتطوير العلاقات

الوطنية للتجارة الصناعة بماليزيا بهدف دعم تنويع التبادل التجاري والاستثماري بين دولة قطر ومملكة ماليزيا الاتحادية. ونظمت الوزارة لملقى الأعمال والاستثمار القطري السريلاكني الاقتصادي القطري- السنغافوري، والمنتدى الاقتصادي القطري- الإندونيسي. وشكلت هذه المنتديات، منصة تفاعلية مهمة جمعت عدداً من كبار المسؤولين والمستثمرين والخبراء الاقتصاديين للإطلاع على الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات. وسجلت الوزارة مشاركة هامة في افتتاح البرنامج المعد للوفد القطري بمدينة أزمير التركية وذلك بحضور سعادة السيد نهات زيبكجي وزير الاقتصاد بجمهورية تركيا إلى جانب نخبة هامة من ممثلي القطاع الخاص من البلدين. وحظي المنتدى بمشاركة أكثر من 100 رجل أعمال من دولة قطر، وتم عقد سلسلة من الاجتماعات بين رجال الأعمال القطريين ونظرائهم الأتراك بهدف بحث سبل تعزيز العلاقات التجارية واستعراض الفرص الاستثمارية المتاحة في البلدين لتأسيس مشروعات مشتركة سواء في جمهورية تركيا أو في دولة قطر. وأسفرت هذه الاجتماعات والمقادات الثنائية عن توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين شركات قطرية وتركية في مجالات مختلفة. وقامت الوزارة بعقد اجتماع مع بعض الجهات المعنية بتطوير العلاقات

الوطنية للتجارة الصناعة بماليزيا بهدف دعم تنويع التبادل التجاري والاستثماري بين دولة قطر ومملكة ماليزيا الاتحادية. ونظمت الوزارة لملقى الأعمال والاستثمار القطري السريلاكني الاقتصادي القطري- السنغافوري، والمنتدى الاقتصادي القطري- الإندونيسي. وشكلت هذه المنتديات، منصة تفاعلية مهمة جمعت عدداً من كبار المسؤولين والمستثمرين والخبراء الاقتصاديين للإطلاع على الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات. وسجلت الوزارة مشاركة هامة في افتتاح البرنامج المعد للوفد القطري بمدينة أزمير التركية وذلك بحضور سعادة السيد نهات زيبكجي وزير الاقتصاد بجمهورية تركيا إلى جانب نخبة هامة من ممثلي القطاع الخاص من البلدين. وحظي المنتدى بمشاركة أكثر من 100 رجل أعمال من دولة قطر، وتم عقد سلسلة من الاجتماعات بين رجال الأعمال القطريين ونظرائهم الأتراك بهدف بحث سبل تعزيز العلاقات التجارية واستعراض الفرص الاستثمارية المتاحة في البلدين لتأسيس مشروعات مشتركة سواء في جمهورية تركيا أو في دولة قطر. وأسفرت هذه الاجتماعات والمقادات الثنائية عن توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين شركات قطرية وتركية في مجالات مختلفة. وقامت الوزارة بعقد اجتماع مع بعض الجهات المعنية بتطوير العلاقات

الوطنية للتجارة الصناعة بماليزيا بهدف دعم تنويع التبادل التجاري والاستثماري بين دولة قطر ومملكة ماليزيا الاتحادية. ونظمت الوزارة لملقى الأعمال والاستثمار القطري السريلاكني الاقتصادي القطري- السنغافوري، والمنتدى الاقتصادي القطري- الإندونيسي. وشكلت هذه المنتديات، منصة تفاعلية مهمة جمعت عدداً من كبار المسؤولين والمستثمرين والخبراء الاقتصاديين للإطلاع على الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات. وسجلت الوزارة مشاركة هامة في افتتاح البرنامج المعد للوفد القطري بمدينة أزمير التركية وذلك بحضور سعادة السيد نهات زيبكجي وزير الاقتصاد بجمهورية تركيا إلى جانب نخبة هامة من ممثلي القطاع الخاص من البلدين. وحظي المنتدى بمشاركة أكثر من 100 رجل أعمال من دولة قطر، وتم عقد سلسلة من الاجتماعات بين رجال الأعمال القطريين ونظرائهم الأتراك بهدف بحث سبل تعزيز العلاقات التجارية واستعراض الفرص الاستثمارية المتاحة في البلدين لتأسيس مشروعات مشتركة سواء في جمهورية تركيا أو في دولة قطر. وأسفرت هذه الاجتماعات والمقادات الثنائية عن توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين شركات قطرية وتركية في مجالات مختلفة. وقامت الوزارة بعقد اجتماع مع بعض الجهات المعنية بتطوير العلاقات

حضور متميز في الفعاليات المحلية والعالمية

سجلت وزارة الاقتصاد والتجارة حضوراً بارزاً وقوياً في مختلف المعارض المحلية والدولية بما في ذلك مشاركتها في معرض «أسواق قطرية» المصاحب للجائزة التشجيعية لأسرة المنتجة، الذي نظّمته وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية ممثلة في إدارة شؤون الأسرة. واستعرضت في جناحها بالمعرض شروط ومتطلبات استخراج السجل التجاري والتراخيص التجارية المتعلقة بمزاولة الأعمال كمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتناسب مع الأسر المنتجة، وتعريف المشاركين في المعرض بالاشتراطات والضوابط العامة التي حددتها الوزارة لمنح تراخيص لمزاولة الأعمال التجارية في المنازل، والأنشطة المسحوق بمزاولتها، كما شاركت الوزارة في فعاليات النسخة الرابعة من معرض ومؤتمر قطر لتكنولوجيا

المعلومات «كيتكوم 2017»، وفعاليات النسخة الثانية من مؤتمر ومعرض قطر للمشتريات والتعاقدات الحكومية «مشتريات»، والمعرض التجاري التركي « إكسبو تركيا في قطر»، بالإضافة إلى معرض اكسبو استانا 2017 ، وفعاليات النسخة الثامنة لمعرض ومؤتمر اسبابير فور سبورت الذي أقيم في العاصمة البريطانية لندن. وحقق جناح دولة قطر المشارك في معرض اكسبو استانا 2017 نجاحاً مشرفاً وحصد العديد من الجوائز، حيث فاز بالجائزة الأولى والجائزة الذهبية كأفضل جناح عالمي من بين 100 جناح مشارك في المعرض، بعد أن حصل على أعلى نسبة تصويت باختيار الأفرار، ليحقق بذلك انجازاً دولياً وعربياً فريداً كونه الجناح العربي الوحيد الذي فاز في معرض «إكسبو استانا 2017».

8 اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع الشركات الأمريكية

نظمت وزارة الاقتصاد والتجارة جولة الحراك الاقتصادي بعدد من المدن الأمريكية التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الاستثمارات القطرية والمنتملة في مدينة ميامي بولاية فلوريدا ومدينة واشنطن دي سي بمقاطعة كولومبيا ومدينة تشارلستون بولاية كارولينا الجنوبية ومدينة رالي بولاية كارولينا الشمالية. شمل برنامج الجولة عقد منتديات اقتصادية ولقاءات ثنائية بين الجانبين إضافة إلى تنظيم اجتماعات ثنائية بين رجال الأعمال القطريين ونظرائهم الأمريكيين وتنظيم مؤائد مستديرة قطاعية في مجال الاستثمار العقاري والضيافة والسياحة والفنقة والتكنولوجيا والصحة والأدوية والبنوك والمحاماة ومجال الشركة بين القطاعين العام والخاص ومشاريع البنى التحتية.

وتم تنظيم 4 منتديات اقتصادية في مدن ميامي وواشنطن دي سي وتشارلستون ورالي نظمتها وزارة الاقتصاد والتجارة بالتعاون مع غرفة قطر وغرفة التجارة الأمريكية ورابطة رجال الأعمال القطريين ومجلس الأعمال القطري الأمريكي وعدد من الجهات الرسمية الأمريكية، وهدفت هذه المنتديات إلى تعزيز وتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية بين دولة قطر والولايات المتحدة الأمريكية، وإتاحة فرصة هامة للتواصل بين أصحاب الأعمال وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص من الجانبين علاوةً على بحث سبل إرساء مشاريع استثمارية مشتركة تعود بالنفع على كلا البلدين.

وشارك في كل منتدى من المنتديات الاقتصادية أكثر من 200 رجل أعمال ومسؤول قطري في جانب نحو 200 رجل أعمال ومدير تنفيذي من كبرى الشركات الأمريكية. كما تم على هامش المنتديات تنظيم عدد من الجلسات النقاشية بين ممثلي قطاع الأعمال من الجانبين بهدف تعزيز أواصر الشراكة الاقتصادية القائمة بين البلدين. علاوةً عن تنظيم جلسات حوارية حول عدد من القطاعات ومنها فرص الشراكة والاستثمار بين الجانبين، إضافة إلى مواضيع الأمن الغذائي والسياحة والمشاريع اللوجستية والبينة التحتية وعدد من المواضيع الأخرى الهامة والحيوية. وأثمرت اللقاءات والاجتماعات بين المسؤولين ورجال الأعمال القطريين ونظرائهم الأمريكيين خلال جولة الحراك الاقتصادي عن توقيع 8 اتفاقيات ومذكرات للتفاهم مع الشركات الأمريكية بين دولة قطر والولايات المتحدة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما تم تنظيم معرض فعاليات مصاحب لجولة الحراك الاقتصادي في 3 مدن أمريكية وهي ميامي وتشارلستون ورالي، ضم المعرض فعاليات متنوعة تعكس الثقافة والتراث القطري والإمكانات الاقتصادية القوية التي تمتلكها الدولة.

نظمت وزارة الاقتصاد والتجارة جناح دولة قطر في معرض «هانوفر» للصناعي الدولي، الذي يعتبر أكبر معرض تجاري متخصص بالقطاع الصناعي على مستوى العالم، في أرض المعارض بمدينة هانوفر الألمانية بمشاركة العديد من الوزارات والمؤسسات المعنية بالشأن الصناعي القطري. وسلط جناح دولة قطر بعرض هانوفر الضوء على الفرص التي يوفرها الاقتصاد القطري للمستثمرين والحوافز والتشريعات التي تم وضعها لدعم القطاع الخاص إلى جانب استعراض مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتسليط الضوء على البنى التحتية المتطورة لدولة قطر والمناطق الاقتصادية واللوجستية ومناطق التخزين إضافة إلى مشاريع كاس العالم لكرة القدم 2022.

والحفزة على الإنتاج والاستثمار. أطلقت وزارة الاقتصاد والتجارة العديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة الفاعلة في الاقتصاد الوطني ودعم المنتج الوطني. وقامت الوزارة بتحديث القوانين والتشريعات المنظمة للعديد من القطاعات الاقتصادية على غرار قطاع المستهلك والتجارة والاستثمار. وقدمت دولة قطر بفضل السياسات الاقتصادية المعتمدة على تنوع مصادر الدخل، نموذجاً اقتصادياً متطوراً رسخ مكانتها كمحور اقتصادي رئيسي في المنطقة، إذ تمكنت الدولة من تجاوز مختلف التحديات الإقليمية والعالمية لاسيما تحديات الحصار غير القانوني الذي فرضته دول الجوار وأرست أسس مرحلة اقتصادية جديدة توجهت من خلالها إلى الاعتماد على قدراتها الذاتية ودعم المنتجات الوطنية، وتعزيز مكانتها على مختلف شركائها التجاريين حول العالم.

عملت وزارة الاقتصاد والتجارة خلال عام الحصار على دعم الشركات الوطنية وتسهيل انسحاب السلع القطرية وإتاحة الفرصة للمنتجات القطرية لدخول الأسواق العالمية. وفي هذا السياق، عقد سعادة الشيخ أحمد بن جاسم بن محمد آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة وعدد من المسؤولين سلسلة لقاءات مع ممثلي القطاع الخاص وعدد من الجهات الحكومية وذلك بهدف تطوير وتعزيز سبل الاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الدولية التي أبرمتها دولة قطر بالإضافة إلى أهم التحديات والصعوبات التي تواجه المنتجين القطريين على المستويين المحلي والدولي. وفي إطار تعزيز جهود الدولة لكسر الحصار أعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة أن دولة قطر قد تقدمت بشكوى رسمية إلى جهاز تسوية النزاعات التابع لمنظمة التجارة العالمية ضد الدول التي فرضت حصاراً على دولة قطر، وذلك لخرقها القوانين والاتفاقيات الأساسية في منظمة التجارة العالمية وتضمنت الشكوى تهماً لدول الحصار بخرق القوانين والاتفاقيات الأساسية في منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى جوانب الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة.

المنتج الوطني

وبالتوازي مع هذه الجهود، قادت وزارة الاقتصاد والتجارة مبادرة دعم المنتجات الوطنية، حيث كانت سباقة في رفع شعار «معا لدعم المنتجات الوطنية» من خلال إطلاق مبادرة منتج وطني بالتعاون مع المجمعات التجارية والاستهلاكية ببرى، لعرض المنتجات الوطنية بشكل واضح ووضع ملصق يحمل شعار «منتج وطني» على السلع والمنتجات المحلية، بحيث يسهل للمستهلك الوصول إليها.

واستثمرت هذه المبادرة في دعم المنتج الوطني قامت الوزارة بالتعاون مع شركة الميرة للمواد الاستهلاكية ومركز بداية بإبرام شراكة تنفيذ الفرصة للشركات الوطنية الناشئة لعرض وتسويق منتجاتها الغذائية والاستهلاكية في أكبر المتاجر الاستهلاكية بالدولة وكان للجهات



أثبتت مرونة قوية

السياسات الاقتصادية



■ المشروعات لم تتأثر بالحصار

مختلف الأصعدة، أبرزها على المستوى النفسي عبر حالة التكامل والتلاحم بين القطاعين العام والخاص، واحساس الجميع بالمسؤولية والرغبة في تقديم إضافة حقيقية للاقتصاد القطري.

التكامل بين القطاعات

وعلى الصعيد المؤسسي يرى الخاطر أن طريقة التعامل مع القطاع الخاص تغيرت وتحول الحديث من مجرد مبادرات إلى أفعال حقيقية ونمو حقيقي على صعيد الاستثمارات التي يجري ضخها داخل عصب الاقتصاد، وهو ما واکبه مبادرات فريدة قدمتها الحكومة متمشية مع استراتيجيات تدعم حسن التصنيع تلك القوارب والعوامات في قطر وبجودة وسعر أفضل.

وأشار المالكي إلى أن سلسلة التوريد والتصدير للتجارة الخارجية لقطر مع دول العالم دعمها العديد من العوامل الأساسية أبرزها افتتاح ميناء حمد والدور القوي الذي قامت به الخطوط الجوية القطرية، لتوفير السلع وإبقاء وتيرة حركة البضائع عند مستوياتها الطبيعية.

قدرات كامنة

واكد أن الاقتصاد القطري لازال يتمتع بقدرات كامنة تؤهله لتسجيل معدلات نمو قوية والدخول في قطاعات جديدة، والحفاظ على المصلحة الوطنية للدولة عبر التوسع في الصناعات التحويلية وتدعيم نمو القطاعات غير النفطية، والتي يواكبها مزيد من التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي، ويدعم ذلك بشكل كدولة تدعم حركة التجارة الخارجية سواء على صعيد الواردات أو الصادرات.

الاستراتيجية الوطنية

إلى ذلك، أكد الدكتور رجب الإسماعيل استاذ الاقتصاد بكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر أن الفترة الحالية تحمل العديد من التحولات الكبيرة التي انعكست على الاستراتيجية الوطنية الجديدة للفترة من 2018-2022، عبر وضع الأولويات الوطنية في المقدمة والدفع بقوة نحو مفاهيم جديدة مثل الاكتفاء الذاتي وإعادة التدوير ودخول القطاع الخاص بقوة حقيقية شريك في التنمية، مؤكداً أن هناك رغبة قوية لدى المواطنين والقطاع الحكومي والخاص

لتسريع عملية التنمية وسرعة الإنجاز وتقليل الهدر.

وأضاف كنا في السنوات الماضية لدينا تركيز على التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون ودعم المنظومة الاقتصادية الخاصة به وغيره، ولكن الآن التوجه أصبح نحو الاعتماد على الذات والقدرة الوطنية ورفع الكفاءة الإنتاجية، ودعم القطاع الخاص ومشروعات الاكتفاء الذاتي في القطاعات الغذائية والصناعية، كما تسعى الدولة نحو فكر مختلف والارتباط بالعالم بشكل أقوى عبر الاعتماد الذاتي، والان نصل إلى تسريع الانتاج وهناك مصطلحات جديدة مثل الاكتفاء الذاتي الذي تسعى له قطر. وأكد أن هناك نية حقيقية لدى الحكومة للوصول إلى معدلات قوية من تنفيذ أهداف ومحاور الاستراتيجية الوطنية الثانية، عبر مقياس حقيقي لقدرة أجهزة القطاع الخاص والتي سيتم تقييمها بشكل دوري.

وقال إن الموازنة العامة للدولة 2018 تدعم هذا الاتجاه، وما أقرته الدولة بها القوي على المشاريع القومية الكبرى والقطاعات الصناعية والإنتاجية التي تضمن استدامة الاقتصاد، مؤكداً أن الازمة الحالية التي تمر بها قطر ليس لها مخيل في تاريخها، وهناك نية



92%

انخفاضاً في واردات قطر من دول الحصار

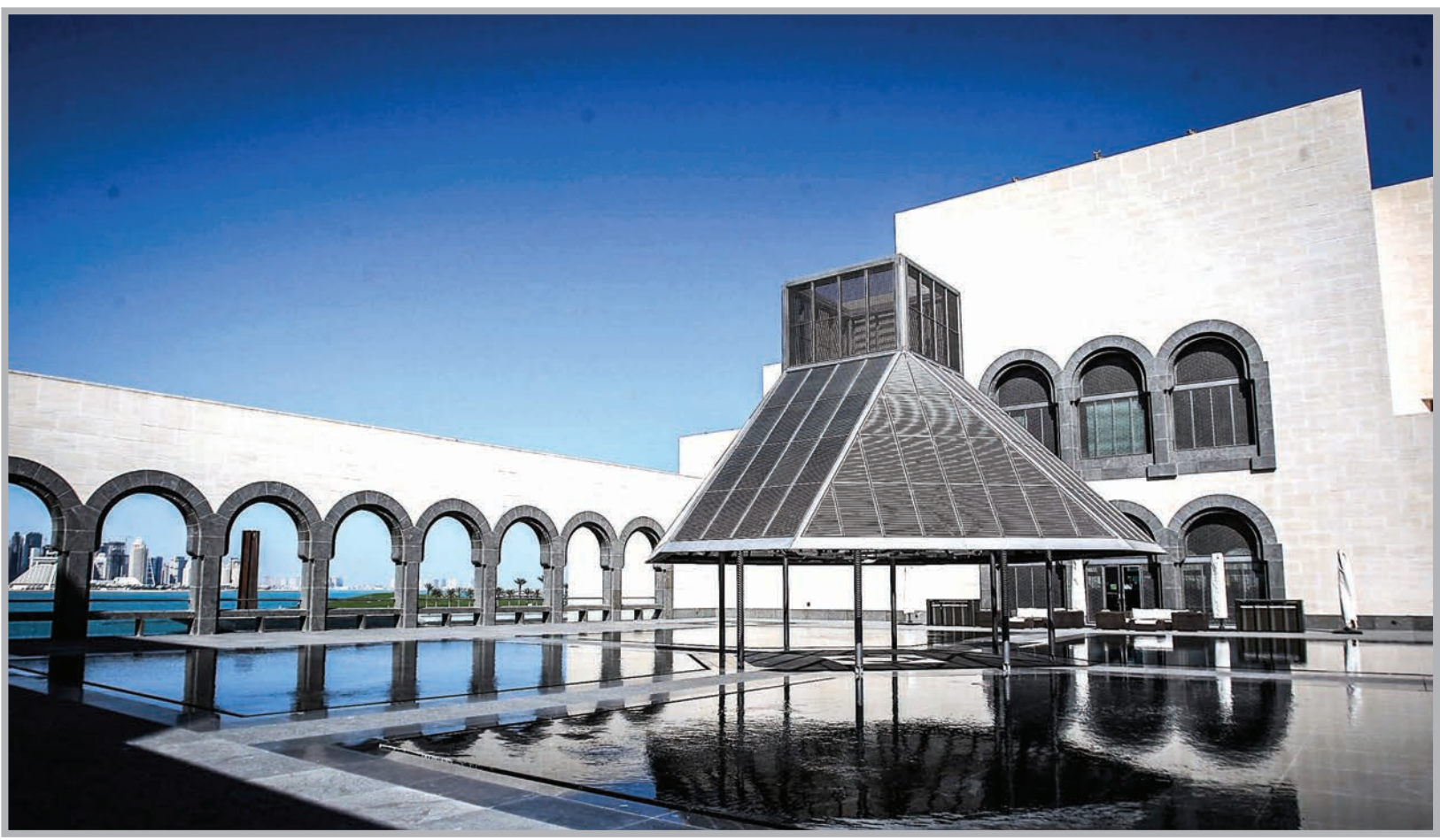
تراجعت حصة دول الحصار من إجمالي مختلف دول العالم لتشكّل 1.2% منها، مقارنة بنحو 16.4% خلال نفس الفترة من العام الماضي قبل فرض الحصار الجائر على دولة قطر.

وتشير بيانات التجارة الخارجية لدولة قطر خلال الربع الأول من العام الجاري، إلى أن إجمالي واردات قطر من سلع ذات المنشأ من دول الحصار بلغ 347 مليون ريال مقارنة بنحو 4.47 مليار ريال خلال الربع الأول من العام الماضي، وهو ما يعني تراجعها بنسبة بلغت 92%. يتذكر أن السلع ذات المنشأ من دول الحصار عادة ما تصل إلى الأسواق القطرية عبر أسواق وسيطة مثل عمان والكويت، وبالتالي يتم تسجيلها وفق «دولة المنشأ» وليس دولة أو ميناء التصدير.

وعلى النقيض تشير بيانات التجارة الخارجية لدولة قطر خلال الربع الأول من العام الجاري إلى أن قطر نجحت في استبدال سلع دول الحصار عبر أسواق بديلة ممكنها من الاستغناء عنها خلال وقت قصير، وهو ما تكشفه الأرقام بارتفاع واردات قطر من إيران بنسبة 550% إلى 216 مليون ريال، وكذلك ارتفعت وارداتها من سلطنة عمان بنسبة 107% إلى 888 مليون ريال مقارنة بنحو 426 مليون ريال خلال الربع الأول من العام الماضي، كما سجلت واردات قطر من لبنان ارتفاعاً سنوياً بنسبة 104% وبنسبة 96% من دولة الكويت، كما قفزت واردات قطر من تركيا بنسبة 62% إلى 1.13 مليار ريال خلال الربع الأول من العام الجاري مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي.

خلال الحصار.. خبراء:

المرونة الفعالة سر النجاح



■ متحف الفن الإسلامي

بلغت **246** مليار ريال وتقلص الواردات بنسبة **8%**

18% ارتفاعاً بصادرات قطر في 2017

ريال خلال الربع الرابع من 2016، وبذلك حقق الميزان التجاري السلعي لدولة قطر فائضاً بقيمة 36 مليار ريال خلال الربع الأخير من العام الماضي، بارتفاع نسبته 28% مقارنة بالربع المناظر من عام 2016. واستحوذت 5 دول على نحو 65% من إجمالي الصادرات القطرية خلال العام الماضي، بعد أن تصدرت دولة اليابان التي استقبلت صادرات من قطر بنحو 42.1 مليار ريال، وتلتها كوريا الجنوبية بنحو 38.8 مليار ريال ثم الصين بنحو 35.4 مليار ريال والهند بـ 30.1 مليار ريال، وخامساً جاءت سنغافورة التي استوردت من قطر بنحو 23 مليار ريال.

قيمة الصادرات وكذلك ترشيد الواردات، بالإضافة إلى تنوع مصادر الحصول على الواردات من دول العالم بعد أن باتت الدول الخمس الكبرى المصدرة لقطر تستحوذ على 42% من إجمالي الصادرات. وتشير البيانات إلى أن إجمالي صادرات قطر خلال الربع الأخير من العام الماضي سجلت 68.7 مليار ريال مقارنة بنحو 60.3 مليار ريال خلال الربع الثالث من العام الماضي و56.8 مليار ريال خلال الربع الرابع من عام 2016. وشهد الربع الأخير من العام الماضي واردات قيمتها 32.6 مليار ريال مقارنة بنحو 23 مليار ريال خلال الربع الثالث من العام الماضي و28.7 مليار

قفز فائض الميزان التجاري لدولة قطر خلال العام الماضي بنسبة 51% مقارنة بالعام السابق 2016، وجاءت تلك القفزة بعد أن ارتفع إجمالي صادرات قطر خلال العام الماضي بنسبة 18% إلى 246 مليار ريال، بينما تقلصت الواردات بنسبة 8% على أساس سنوي إلى 107.2 مليار ريال، وفقاً لبيانات نشرتها التجارة الخارجية الصادرة عن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، والتي أصدرت بيانات شهر ديسمبر الماضي. ورصدت «الوسيل» تطور حركة التجارة الخارجية لدولة قطر خلال العام الماضي، والتي أظهرت بيانات إيجابية سواء على صعيد نمو

احتلت المركز الـ **14** عالمياً في كتاب التنافسية العالمي **2018**

قطر الخامسة دولياً ضمن مؤنتر الأداء الاقتصادي

فيما حافظت على المرتبة (38) في محور البنية التحتية. وقد تأخر الترتيب إيجابياً بعدد من العوامل، منها: الأداء الاقتصادي القوي ممثلاً في تدني معدل البطالة وارتفاع النسب المئوية العالية لكل من التكوين الرأسمالي الثابت من الناتج المحلي الإجمالي، والاندخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي، والميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي، والمستوى العالي من الإنتاجية الكلية.

محلية وعالمية، بالإضافة إلى آراء مدراء الشركات ورجال الأعمال الذين شملهم المسح الميداني لأكثر من 200 شركة، والذين عرضوا وجهات نظرهم بصراحة حول بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد القطري. وشملت المحاور التي تتواءم فيها دولة قطر مراتب الأداء القوي الذي تستمر دولة قطر في إحراره على مقدمة في التقرير كلاً من: محور الأداء الاقتصادي في المرتبة (5)، ومحور الكفاءة الحكومية في المرتبة (10)، ومحور كفاءة قطاع الأعمال في المرتبة (13)،

حققت دولة قطر المرتبة (14) من بين (63) دولة معظمها من الدول المتقدمة، مقارنة بالمرتبة (17) في عام 2017، وفقاً لكتاب التنافسية العالمي لعام 2018 الذي يصدره المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) سنوياً في سويسرا. ويؤكد تقييم هذا العام على الأداء القوي الذي تستمر دولة قطر في إحراره على مختلف الأصعدة. ويعتمد تقييم القدرة التنافسية في هذا التقرير على مجموعة من البيانات والمؤشرات الإحصائية الصادرة عن عدة جهات

الاقتصاد القطري الأعلى

نموا خلال العقدين الماضيين

تصدّرت دولة قطر مشهد النمو الاقتصادي حول العالم طوال عقدين ماضيين؛ إذ تفوّقت على جميع قريبتها منذ عام 1997. وأظهرت بيانات أن معدل النمو الاقتصادي لدولة قطر بلغ نحو 10.5% خلال الفترة المتدّية بين عامي 1997 و2017، وهو ما يتفوق على أي متوسطات سجلتها باقي دول العالم. وعلى الرغم من تشابه الهيكلة الاقتصادية للدول الخليجية فإن دولة قطر فاقتها من حيث معدلات النمو الاقتصادي الطويل.



المالكي:
قطر تعاملت
بمهنية
سياسية
واقصدادية
عالية منذ
اليوم الأول



الخاطر:
الحصار
خلق حالة
من التكامل
والتلاحم بين
القطاعين
العام والخاص



الإسماعيل:
الأولويات
الوطنية في
المقدمة
والدفع بقوة
نحو مفاهيم
جديدة مثل
الاكتفاء الذاتي

صندوق النقد الدولي: آفاق النمو الاقتصادي

إيجابية على المدى القريب

وتابع البيان: «لا يزال الأداء متمسكاً على مستوى النمو». ومن الممكن التعامل مع الأثر الاقتصادي والمالي المباشر اللازمة الدبلوماسية بين قطر وبعض بلدان المنطقة». وتوقع الصندوق تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، إلى نحو 4% في 2017، مما يرجع إلى الضغط المالي الجاري وتأثير الأزمة الدبلوماسية. بينما انخفض نمو الناتج المحلي النفطي، من جراء التوقف الاختياري عن تنفيذ مشروعات جديدة في حقل نفط الشمال حتى الربع الثاني من العام الماضي، واتفاق أوبك بخفض الانتاج، مما وصل بالنمو لنحو 2.1 بالمائة. وتوقع النقد الدولي أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 2.6% بالعام الجاري.

قال صندوق النقد الدولي، إن آفاق النمو الاقتصادي لدولة قطر ما تزال إيجابية على المدى القريب، رغم تراجع أسعار النفط والأزمة الدبلوماسية العربية. وأوضح الصندوق أن الاحتياطات الكبيرة والسياسات الاقتصادية الكلية السليمة، ساعدت قطر على استيعاب الصدمات الناجمة عن انخفاض أسعار النفط بغطاء الطاقة، كما عزّزت من مقار مرافقتها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي يضمن ديمومة النمو الاقتصادي على المدى الطويل.





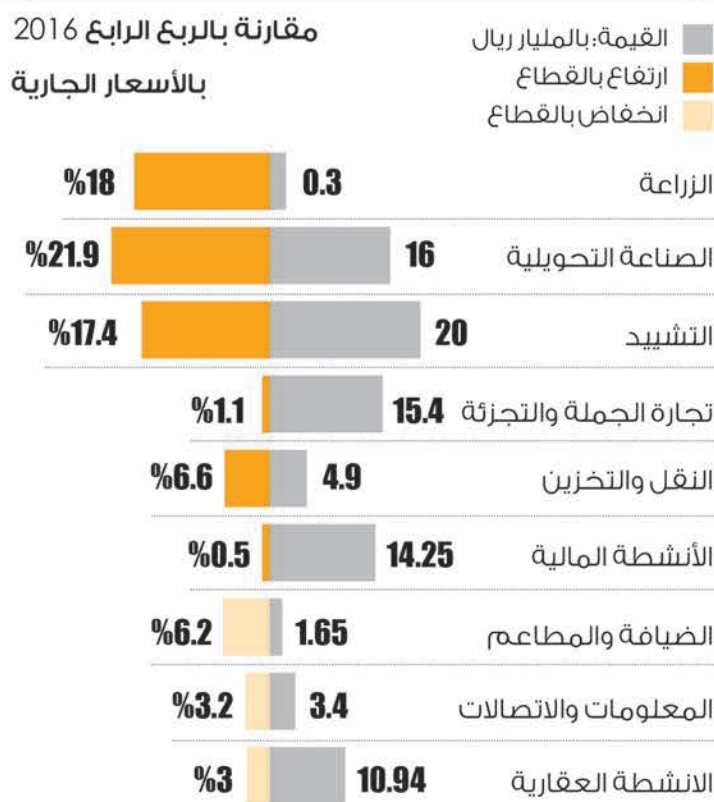
القطاعات غير النفطية قاطرة النمو الاقتصادي



سجل الاقتصاد القطري معدلات نمو إيجابية العام الماضي، كان الدافع والمحرك الرئيسي لها نمو القطاعات غير النفطية وفي صادراتها التشييد والخدمات والزراعة والصناعات التحويلية، وهو ما يدعم استمرار تسجيل الاقتصاد لمعدلات نمو عالية خلال الأعوام المقبلة، بعد أن حقق الاقتصاد الوطني أعلى معدل نمو بين دول العالم بالنظر إلى متوسطات النمو منذ عام 1997.

أداء أبرز الأنشطة الاقتصادية

مقارنة بالربع الرابع 2016
بالأسعار الجارية



الناتج المحلي الإجمالي عام 2017



الغاز القطري يغزو الأسواق العالمية



ازدهار التجارة الخارجية في الربع الأول 2018



مركزات إستراتيجية التنمية الثانية لرؤية 2030



الاستثمار الأمثل لظروف الحصار



تعزيز مستوى القدرات البشرية والمؤسسية



رفع مستوى التنسيق والتواصل



الاستدامة المالية وزيادة كفاءة الانفاق



رفع كفاءة العمالة الماهرة في سوق العمل



تعظيم الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص



تحديث وتطوير التشريعات



كفاءة استخدام الموارد الطبيعية «النفط والطاقة والمياه»

مشروعاً وبرنامجاً تتضمنها الاستراتيجية

352



عام من الحصار القطاع المالي والمصرفي يهزم التحديات

مر عام على فرض الحصار الجائر، ورغم ذلك نجحت الدولة والسلطات المالية والنقدية في تجاوز التحديات التي فرضها الحصار، بل وتحويل الآثار الجانبية إلى فرص حقيقية. وقد شهد القطاع المالي والمصرفي العديد من النجاحات خلال فترة الحصار، منها نمو الأصول المصرفية بنسبة 8% وارتفاع الربحية وحقوق الملكية.

وتم خلال عام الحصار إطلاق الخطة الإستراتيجية الثانية للقطاع المالي، والتي تهدف لتطوير القطاع، ووضع آليات جديدة تمنحه القوة والدعم اللازمين لمواصلة النمو. وشهد عام الحصار فتح تحقيقات في محاولات التلاعب بالريال القطري والسندات السيادية.



أنشطة مصرفية تدعم رأس المال

19	151.8	19.7	140.4
مليار ريال أرباح البنوك في 2016	مليار ريال حقوق الملكية في 2017	مليار ريال أرباح البنوك في 2017	مليار ريال حقوق الملكية في 2016

مليار ريال مساهمة الأنشطة المالية بالناتج المحلي 2016	53	مليار ريال مساهمة الأنشطة المالية بالناتج المحلي 2017	55
---	-----------	---	-----------

مؤسسات مالية في الدولة

12	18
شركة تأمين وإعادة تأمين	بنكا منها 7 فروع أجنبية
5	20
شركات استثمار وتمويل	شركة ومحل صرافة

إجراءات تدعم القطاع

					
التأكد من التزام المؤسسات المالية بالمعايير الدولية	إطلاق الإستراتيجية الثانية للقطاع المالي	ضمان توفير العملات الأجنبية وفقاً للمتطلبات	تواصل التحقيقات بالتنسيق مع الامن والنيابة	مواصلة العمل للتحول إلى اقتصاد المعرفة	توقعات بتحسين السيولة العام الجاري

خبراء لـ «لوسيل»:

قدرته على مواجهة التحديات

لحظات فارقة في القطاع المالي والمصرفي



كان القطاع المالي والمصرفي طيلة عام الحصار على موعده من العديد من الأحداث والحلقات البارزة والفارقة التي من شأنها أن تعزز المكاسب التي حققها خلال السنوات الماضية وتدمج مسيرته مستقبلا، فخلال هذا العام تم إطلاق الاستراتيجية الثانية للقطاع المالي للولاء 2022-2027، وستكون نقطة انطلاق جديدة لهذا القطاع الحيوي في الدولة. حيث تعتبر الاستراتيجية الثانية للقطاع المالي بمثابة خارطة الطريق وتكسّر المألوف، والمحافضة على زواجته النطاق المالي، والثقة في، وتعزيز الشمول والتثقيف المالي، وتطوير رأس المال البشري، وقام بإعدادها كل من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر المالي، والرقابية المالية الثلاث.. وكان سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي، رئيس مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ورئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال، أشار عند الإعلان عن إطلاق الخطة الاستراتيجية الثانية للقطاع المالي في الدولة إلى أنه يأتي ناتج في ظل حصار جائز تم فرضه على دولة قطر من قبل جيرانها بهدف إضعاف البوابة لشعبها ومقيميها وقد تمثل ذلك في إغلاق المنفذ البري الوحيد للدول لإغراق المجالين الجوي والبحري، والذ الذي ترتب عليه وقف تدفق السلع والخدمات والأدوية في تلك المنافذ وبالتالي إحداث الضرر بالاقتصاد القطري، مضيفا في كلمته «ولكن كان ظهني وبضميري القيادة الحكيمة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى «حفظه الله» والقوى السياسية التي اجتهدت الدولة، وبفضل بركة شعبها والمقيمين على أرضها فقد استطاعت دول قطر خلال فترة حصارها جدا تجاوز آثار الحصار الجائر وذلك عبر فتح خطوط إمداد عاجلة مع الدول الشقيقة والصديقة، وعبر إعداد وتجهيز الموانئ والمطارات وفي وقت قياسي لاستقبال السفن والطائرات من مختلف دول العالم».



في تأمين القطاع المصرفي بشكل كامل في مواجهة كافة التحديات، مستندة على آليات الصيرفة التي تم تسجيلها خلال الأشهر الماضية، أثبتت الجهاز المصرفي والمالي في الدولة قادر على مواجهة كافة التحديات التي قد تنشأ تحت أي ظرف من الظروف الاقتصادية. ونوهت لموسيل، إلى القدرة العالية التي تتمتع بها البنوك لحماية أنظمتها والبيانات المالية والمصرفية التي تخص العملاء، بمختلف فئاتهم، موضحة أن البنوك القطرية أكثر البنوك في العالم التي لا تدخر جهداً في سبيل لحماية الإلكترونيات ومواكبة كل المستجدات التكنولوجية في الدولة، لحماية المعلومات المالية، وتوعدت أن يشهد الجهاز المصرفي والمالي في الدولة خلال الفترة المقبلة فطرة غير مسبقة، خاصة بعد أن نجح في تجاوز التحديات التي واجهها في العامين الماضيين بدءاً من انخفاض أسعار النفط وصولاً إلى الحصار الجائر للغرض على دولة قطر.

كافة التقلبات والاثار التي خلفها
الحصول الجائر على دولة قطر،
ونكال لصدور الأصول التي تمتع
بها هذه المؤسسات التي انتهجت
منذ سنوات اجراءات دعمت
خلافها مركزها المالية في
مواجهة التقلبات، وتابع قائلا
«شهدنا كيف ان المؤسسات
المالية في الدولة تمكنت من
تجاوز أزمة الحصار ومن
قبلا صدمة اسعار النفط وقد
نعت العديد من الجهات المالية
الدولية بالبنوك والمؤسسات
المالية القطرية ومن قبلا دولة
قطر، وكان اخر التدهبات من
قبل صندوق النقد الدولي الذي
أكد ان الاقتصاد القطري تمكن
من تبديد كافة الاشاعات وما
قبل عن وجع في تخلي خطوط
تجارية جديدة من مكتب من تراس
الحصار الجائر على الدولة».

وقالت سهام بولبدايو المدير
العام لشركة أمن المعلومات
الأمريكية في الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا اكزيتكس ان
القطاع المالي والمصرفي يحظى
بالدعم والرعاية من قبل الأجهزة
الرقابية في الدولة وفي مقدمتها
مصرف قطر المركزي الذي قام
خلال الفترة الماضية بوضع

إنه سونو الى تمكّن الجهات المالية في الدولة والصرفية من خفض المداخيل والعمل في نفس الوقت على تحسين الأصول بما يمكنه افضل اءا، ممكن، وهو ما عسفته النتائج التي تم الاعلان عنها في الةوة الأخيرة سواء، من حيث نتائج البنوك والمصارف الاسلامية العاملة في الدولة او حتى الشركات الخاصة بشكل عام وريته وتوقعاته للقطاع المالي والصرفي خلال الفترة المقبلة قال الخاطر ان مستويات النمو ستعزز مستقبلًا في ظل التفاوض والاستراتيجية المستقبلية للاجتماع للسواق المالية في الدولة وقدره الدولة على تنويع مداخلها بما يمكنها من تجاوز تحديات كبرى طرأ، وتابع قائلا: «نعتقد ان ارتفاعاً في أسعار المؤشرات الاقتصادية خلال النصف الثاني من العام الجاري، تؤكد ان الاقتصاد يتجه نحو مزيد من التعافي».

رجل الأعمال والمستثمر في البورصة ان المؤسسات المالية في الدولة تمكنت خلال الاشهر

القطاع
المالي
والمصرفي
ثابت وراسخ

قال الخبير الاقتصادي والمالي عبدالله خاطر لـ «المسبل» إن القطاع

«لوسيل» أن القطار المالي والعصر في الماضي أثبت خلال عام الحصار ما يتمتع به من قدرات وإمكانات مالية وهو ما عكسه الاستقرار الذي ميزه خلال الفترة الماضية، بل إنه حقق مستويات نمو عالية، منها التي لا قدرة البنوك والمؤسسات المالية في الدولة على إدارة الأصول بشكل كبير خلال المرحلة الماضية خاصة في ظل توفر السيولة. ونوه الخاطر إلى الدعم المتواصل من قبل مصرف قطر المركزي. حيث قال إن المركزي دعم المؤسسات المالية في الدولة بشكل متميز بما يمكنه من تجاوز تداعيات الحصار الجائر على دولة قطر.

واجه الحصار بقوة..

القطاع المالي والمصرفي أثبت



■ مصرف قطر المركزي

وتكافل وإعادة تكافل، وغيرها من
مات والشركات المالية.

والمصارف الاسلامية وكافة المؤسسات المالية العاملة في الدولة سواء من شركات استثمار او شركات تمويل او

باجمالي الارباح المحققة في نهاية العام 2016 والتي بلغت نحو 19,75 مليار ريال، وهو ما يعكس قوة ومتانة البنوك

خدمات المالية المدرجين في البورصة
حيث قفز اجمالي الارباح الى مستوى
21,057 مليار ريال في العام 2017 مقارنة

التحقيق في محاولات التلاعب بالعملة

بالرمز الملاحقة أ شخص يشارك
في تلك المحاولات، مشددا في ذات
الانحياز صر صر صر صر صر صر
على مدى المعاملات المصرفية
المالية بشكل سليم.

يحافظ الريال على استقراره منذ
بداية بالدولار عند مستوى 3.64
ريال مقابل كل دولار، وحتى في
رأه لتحرر صر صر صر صر صر صر
بعض الأزمات التي شهدتها سواء
ونفلة أو العالم بشكل أو كان
خبرها الأزمة المالية العالمية، عجز
الريال حافظ على ثباته عند
مستوى التثبيت، مع هامش تغير
سيط لم يتخط متوسطه سنوي
0.001 نقطة إجمالاً، فبعد عام
1996 وإلى غاية 7 يونيو 2017
تحرك الريال عن مستوى 3.64
ريال لكل دولار، باستثناء مرتين
قطر ارتفع فيما سر الصرف إلى
مستوى 3.65 ريال وكان الانخفاض
يوم واحد فقط، أي أنه يمكن القول
على طيلة 21 عاما لم يتغير سعر
الصرف.

■ الريال القطري اثبت قوته رغم الحصار

ثبات الريال القطري

ولسعر الصرف للريال القطري كان الهدف منها خلق ثقة لدى المستثمرين في بنكهة على الريال في الأسواق العالمية. إلى أن أغلب الصفقات المالية للريال القطري كانت خارج السوق، أو التي تعرف بسبوق Spot، أي التي تتم عندئذ في محالها، أما في التداول على سوق offshore والتي تكون في سوق سبوق، ومفتوحة، وكان سعاده سلمي على العادي وزير المالية شديد في اجبات سبابة على أن قطر قادرة من الاصول التي تمتلكها على دفعان القطري وعن الاقتصاد الذي لا يزال عام، معتبرا أنه لا توجد دواع للقلق اقتصاد المحلي، مشيرا على أنه لا يخاف من شربا على الريال بتربط بال دولار الأمريكي عند سعر 3.64 ريال لكل دولار أو من شرب عملات الأجنبية الموزجة بوفرات مصرف قطر المركزي عقد خلال المنصر العام العديد من الجسات في والمصارف الاسلامية العاملة في الجانب اشراك الامنية بهدف الى اجبات الصنعة كمييات تلك

صصرف قطر المركزي ومنها التأكيد على استمرار الالتزام بالإجراءات، والتبكي والصرفية في دولة قطر بصورة طبيعية، سواء على مستوى التعاملات المالية المحلية أو في القطاع المصرفي القطري والبنوك الخارجية، مع الالتزام الكامل بالبرية في تحويلات الأموال من داخل الدولة وفي لائحة المصرفية التابعة في الدولة وذلك في تاريخ 3 يونيو من العام الماضي، أي 5 أيام بعد تعمد الحصول لترخيص إشاعات وكاذبة عن التحويلات المالية والمعاملات المصرفية، قبل أن يتبع هذا الإجراء تأكيد من قبل المركزي في تاريخ 3 يوليو من العام الماضي، على استقرا سر صرف الريال مقابل الدولار وأن قابليته التحويل داخل وخارجها مضمونة في أي وقت بالسر المصرفي بناء على مجموعة من الضوابط وفي مقدمتها اعتراف صندوق النقد الدولي بـ كفاءة رسمية، إلى جانب أنه مغطى بإحتياطيات نقدية ضخمة، مع التعهد بضمان كل عمليات التحويل للجمهور داخل قطر وخارجها من تأخير أو كافة إجراءات وشركات الصرافة المحلية ملتزمة بإجراء التحويلات حسب ما هو متعارف عليه، وذلك من أجل الامتثال في كل دولها



أبرزها رفع تملك الأجانب وإدراج

10 نقاط مضيئة لبورصة



■ مبنى بورصة قطر

محمد السقا

منذ اليوم الأول لبدء الحصار على قطر ، كانت البورصة القطرية هي التي تلقت الصدمة الأولى، مع سيطرة الغوامل النفسية عادة على توجهات الأسواق المالية في أي دولة من دول العالم، وشهدت البورصة حتى شهر نوفمبر الماضي تراجعاً إلى ما دون مستوى 8 آلاف نقطة، مع عمليات بيع مكثفة من قبل عدد من المحافظ الخليجية ، مقابل البيع عبر تلك المؤسسات كانت هناك عمليات شراء قوية بقيادة المؤسسات القطرية منذ اليوم الأول للحصار، وتبعتها المؤسسات الأجنبية التي استغلت تواجد الأسهم القطرية عند مستويات استثمارية مغرية.

ومع بدء إعلانات نتائج الربع الثالث والأخير من العام الماضي، بدأ المؤشر العام للبورصة يعاود اختبار مستوى 9 آلاف نقطة ، وتمكن المؤشر خلال جلسة يوم 9 يناير الماضي من اختراق هذا الحاجز النفسي.

وتزامن ذلك وسط عمليات شراء موسعة من قبل المؤسسات الأجنبية تعد الأعلى منذ أكثر من 5 سنوات، وتمكنت البورصة القطرية خلال الأثني عشر شهراً الماضية من تحقيق عدد من الإنجازات المهمة والنقاط المضيئة التي نستعرضها في هذا التقرير.

التوزيعات السخية

ارتفع إجمالي التوزيعات النقدية للشركات القطرية المدرجة أسهمها في بورصة قطر للعام 2017 إلى 22,2 مليار ريال بزيادة نسبتها 14,4% عن توزيعات العام 2016. وتمثل التوزيعات النقدية للشركات المدرجة ما نسبته 57% من إجمالي الأرباح المسجلة في العام 2017 والبالغة 38,8 مليار ريال واستحوذت شركات قطاع البنوك والخدمات المالية على نحو 48,6% من إجمالي التوزيعات بـ 10,8 مليار ريال بدعم من توزيعات مجموعة بنك قطر الوطني التي ناهزت 5,5 مليار ريال.



إدراج صناديق المؤشرات

شهد يوم 5 مارس الماضي إدراج صندوق مؤشر بورصة قطر "QETF" وهو أول صندوق مؤشرات متداول ETF بدرج في بورصة قطر ، والذي يتتبع مؤشر بورصة قطر، والذي يتجاوز في حجمه أي صندوق مؤشرات آخر في دول مجلس التعاون الخليجي وهو من بين الصناديق التي تتمتع بأدنى معدلات نفقات ورسوم إدارية على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وسوف يقوم صندوق QETF بتوزيع أرباح سنوية على أصحاب الوحدات على أساس الدخل المستلم من الأوراق المالية الأساسية. كما شهدت بورصة قطر يوم 21 مارس الماضي إدراج صندوق الريان قطر المتداول، والذي يتتبع مؤشر بورصة قطر الريان الإسلامي (السعري) الذي يتألف من الشركات القطرية المدرجة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويُعد صندوق الريان قطر المتداول أكبر صندوق استثماري إسلامي متداول مدرج في دولة واحدة، وتتجاوز أصوله الأولية 120 مليون دولار، وهو أحدث إضافة إلى قائمة صناديق الاستثمار المتداولة في سوق بورصة قطر، وهو يستند في منهجيته المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لاختيار أسهم المؤشر الذي سيتبعها على إجازة من هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الريان.

رفع نسب تملك الأجانب

ساهم قرار رفع نسب تملك الأجانب إلى 49 % في عدد من الأسهم المدرجة وخاصة شركات «قطر للبترول» في تقديم دفعة أخرى إيجابية للسوق، وهي التي تتمثل في جذب مزيد من المؤسسات «الخاملة» التي تتجنب عادة المؤشرات العالمية المدرجة بها بورصة قطر مثل MSCI وفوتسي، والتي عادة ما تنفذ عملياتها على الأسهم قبل للوزن النسبي لكل سهم والسوق بشكل عام، وهو ما يتوقع أن يرتفع خلال الفترة المقبلة.

الأمر الإيجابي الآخر، يتمثل في ارتفاع قيم وأحجام التداولات على عدد من الأسهم التي بدأت تنشط التداولات عليها ، وأعطت السوق مزيداً من العمق، وهو ما يتوقع أن يشهد مزيداً من الزخم من إقرار الجمعيات العمومية لباقي الشركات قرارات مجالس إدارتها خلال الأسابيع المقبلة.

شراء ضخم من المؤسسات الأجنبية

بلغ إجمالي صافي شراء المؤسسات الأجنبية خلال شهر مايو الماضي وحده أكثر من 1.845 مليار ريال، ليرتفع إجمالي صافي شرائها منذ بداية العام الجاري إلى نحو 2.72 مليار ريال (747 مليون دولار).

وسجلت تداولات البورصة خلال جلسة يوم 31 مايو أعلى مستوى منذ جلسة 28 مايو 2014، بعد أن بلغت 3.51 مليار ريال، بنحو قياسي بلغ 515 % مقارنة بجلسة الأربعاء، ورغم النمو القوي على صعيد التداولات إلا أن المؤشر العام سجل تراجعاً بنسبة 0.4 % إلى مستوى 8880.5 نقطة، وذلك بعد أن سيطرت المؤسسات الأجنبية على النسبة الأكبر من التداولات أثناء تنفيذها الترفيقية نصف السنوية لأسهم المدرجة على مؤشر MSCI.

وعمدت المؤسسات الأجنبية خلال تحركها وبنائها للمراكز على الأسهم القطرية إلى سياسة اقتناص الفرص، خاصة وأن المؤشر لم يسجل ارتفاعات قوية على صعيد أسعار الأسهم، وهو ما يمثل فرصة مغرية لها للدخول على الأسهم، بعد تأكد الجميع أن آثار الحصار على قطر لم يعد يمكن تصخيمها أكثر من ذلك بعد المؤشرات الإيجابية القوية المتعلقة بالاقتصاد الكلي.

صناديق المؤشرات ونمو الأرباح والتوزيعات

قطر خلال عام من الحصار



■ شاشة البورصة

خطة خمسية للإدراجات تضم 35 شركة

عائلية صناعية، منوهاً إلى أنه سيتم إدراج شركة واحدة على الأقل في النصف الأول من 2018، منوهاً إلى أن البورصة تحتاج كحد أدنى إلى 6 - 7 إدراجات سنوياً، بما يدعم تحقيق تداولات يومية تتجاوز المليار ريال. ويتنظر أن يصل عدد الشركات المدرجة في بورصة قطر خلال السنوات الخمس المقبلة إلى 80 شركة مدرجة، مقارنة بـ 45 شركة مدرجة في البورصة حالياً.

الإعلان عن طرح شركات جديدة خلال 2018

للاإدراج في بورصة قطر خلال الربع الأخير من هذا العام، كما ستقوم قطر للبترول بإنشاء شركة قابضة تقوم بتملك حصة قطر للبترول في شركة البومبيوم قطر. أكد راشد المنصوري الرئيس التنفيذي لبورصة قطر، وقتها، أن هناك 4 شركات أخرى في طريقها للإدراج خلال العام الحالي وهي شركة «بلدنا» للصناعات الغذائية وشركة قطر فارما للصناعات الدوائية وشركة مياه الريان، بالإضافة إلى شركة عائلية كبرى - على حد وصفه - في مراحل متقدمة من الإدراج.

تعاون دولي ولقاءات ترويجية

شيلتون ومؤسسة الصين للأوراق المالية بزيارة إلى بورصة قطر اجتمع خلالها مع إدارة بورصة قطر وبحث معهم آفاق وفرص تطوير الأسواق المالية وتعزيز التعاون بين الجانبين. وخلال منتصف شهر ديسمبر الماضي وقعت بورصة قطر وبنك قطر للتنمية مذكرة تفاهم للتعاون بين الجانبين بهدف إلى التنسيق والتعاون في مجالات تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على الإدراج في سوق بورصة قطر للشركات الناشئة الذي صمم خصيصاً لجلب حاجات النمو والتطور والمرونة التنظيمية المطلوبة لهذا النوع من الشركات. وشاركت بورصة قطر ممثلة برئيسها التنفيذي راشد بن علي المنصوري في مؤتمر البورصات العالمي الثالث عشر الذي عقد في العاصمة العمانية مسقط بمشاركة وحضور أكثر من 250 من الخبراء والمختصين وصناع القرار الاقتصادي والمالي من 60 دولة.

قال الرئيس التنفيذي لبورصة قطر، في حوار خاص لـ «الوسيل» في شهر مارس الماضي ، إن البورصة قدمت قائمة تضم 35 شركة مرشحة للإدراج خلال الـ 5 سنوات المقبلة، متوقعاً إدراج 3 شركات خلال 2018. وأضاف راشد المنصوري، أن الشركات التي ستدرج بالعام الجاري أغلبها

تنفيذاً لتوجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى أعلنت قطر للبترول يوم 6 مايو الماضي، أنها ستطرح 49% من أسهمها في شركة البومبيوم قطر للاكتتاب العام، لتوفير فرصة استثمارية للمواطنين القطريين في الشركات التي تحتضنها الدولة والتي تتمتع باستثمار آمن وعوائد مجزية. ومن المتوقع أن يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الموافقات

شهد العام الماضي أسهم شركة «مجموعة استثمار القابضة» للتداول في بورصة قطر يرتفع عدد شركات المساهمة المدرجة فيها إلى 45 شركة قطرية. وأكد الرئيس التنفيذي لبورصة قطر راشد المنصوري وقتها أن إدراج الشركة يدل على قوة ومهانة الاقتصاد القطري وإهتماما كبيرا في الفترة الأخيرة من قبل الشركات العالمية في التحول إلى شركات مساهمة عامة وأن هناك عددا من الشركات العالمية التي تقدمت بطلبات إلى الترويج للاستثمار في الشركات القطرية واشتمل على العديد من اللقاءات التي تهدف إلى تعريف الجهات الاستثمارية الدولية بالفرض والمميزات الاستثمارية التي يوفرها الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في بورصة قطر. كما قام وفد يمثل أسواق المال الصينية المكون من بورصة

100 صندوق استثماري جديد مسجل

أكد الرئيس التنفيذي لبورصة راشد المنصوري أن البورصة تمكنت من اجتذاب أكثر من 100 صندوق استثماري خارجي بعد الحصار، وأشار إلى أن هناك محادثات تجري مع صندوق بريطاني كبير للاستثمار في سوق الأسهم القطرية، مؤكداً أن ذلك يدل على ثقة مثل تلك الصناديق بالسياسة والاقتصاد القطري.

كما أنه كانت هناك زيارات من قبل مسؤولي صناديق أخرى من هونج كونج والصين لبحث أوجه التعاون مع البورصة، وأوضح أنه من ضمن أسباب إقبال مثل تلك الصناديق هو المستويات السعيرة المغرية التي تتواجد بها البورصة القطرية، والعوائد المرتفعة بالإضافة إلى التوزيعات النقدية السخية التي تتمتع بها البورصة القطرية مؤكداً أنه لدى البورصة والهيئة أنظمة دقيقة ومتطورة لمراقبة أي محاولة لعمليات غسيل الأموال عبر الصناديق التي تدخل السوق، والتصدي لمثل تلك التحركات قبل بدايتها.

إدراج شركة استثمار القابضة

شهد يوم 14 أغسطس الماضي إدراج أسهم شركة «مجموعة استثمار القابضة» للتداول في بورصة قطر يرتفع عدد شركات المساهمة المدرجة فيها إلى 45 شركة قطرية. وأكد الرئيس التنفيذي لبورصة قطر راشد المنصوري وقتها أن إدراج الشركة يدل على قوة ومهانة الاقتصاد القطري وإهتماما كبيرا في الفترة الأخيرة من قبل الشركات العالمية في التحول إلى شركات مساهمة عامة وأن هناك عددا من الشركات العالمية التي تقدمت بطلبات إلى الترويج للاستثمار في الشركات القطرية واشتمل على العديد من اللقاءات التي تهدف إلى تعريف الجهات الاستثمارية الدولية بالفرض والمميزات الاستثمارية التي يوفرها الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في بورصة قطر. كما قام وفد يمثل أسواق المال الصينية المكون من بورصة

3 عوامل تدعم النظرة المستقبلية للاقتصاد والبورصة

حدد خبراء لـ «الوسيل» عددا من العوامل الإيجابية التي ينتظر أن تنعكس على البورصة خلال الفترة المقبلة وتدعم اتجاهها التصاعدي، وأكدوا أن البورصة حتى الآن لم تتعاطى بشكل أساسي أو فني مع الأداء التشغيلي الجيد للشركات أو ارتفاع الإقبال من قبل المؤسسات الأجنبية على شراء الأسهم أو حتى ارتفاع أسعار النفط. وقال تقرير المراجعة نصف السنوية لشركة QNB إن اقتصاد قطر مرشح للاستفادة من عدد من التدابير المرجوة، حيث لا بد وأن يتم تعزيز الاستثمار من خلال مشاريع جديدة متعلقة بالتوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال ومشاريه، وكذلك السماح بتملك الأجانب 100 % للشركات الجديدة. ولذلك، يتوقع التقرير معدل نمو مستقر لكل من القطاعات الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية ومواصلة الارتفاع في المدى المتوسط.

وفيما يخص النظرة العامة للاقتصاد فقد حدد التقرير ثلاثة أسباب رئيسية تدعم النظرة المستقبلية الإيجابية للاقتصاد القطري، تتمثل في تأثير ارتفاع أسعار النفط بالمقارنة مع السعر المعتمد خلال موازنة العام الحالي والمقدر بـ 45 دولاراً للبرميل، مما يعني مزيداً من الإنفاق الحكومي على القطاعات غير النفطية التي تستفيد من تلك الوفرة والفاخض في الحساب الجاري، أما السبب الثاني فيتمثل في استمرار التوسع في الإنتاج النفطي خاصة مع المشاريع الجارية بزيادة إنتاج قطر من الغاز الطبيعي، أما السبب الثالث فيتمثل في انخفاض الأثر الاقتصادي للحصار على الاقتصاد القطري، وهو ما دعا لرفع نسبة النمو المتوقعة للتاج المحلي الحقيقي بنهاية 2018 إلى 2.8 % من مستوياتها السابقة 2.5 % . ويرى المحلل المالي أحمد غل أن الحجم الضخم للسبلة القائمة للبورصة عبر تزيات فوتسي و msci يأتي بعد الزخم الكبير بعد قرار رفع نسب التملك للأجانب في الشركات التابعة لقطر للبترول، مما أحدث نقاعة إيجابياً على صعيد سوق الأسهم القطري، خاصة مع تواجد تلك الشركات ضمن قطاعات حيوية وإستراتيجية، وهو ما يدل على ثقة قطر في المستثمرين الأجانب وفتح باب الاستثمار لهم بقوة للدخول في السوق القطري، مشيراً إلى أن هذا القرار يعزز من حظوظ اللاعبين الجدد بالسوق القطري، سواء على مستوى المحافظ الأجنبية الموجودة أو على مستوى تعاملات الصناديق الاستثمارية التي يتوقع أن تقبل على السوق خلال الفترة المقبلة.

ويرى الخبير الاقتصادي السيد حسين محمود أن رفع نسب التملك إلى 49 % يعتبر جيد جداً خاصة وأن الشركات التي أعلنت تعد شركات قيادية ولها ثقل في المؤشر، والمؤسسات الأجنبية تستهدف تلك الشركات بشكل كبير، وهذه الخطوة جاءت في التوقيت المناسب من قبل مجالس الإدارات خاصة وأن الأسعار الحالية جاذبة وجميع العمليات الفنية والأساسية تدعم العمليات الارتدادية للمؤشر. وأضاف أنه بات واضحاً أن المستثمر المحلي من مؤسسات أو أفراد متمسك بشكل كبير بالأسهم ويحافظ بالأسهم على المدى الطويل وهذا بسبب عدم توفر كميات كبيرة في السوق يمكن الخاصة بهم، وهذا سيدعم عمليات الأسعار والارتفاعات التي ستمدت بسبب الإقبال الكبير على تلك الأسهم، وسيكون بمثابة مارتون سباق على تلك الأسهم.



■ الشيخ فيصل بن قاسم مع رجال الأعمال من الجانبين القطري والأمريكي

ساهمت بفتح أسواق جديدة وترويج الاستثمار

«رابطة الأعمال».. جولات خارجية واجهت تداعيات الحصار

جلسات حوارية تستكشف فرص الاستثمار

شاركت رابطة رجال الأعمال القطريين بجولة الحراك الاقتصادي التي نظمتها وزارة الاقتصاد والتجارة

بعدد من المدن الأمريكية، من خلال تنظيم جلسات حوارية في قطاعات «الاستثمار العقاري» و«الضيافة والسياحة» و«الصحة والمعدات الطبية»، لمناقشة فرص التعاون والاستثمار في هذه القطاعات بحضور كبار رجال الأعمال الأمريكيين العاملين بهذه القطاعات.

واستعرضت الجلسات الحوارية الفرص الاستثمارية المتاحة في كلا البلدين بالإضافة إلى البيئة الاستثمارية، وتسليط الضوء على أحدث القوانين الجاذبة للاستثمار في دولة قطر وما طرأ عليها من تعديلات جديدة.

كما تم بحث الفرص الاستثمارية وإمكانية إقامة شراكات في قطاع العقارات بدولة قطر. وتعد الاجتماعات القطاعية في جولة الحراك مهمة في تعزيز الشراكات بشكل أفضل في المستقبل، في مجالات الصناعة والمواد الغذائية والسياحة وغيرها من القطاعات.

وسلّطت الجلسات الضوء أن قطر تزخر بالعديد من الفرص الصناعية الكبرى التي تحتاج لخبرات في مجال التكنولوجيا لتطوير هذه الصناعة، ومجتمع الأعمال يسعى لشراكات متقدمة في هذه المجالات وهناك العديد من المشاريع التي تحتاج لشراكات كبيرة لا يستطيع أن يقوم بها رجال الأعمال القطريون بشكل منفرد وإنما تحتاج لأن تكون في شكل تعاون ثنائي. كما تم تنظيم جلسات حوارية في قطاعات «الاستثمار» و«المحاماة» في مدينة واشنطن، وتم ناقشة فرص التعاون والاستثمار في هذه القطاعات بحضور كبار رجال الأعمال الأمريكيين العاملين بهذه القطاعات.

والنقل والخدمات اللوجستية وغيرها من المجالات التي يحتاجها الاقتصاد القطري.

أبرزت ثاني جولات الرابطة في العواصم الأوروبية إلى ألمانيا جملة من الاتفاقات والشراكات التي من شأنها أن تدعم التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدوحة وبرلين، وتزيد من حجم المبادلات والاستثمارات المشتركة.

وبحثت الرابطة خلال الزيارة فرص الشراكة وجذب المستثمرين الألمان، خاصة في ظل ما توفره قطر من مناخ استثماري جاذب قادر على تقديم الإضافة لرجال الأعمال من خلال سلسلة الإجراءات والحوافز التي تم الإعلان عنها في الأونة الأخيرة، وبنيتها الأساسية المتطورة على غرار المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق اللوجستية وما يقدمه ميناء حمد ومطار حمد من خدمات ستساهم ولا شك في تنويع الاقتصاد الوطني.

والعاصمة البريطانية كانت آخر محطات الرابطة بجولتها الخارجية بعد الحصار بهدف الترويج إلى دولة قطر كمحطة جاذبة للاستثمار الخارجي، خاصة بعد الإجراءات فيما يتعلق بالمستثمر الأجنبي والمناطق الحرة والتسهيلات الاستثمارية الأخرى.

وتم التفاوض على بعض المشاريع المشتركة في مجال تكنولوجيا المعلومات والصناعات الغذائية والصناعات الدوائية، مع التأكيد على جعل الدوحة بوابة للولوج إلى الأسواق المجاورة والإقليمية.



■ الشيخ فيصل بن قاسم خلال افتتاح المنتدى الاقتصادي القطري - الأمريكي

من الطرفين للتعارف وبحث فرص التعاون المشترك.

الجولة الأوروبية

وأثمرت زيارة وفد رابطة رجال الأعمال القطريين إلى العاصمة الفرنسية باريس عن تنظيم لقاءات ماراثونية بممثلي الاقتصاد الفرنسي من القطاعين العام والخاص، شملت قطاعات الصحة والأدوية والصناعات الغذائية، والصناعات المعملية والشحن

لعبت رابطة رجال الأعمال دورا في حل تداعيات الحصار على دولة قطر على الصعيد

الخارجي من خلال جولة اقتصادية على عواصم القرار الأوروبي من أجل الاتفاق على أجندة عمل مشتركة وتعميق الشراكة الاستراتيجية القائمة إضافة إلى توسيع أفاقها بالاستثمار المباشر بالسوق القطري من خلال مشاريع زراعية غذائية ودوائية.

واجهت دولة قطر تداعيات الحصار الجائر من خلال دبلوماسية اقتصادية ساندت ورافقت الدبلوماسية السياسية من خلال جولات ومنتديات وفعاليات متنوعة بهدف الترويج للبيئة الاستثمارية للدولة بالإضافة إلى فتح أسواق جديدة أمام القطاع الخاص القطري في ظل الحصار المفروض على الدولة.

القطاع الخاص

وأكد الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني رئيس رابطة رجال الأعمال القطريين أن تحركات القطاع الخاص القطري لها دور بارز في فتح الأسواق الجديدة بالإضافة إلى بناء العلاقات الاقتصادية وتطويرها، لافتا إلى أن عام الحصار شهد مجموعة من التحديات الاقتصادية التي شهدتها دولة قطر إثر الحصار غير القانوني والجائر المفروض

عليها. وبين الشيخ فيصل بن قاسم أن دولة قطر تسعى بفضل توجيهات قيادتنا الحكيمة والشراكة بين القطاعين العام والخاص لتجاوز مختلف تحديات الحصار والمحافظة على استمرارية حركة كافة القطاعات الاقتصادية. وأشار إلى أن الجولات الخارجية أتاحت الفرصة لرجال الأعمال القطريين بالتعريف عن قرب على فرص الاستثمار في السوق العالمي كما وفرت منصة لرجال الأعمال



الجزيرة انتصرت على إعلام دول الحصار



حظيت قناة الجزيرة خلال الأزمة المفتعلة بالتقدير لدى ملايين البشر في كل أنحاء العالم، وزاد عدد متابعيها

رغم إغلاق مكاتبها وحظر متابعتها في دول الحصار، وأصدرت الشبكة منصات جديدة للبت الرقمي على الهواء، كما أطلقت خدمة إخبارية على الموقع الإلكتروني باللغتين الصينية والاندونيسية، وهو إنجاز يحسب للشبكة.

وحصدت أذرع الشبكة المختلفة العديد من الجوائز في محافل دولية عديدة، وكانت في مناسبات مختلفة منافساً قوياً لأعنى القنوات الإعلامية العالمية. على مستوى البرامج كسرت الجزيرة حاجز الصمت، ولم تتوان في كشف ملفات خطيرة تتعلق بالأزمة الخليجية وخلفياتها التاريخية، عبر برامجها الجديدة مثل برنامج «ما خفي أعظم» الذي أمارت اللثام عن الكثير من الحقائق في حلقات تميزت بالجرأة والشجاعة، لم يسبق أن تحلت بها قنوات وبرامج دول الحصار، والتزم ما خفي أعظم بالمسؤولية الأخلاقية والتاريخية في كشف الحقيقة، ولم ينحن لمحاولات المنع والتخريض والتشويه التي طالته كما طالت معد ومقدم البرنامج تامر المسحال.

تظهر دراسة أعدتها جامعة المعرفة العالمية أن 81 % من المتابعين لقناة الجزيرة يعتقدون أن خلاف قطر مع السعودية والإمارات قد سمح لها بالتححر من سنوات قيدت نفسها بتحاشي الشأن المتعلق بدول الخليج العربي لاسيماً في السعودية والإمارات.

وقالت الدراسة: مع إن نسبة مشاهدة قناة الجزيرة ارتفعت، لأن الخلاف مع دول كان ممنوع انتقادها سابقا مثل السعودية والإمارات سمح بإعادة اهتمام شريحة من المشاهدين لمتابعتها، وخسرت القنوات المنافسة نسبة مشاهدة جراء ذلك، إلا أن هذا لا يعفي القناة من تهمة «التناغم مع سياسة الدولة» بما يضع مهنيتها أمام أسئلة محرجة.

وتشير الدراسة إلى أن قناة العربية مثلاً خسرت 60 بالمائة من نسبة مشاهديها، بينما ارتفعت نسبة مشاهدي الجزيرة، التي هي بالأصل لديها 71 بالمائة من نسبة المشاهدين المهتمين بالأخبار قبل الأزمة، لتصل نسبة مشاهدي العربية إلى أقل من 2 بالمائة.

وتضيف الدراسة أن القناة تحاول جاهدة المحافظة على مهنيتها إلا أنه لا يمكن الجزم بأنها نجحت أو ستنجح في ذلك كلياً.

ويعتقد خبراء أن «الدول المحاصرة لقطر أخطأت عندما وضعت الجزيرة كأحد أسباب المشكلة واشترطت إغلاقها، لأن ذلك علاوة على أنه أظهر هذه الدول ضعيفة تهتز أمام قناة فضائية، فما من أحد سيؤيد تكميم الأفواه إلا الإعلام المحلي لتلك الدول. كما أن صراعهم مع قطر يبدو أنه لا يتعلق بسياسة قطر قدر تعلقه بتكميم أفواه الإعلام».

ووفق الدراسة فإن القناة حققت انتصاراً كبيراً في المعركة الإعلامية الدائرة ضدها، حيث سقطت الصحف ووسائل الإعلام الإماراتية والسعودية بسبب لغة الإعلام ومضمونه في البلدين، والذي يظهر كدعاية وليس كإعلام، فضلاً عن كونه حطم أي اعتقاد بوجود صحافة بعيداً عن الدولة في هذين البلدين.

ووفق شريحة من الأكاديميين الإعلاميين فإن عدم الإخلاص لمبادئ الإعلام لدى صحف ووسائل إعلام السعودية والإمارات قادها لتبني إغلاق شبكة الجزيرة، بالصد من المبادئ الأساسية في الإعلام التي

تستند على الحرية.

وترى الدراسة أن القناة تتعامل وكأنها تجاوزت أن يكون نشاطها رد فعل لحملة ضدها، وأنها قادرة على الظهور كقناة تسعى وراء الحدث والمهنة، لكن ذلك لا يبعدها عن كونها جزءاً من صراع سياسي، وأن القناة ما زالت في حاجة لتجذير مهنيتها بشكل لا يستنسخ علاقة بي بي سي مع وزارة الخارجية البريطانية التي لديها الدور الأكثر قتامة في دعم المشاريع الأمريكية في العالم الذي يعاني من همجية هذا

الدور. وتظهر الدراسة أن 87 % من الجمهور يعتقد أن الجزيرة فسحت المجال لنشر حقائق كانت تحجبها لاعتبارات سياسية. وتعتقد الدراسة أن الحرية التي تعيشها الجزيرة في تناول السعودية والإمارات قد تكون وقتية، وستزول مع أي مصالحة يتم بها إيقاف الحملات الإعلامية بين الدول المتصارعة. ومع أن الجزيرة تريد أن تظهر أنها ليست جزءاً من حملة متبادلة وهو ما يعززها أن لغة الجزيرة تبقى من

المنظور الإعلامي لغة إعلامية على العكس من إعلام السعودية والإمارات، إلا أن مهنيتها ستكون ضحية أي صفقة سياسية محتملة، لو أنها أخلت بالمبادئ والتوازن الذي يجمع بين كونها محطة إخبارية ومؤسسة إعلامية متعددة النشاطات بعيدة عن الصفقات.

وترى الدراسة أن الجزيرة أصبحت خطاً إعلامياً، وأنها بمثابة أن تكون تياراً فرض نفسه وتحالف وأعجب به العديد من الإعلاميين الذين ضاقوا من

هيمنة أجهزة الأمن على المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي، إلا أنها ليست قناة ثورية ليتم التعويل على دورها في الدفاع عن الحقيقة، وليست حيادية للاتكال على مهنيتها. وتخلص الدراسة إلى أن وضع الجزيرة سيكون مهدداً لدى الجمهور لو أنها عادت وامتنعت عن نشر ما يتعلق بالسعودية والإمارات، لأنها ستظهر بذلك باعتبارها أداة في خدمة علاقات قطر وليس قناة تحرص على استقلاليتها.

«الحقيقة» استمر صوتاً حراً

يواكب الأحداث والمستجدات بمهنية



■ محمد نومي الهجري



■ حوار رئيس مجلس الوزراء في «الحقيقة»

ثامر آل ثاني رئيس المؤسسة، وسعادة الشيخ عبد الرحمن بن حمد آل ثاني الرئيس التنفيذي للمؤسسة، والذي مُنح مؤخراً درجة وزير. نجحت المؤسسة خلال الأزمة المفتعلة في الصمود أمام الحملات المغرضة التي شنها إعلام دول الحصار على قطر، وأيضاً أمام محاولة الاختراق التي تعرض لها تلفزيون قطر في بداية الحصار الجائر، وكسبت ثقة رجل السياسة ورجل الشارع، وكانت منبرا حراً علا فيه صوت الحقيقة، وبرزت من خلاله قيم المجتمع القطري وأخلاقه، في الوقت الذي لم نشاهد من إعلام دول الحصار غير الأكاذيب، والادعاءات، وتدني مستوى الخطاب الإعلامي، والسقوط الأخلاقي.

خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، وسعادة الدكتور خالد بن محمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون الدفاع، ومعالي الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني رئيس الوزراء السابق، وقد أثار ظهور هذه الشخصيات في البرنامج، وكشفها للعديد من الملفات السياسية بمثابة الصدمة لعدد من رؤوس الفتنة والتضليل في دول الحصار. وأكدت المؤسسة في أكثر من مناسبة التزامها بأخلاقيات المهنة، معتمدة سياسة ضبط النفس، والهدوء الذي يسبق العاصفة، محققة خلال عام مضى العديد من الإنجازات المشرفة، بفضل إدارتها الحكيمة ممثلة في سعادة الشيخ حمد بن

قطر وخارجها، وقد حقق البرنامج طيلة عام من الحصار الجائر نسبة مشاهدة قدرت بالملايين، كما نجح البرنامج في أن يكون مرجعاً مهماً تعتمد عليه الدول في فهم طبيعة الأزمة الخليجية وإرهاصات وحياتاتها.. وحقق نسبة مشاهدة فاقت 70 مليون مشاهدة حتى اليوم. قدم برنامج الحقيقة للرأي العام داخل الدوحة وخارجها شهادات حية وتحليلات دقيقة للأزمة وخلفياتها السياسية والاستراتيجية، والجيوستراتيجية، واستضاف العديد من الشخصيات الفاعلة والمؤثرة، ناهيك عن استضافة عدد من رموز الدولة نذكر من بينهم معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن

حققت المؤسسة القطرية للإعلام خلال عام من الحصار الجائر العديد من الإنجازات كان في مقدمة هذه الانجازات البرنامج الحواري «الحقيقة»، من إنتاج تلفزيون قطر الذي انطلق في الرابع والعشرين من مايو الماضي لتغطية اختراق وكالة الأنباء القطرية، ثم استمر صوتاً حراً يواكب الأحداث والمستجدات، مقارعاً الحجة بالحجة والدليل بالدليل، من خلال انفراده بتقارير حصرية، وبشهادات تاريخية من صناع القرار في قطر، واستطاع خلال مسيرة عام كامل، وبفضل إدارة حكيمة من سعادة الشيخ عبد الرحمن بن حمد آل ثاني الرئيس التنفيذي للمؤسسة، أن يلجم فاه دول الحصار، ويفند أكاذيب إعلامهم، ويرد إساءاتهم للدولة ورموزها بخطاب رصين، وتحاليل عقلانية، تآلق في تقديمها للرأي العام نخبة من الإعلاميين والأكاديميين والمختصين من أبناء قطر الذين تفتخر بهم، وبرز في هذا البرنامج الإعلامي محمد نومي الهجري الذي أثبت كفاءة عالية في فهم الأزمة، وتحليلها، واستخلاص المحاور الأساسية التي كان يحرص على طرحها في حلقات البرنامج، كما تميز في إدارة الحوار وتقديم المعلومة المفيدة للمشاهد داخل

«الاقتصاد» نجحت

تكاتف القطاعين العام



■ توافر السلع ساهم في استقرار السوق

اقتصادية رافقت الحصار خلال العام وهي دور وزارة الاقتصاد والتجارة والمؤسسات الرسمية

في كسر الحصار والثانية دور القطاع الخاص في تأمين حاجة السوق المحلي، والثالثة الانفاقيات

الاقتصادية الاستثمارية والتجارية، والرابعة التجارة الخارجية للسلع غير النفطية.

لعب دورا في كسر الحصار.. خبراء:

القطاع الخاص ضخ استثمارات ضخمة لزيادة وتيرة الإنتاج



■ علي حسن الخلف



■ خالد جبر الكواري



■ الشيخ فهد بن علي آل ثاني

مع نظرائهم بمختلف الدول وتنسيق اللقاءات والزيارات التي من شأنها زيادة التبادل التجاري مع الدول المختلفة. وتوجه وفدان مهمان إلى دولتين من اهم الدول التي لعبت دورا أساسيا في كسر قطر للحصار وتأمين الأسواق فكان الوفد الأول إلى سلطنة عمان والذي ضم أكثر من 150 رجل أعمال ومن ثم وفد قطري إلى أزمير التركية والتنسيق بشأن التبادل التجاري وإزالة كافة العوائق. يقول رجل الأعمال عضو غرفة تجارة قطر خالد جبر الكواري إن القطاع الخاص المحلي قام بواجبه الوطني اتجاه كسر الحصار الجائر الذي فرض على قطر دون أي أساس في محاولة إلى ضرب الاقتصاد الوطني من خلال التضييق على السوق المحلي. وبين أن القطاع الخاص ساهم في تأمين حاجة السوق من المواد الغذائية المختلفة وبأسعار مناسبة وبوقت قياسي من خلال استثمار العلاقات التجارية والاقتصادية التي تربطهم مع مختلف دول العالم سابقا، بالإضافة إلى الدور الذي قامت به غرفة تجارة وصناعة قطر من التواصل

كان للقطاع الخاص المحلي دور بارز بعد الانتهاء من المرحلة الأولى من الحصار وتأمين المنتجات الطازجة إذ استغل القطاع الخاص علاقته الطبية مع نظرائه بمختلف دول العالم وإبرام العقود وتأمين حاجة السوق بتكليف أقل للوصول إلى حالة الاستقرار في الأسواق المحلية. وقال رجال أعمال إنهم ضخوا على الفور المزيد من الاستثمارات في السوق ما يقارب الأسبوع إلا أن تهافت المستهلكين أدى إلى استهلاكها بسرعة نقص السلع. وأشار إلى أن كميات كبيرة من الخضار والفاكهة وصلت في البداية عن طريق الشحن الجوي على الرغم من ارتفاع تكاليفه إلا أنه كان ضروريا لتأمين السوق بالكميات اللازمة. لافتا إلى أن التجارة كانت في تلك الفترة لا يهمهم سوى تأمين السوق بغض النظر عن الأرباح والخسائر.

تنوع بالخيارات الاستهلاكية بعد ساعات من الحصار

التحدي الأبرز الذي فرضه إغلاق الحدود بشكل مفاجئ، وخلال الساعات الأولى لتوفير السلع والمنتجات الطازجة التي يستهلكها الجمهور بشكل يومي مثل الخضار والفاكهة والألبان والدواجن والبيض وبعض أنواع المياة والادوية في وقت يتوقف فيه الإنتاج المحلي من الخضار والفاكهة والإنتاج من السلع الأخرى بشكل محدود. وبحسب مصادر «الوسيل» فإن يوم الخامس من يونيو شهد اجتماعات متعددة قادتها وزارة الاقتصاد والتجارة وشركة حصار الغذائية مع عدد من التجار والموردين لتجاوز الأزمة ومعرفة نوعية المنتجات التي يحتاجها السوق المحلي. بهدف تأمينها فكانت أول طائرة تهبط في مطار حمد الدولي تحمل الخضار والفاكهة خلال الـ 24 ساعة الأولى من الحصار لتتوالى بعدها الطائرات المحملة بالخضار والألبان ومشتقاتها. وتشير المعلومات أن الأجهزة المعنية بالدولة أعدت لمثل هذا اليوم منذ سنين طويلة، وذلك عبر خطط طوارئ طبقتها فور حدوث الحصار عكستها دراسات مهمة لبرامج قطر الوطني للأمن الغذائي. طرحت العديد من البدائل لمواجهة مثل هذا الحصار. وأكد خبراء ورجال أعمال أن دولة قطر تمكنت من امتصاص الصدمة الأولى خلال ساعات من فرض الحصار وضمان توفر كافة السلع والمنتجات واحتواء الارتباك الذي تعرضت له الأسواق من خلال إيجاد مصادر بديلة لتوفير السلع الاستهلاكية. وأكد رجل الأعمال الشيخ فهد بن علي آل ثاني أن الحكومة استطاعت التغلب على الأزمة واقتصاد الصدمة الأولى والمفاجئة التي أرادت منها دول الحصار احداث الارتباك في الأسواق المحلية وأصاب الناس بالهلع والخوف.

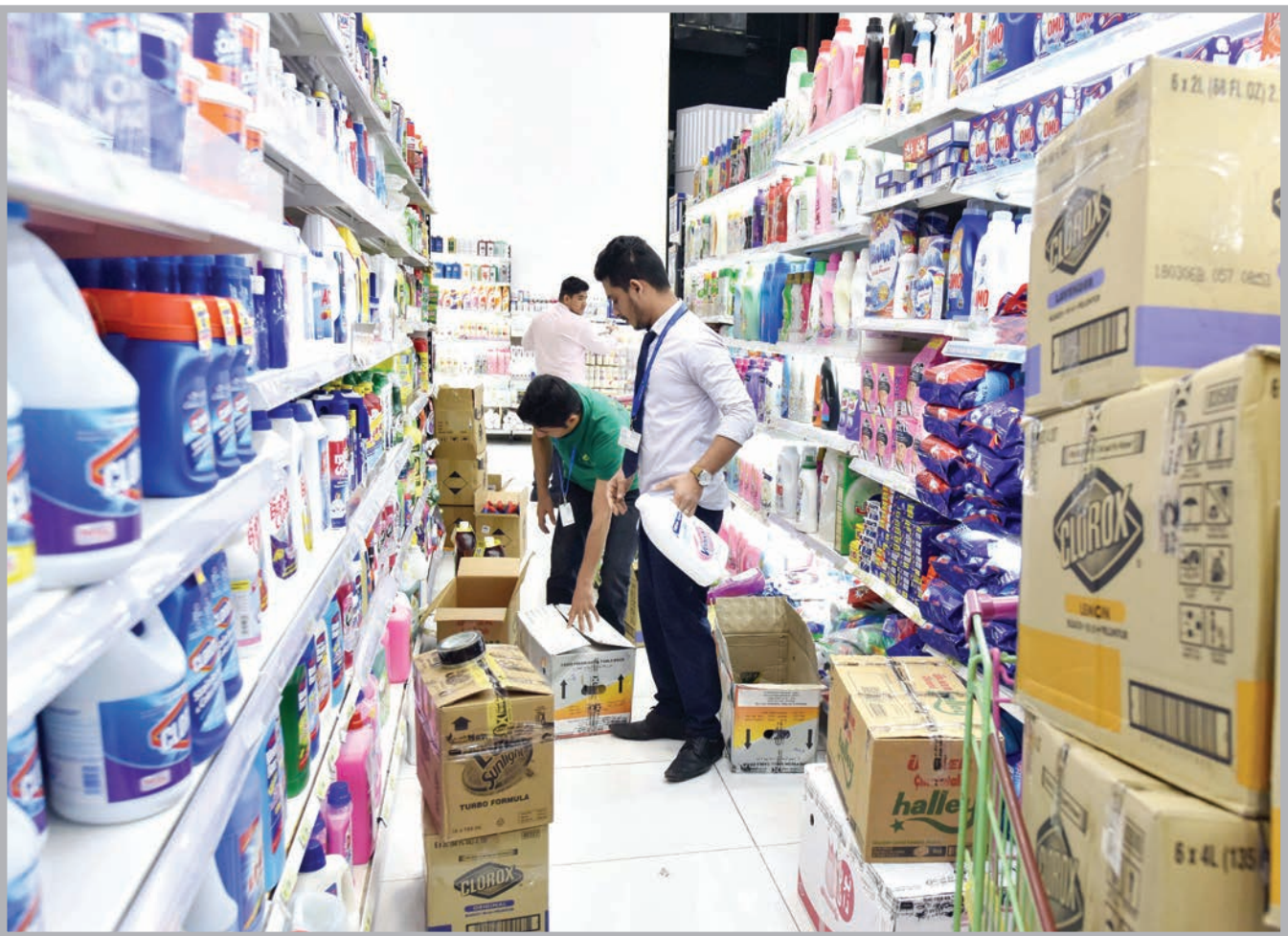
لم يكن يوما اعتياديا في دولة قطر بكافة القطاعات وعلى مستوى الأفراد والمؤسسات، إذ حاولت دول الحصار إضعاف التماسك الداخلي من خلال إجراءات مفاجئة وغير متوقعة والاستفادة من عنصر المفاجأة وعدم تمكن قطر من تجاوز تلك الإجراءات.

ومن تلك الإجراءات غير المتوقعة إغلاق الحدود بهدف تفريغ الأسواق من المنتجات التي تحتاجها الأسرة وإحداث نقص بمستلزمات المشاريع والحاجات اليومية للدولة، مما يصيب المجتمع القطري بالهلع والخوف، إلا أن الرد القطري جاء سريعا على تلك المحاولات منذ اللحظة الأولى ذلك بتكاتف الجهات الرسمية الحكومية والأهلية من القطاع الخاص المحلي.

كسر الحصار تطلب العديد من الجهود الداخلية والخارجية ذات المدى القصير أو تلك على المدى البعيد، ومنها فتح الأسواق الجديدة وإنشاء شركات تجارية جديدة والاستيراد والتصدير إلى أسواق غير تقليدية، وإبرام الاتفاقيات

في إدارة الأزمة سريعا

والخاص امتص صدمة الحصار



■ سحب منتجات دول الحصار من المجمعات الاستهلاكية

استجابة للمطالب الشعبية

المجمعات التجارية تسحب سلع دول الحصار



سحبت المجمعات مؤخرا بضائع كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية من على أرفف أقسامها المختلفة، وإزالة كافة المنتجات التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بدول الحصار. السحب جاء استجابة لمطالب شعبية بعدم تداول السلع والبضائع الخاصة بدول الحصار التي كانت تهدف لإغلاق الحدود بشكل مفاجئ بهدف زعزعة السوق المحلي وتفريغ الأسواق من السلع والمنتجات. وأكد رجال أعمال أن القطاع التجاري المحلي استطاع خلال عام الحصار تأمين بدائل إستراتيجية لمنتجات دول الحصار والتي باتت عنصرا غير مهم بالأسواق المحلية نتيجة التنوع بالخيارات المطروحة أمام المستهلكين، لافتين إلى أن تنوع الخيارات أمام المستهلكين خلال العام الماضي جعلهم يقبلون على سلع رسمية. وأكد على تعاون الجهات الرسمية. وتتمتع بمنتجات جديدة وغير مالوفة، وتتمتع بجودة أعلى من منتجات دول الحصار التي كانت تنتشر بكثرة في الأسواق وقال رجل الأعمال علي حسن الخلف رئيس مجلس إدارة الشركة القطرية للمجمعات الاستهلاكية إن دولة قطر لم

تتخذ إجراءات للرد على الإجراءات التي اتخذتها دول الحصار منذ بداية فرضه وذلك من باب الأخوة والروابط التي تشترك بها شعوب الخليج. وبين الخلف أن اليوم الأسواق المحلية ليست بحاجة إلى سلع ومنتجات دول الحصار مثلما كان الوضع ما قبل فرض الحصار وإغلاق الحدود، لافتا إلى أن القطاع التجاري استطاع منذ اللحظات

الاولى لفرض الحصار إيجاد البدائل الاستراتيجية للسلع والمنتجات التي كان يعتمد عليها في السابق من دول الحصار. وأكد أن المنتج الوطني يسد حاجة السوق المحلية من منتجات غذائية وغير غذائية وينسب كبيرة، مشيرا إلى أن الطفرة الصناعية ساهمت في استقرار الأسواق المحلية وزيادة المعروض من المنتجات والسلع في الأسواق المحلية.

اتخذت إجراءات للرد على الإجراءات التي اتخذتها دول الحصار منذ بداية فرضه وذلك من باب الأخوة والروابط التي تشترك بها شعوب الخليج. وبين الخلف أن اليوم الأسواق المحلية ليست بحاجة إلى سلع ومنتجات دول الحصار مثلما كان الوضع ما قبل فرض الحصار وإغلاق الحدود، لافتا إلى أن القطاع التجاري استطاع منذ اللحظات

«الاقتصاد» فعلت خط الطوارئ وقدمت التسهيلات

واطلقت وزارة الاقتصاد والتجارة مبادرة وطنية التي ترفع شعار «معا لدعم المنتجات الوطنية» مبادرة «منتج وطني»، تهدف إلى دعم المنتج الوطني وتسويقه في المحلات والمستثمرين وإتاحة الفرصة لهم للوصول بسهولة إلى المستهلك، وفتح السوق أمام التجار والمستثمرين لطرح منتجات جديدة. واستمرت وزارة الاقتصاد والتجارة بتقديم التسهيلات والحوافز أمام القطاع الخاص المحلي بهدف تأمين حاجة السوق المحلي واستغلال التاجر للمستهلك وهو ما ساهم في الحفاظ على استقرار السوق والحفاظ على المعدل الطبيعي للأسعار.

مع التجار والموردين بهدف ضمان انسياب البضائع وإيجاد بدائل، ليس لمعالجة الأزمة فحسب، بل لتحقيق استقرار السوق على المدى البعيد. ولم تغفل الوزارة الجانب الإعلامي بدوره بتنظيم المستهلكين بعدم وجود أي نقص أو تخوف منذ الأيام الأولى وإن هذه الثقة التي كانت تستثمرتها دول الحصار في السوق مستمرة حتى إذا استمر الحصار سنوات. وعلى الرغم من الأزمة فرضت الوزارة رقابة على الأسواق المحلية ولعبت دورا في منع استغلال التاجر للمستهلك وهو ما ساهم في الحفاظ على استقرار السوق والحفاظ على المعدل الطبيعي للأسعار.

طبقت وزارة الاقتصاد والتجارة منذ اللحظة الأولى للأزمة خططا استراتيجية لتفادي أي أوضاع طارئة قد تواجه الأسواق المحلية، فكان للوزارة دور بارز في دحر المؤامرة وتأمين السوق المحلي بحاجته وضمان انسياب البضائع للسوق المحلي. وبحسب مصادر لـ «الوسيل» كشفت سابقا أن بعد ساعات من بداية أزمة الحصار عقدت وزارة الاقتصاد والتجارة اجتماعا طارئا مع العديد من التجار والموردين لمناقشة الأزمة وإيجاد الحلول وتقديم التسهيلات الكاملة لاستيرادهم البضائع والمنتجات دون انقطاع. وواصلت الوزارة عقد الاجتماعات اليومية

26 مليار ريال فرص استثمارية للقطاع الخاص

طرحت اللجنة الفنية لتحفيز ومشاركة القطاع الخاص في مشروعات التنمية الاقتصادية التابعة للمجموعة الوزارية خلال عام الحصار استثمارات أمام القطاع الخاص بنحو 26 مليار

ريال، وتأتي تلك الجهود التي بذلتها اللجنة الفنية والمجموعة الوزارية بتوجيهات صريحة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، ومتابعة حثيثة من معالي رئيس الوزراء لكافة المشاريع وهي ضمن أولوياته المباشرة.

وتنوعت مشاريع وخدمات اللجنة الفنية خلال الحصار بمختلف القطاعات الاقتصادية التي من شأنها تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة ومساعدة القطاع الخاص المحلي في أن يلعب دورا أكثر حيوية في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

شكلت اللجنة فريق عمل لمعالجة معوقات القطاع الصناعي ودراساتها بشكل دقيق، والعمل على حل الكثير من هذه المعوقات من خلال النافذة الواحدة، بالإضافة إلى إصدار وإعتماد 20 ألف مواصفة قياسية قطرية بالتعاون مع هيئة المواصفات والمقاييس لإعادة وضع مواصفات وتقييس خاصة بالمنتجات القطرية.

وتهتم اللجنة بقطاعات مختلفة وعلى رأسها قطاع الأمن الغذائي وقطاع البناء والتشييد ومشاريع الصحة والتعليم واللوجستيات إضافة إلى السياحة والصناعة، إذ استطاعت تحقيق إنجازات كبيرة في فترة الحصار. ومن اهم مشاريع الأمن الغذائي مشروع الاستزراع السمكي استطاع سد ما يقارب 65% من حاجة السوق المحلي، بالإضافة إلى مشروع استزراع الربيان الذي يهدف إلى تحقيق اكتفاء ذاتي يبلغ 90% تقريبا، ومشروع الأعلاف الجافة إذ تم تخصيص 3 قطع أراض بحجم 6 ملايين متر مربع وبدأ إنتاج المشروع، ومشروع الببوت المحمية وهو مشروع لإنتاج الخضروات والفاكهة، بهدف تحقيق اكتفاء يعادل 52% من حجم حاجة السوق المحلي من الخضروات والفاكهة.

وفي قطاع الصناعة تم دعم وتحديد المصانع القطرية المنتجة للألبان ومشتقاتها، والعمل على توسعة منطقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 150 قطعة وتشكيل فريق عمل لدراسة حالة المصانع المتعثرة والبالغ عددها نحو 56 مصنعا، وإطلاق مبادرة امتلك مصنعك التي تم التنسيق فيها بين النافذة الواحدة وعدد من قطاعات الدولة.

وعملت اللجنة الفنية في قطاع التعليم على ترسية 7 قطع لمدارس خاصة باستثمار من قبل القطاع الخاص يصل إلى 750 مليون ريال، سيتم الانتهاء منها في 2021، على أن توفر 11 مقعدا دراسيا، أما في قطاع الصحة تم تحديد 3 قطع أراض لإقامة مستشفيات. اثنتان منها في منطقة أبوهاور بمساحة نحو 30 ألف متر مربع، وواحدة في مدينة الشمال بسعة 65 ألف متر مربع، وقد طرحت مزايده تلك القطع أمام القطاع الخاص في يناير الماضي على أن تتم ترسيبها في الربع الثالث من العام الجاري وستوفر 120 سريرا طبيا.

وفيما يخص مشاريع قطاع البناء والتشييد طرحت اللجنة الفنية 7 قطع أراض لسكن العمال خصصت 5 منها للمناطق الشمالية من الدولة. فيما طرحت اثنتين في منطقة أم صلال لتوفر مساكن لـ 86 ألف عامل.

10 مليارات ريال كلفة

300 % نمووا في إنتاج



■ منتج وطني مميز من الخضار

الثالث من 2018 لإنتاج الأعلاف المركزة، وتمتلك مصدات أربعة مزارع لإنتاج الأعلاف في قطر، وهم: اركيه، والسيلية، والرفاع، وأم صلال. تقوم الشركة بإنتاج أنواع عديدة من منتجات الأعلاف منها الرودس، بلو باتيك، البرسيم وغيرها.

مشروعات بحثية

ومن المشروعات الخدمية المهمة لدعم الإنتاج الزراعي والتي تقرر إقامتها بعد الحصار مشروع بناء مبنى جديد مركز البحوث والإرشاد الزراعي بمنطقة المزروعة، وهو ما كشف عنه مسعود جار الله المري مدير إدارة البحوث الزراعية، وقال إن وزارة الزراعة والبيئة تستعد لبدء العمل فيها على 5 مراحل ويفترض أن تستكمل تلك المراحل خلال الخطة الثالثة من 2019. وسيتم خطة القطاع الزراعي الراهنة يتوقع طرح مشروعين مماثلين قريباً لتحقيق اكتفاء ذاتي بنسبة 100%.

وتشير الخطة أيضاً إلى أنه سيتم مشروع لاستزراع الروبيان باستثمارات تبلغ 50 مليون ريال، وما زال المشروع في مرحلة ترسية العطاءات، ومن المقرر بدء تنفيذ المشروع في الربع الثالث من عام 2019، وحسب تصريحات للدكتور الشيخ فالح بن ناصر آل ثاني لـ «الوسيل» سيحقق المشروع إكتفاء ذاتي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية. ويقدر إنتاج الخضار بشكل عام الحصار يصل عدد مشاريع الثروة السمكية التي يجري تنفيذها أو المزمع إحتياجات البلاد، ولأول مرة تبدأ عدة مزارع مشروعات صوب مبردة وتنتج صيفاً.

إنتاج الأعلاف

وركزت وزارة البلدية والبيئة بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة على توفير مزارع لإعلاف الخضراء في محاولة لسد احتياجات الدولة منها وفي ذات السياق تم تخصيص 125 مليون ريال وبدأ مشروع أعلاف الخضراء والجافة على مساحة 6 ملايين متر مربع، وتم تنفيذ المشروع بقيمة 125 مليون ريال وبدأ الإنتاج بالفعل في مزرعتين في الربع الثاني من 2018، ويؤكد مسؤولون بالبلدية أنهم يسهون من خلال هذا المشروع إلى تحقيق اكتفاء ذاتي بنسبة 65% من الأعلاف الخضراء، وقد أشرفت على تنفيذ المشروع 3 شركات قطرية، وسيتم طرح مشروعين في الربع



■ يوسف الخليفة

من العام الحالي، وتتوقع وزارة البلدية بدء الإنتاج بالمشروع في الربع الأول من العام 2019. بحيث يصل المشروع إلى طاقته الإنتاجية الكاملة مع الربع الثالث من 2019. وحسب خطة القطاع الزراعي الراهنة يتوقع طرح مشروعين خطتهما الرامية لتحقيق استراتيجيات الأمن الغذائي الواردة في رؤية الدولة لعام 2030. بما يتماشى مع أوضاع الحصار وحسب تصريحات سعادة الوزير الريمجي فلقد تمت مضاعفة الإنتاج في عدد من سلع حزمة الأغذية الطازجة بمعدلات وصلت إلى 300%، وذلك فلقد تحقق إكتفاء ذاتي امن في عدد من تلك السلع «الحليب المحلي، الدواجن، الأسماك»، وتركزت الوزارة الآن للإعتماد على النفس من كل السلع الغذائية.

الثروة السمكية

وتكشف بيانات وزارة البلدية للقطاع الزراعي انه في مجال الثروة السمكية انتهت الوزارة من تشييد أكبر مركز لبحوث الأسماك والأحياء المائية برأس مطبخ بكلفة وصلت إلى 236,5 مليون ريال في طور تجهيزه للعمل الآن ملحقة بها 10 مزارع سمكية صغيرة تنتج المزرعة 500 طن بالعام، إلى جانب إنشاء 4 مزارع كبيرة منها 3 لاسماك بطاقة إنتاجية تصل إلى 2 طن لكل مزرعة ومزرعة للجمبري تنتج طن طن بالعام وتحقق الإكتفاء الذاتي للبلاد من الروبيان .

وفيما يتعلق بالمزارع السمكية الثلاث الكبيرة تم ترسية مشروع للإستزراع السمكية، بقيمة 50 مليون ريال، ووفق لما هو مُعلن فإن المشروع سيقرب معدل الإكتفاء الذاتي من الأسماك التي تقتني للبيئة القطرية إلى نسبة 80%. ويبدأ تنفيذ المشروع مطلع الخصف الثاني

65 مشروعا في الزراعة والغذاء

السلع لدعم الاكتفاء الذاتي



■ قلقل ملون إنتاج قطري مميز

الألبان في قطر بقدر ينحو 400 طن يومياً، يرتفع خلال شهر رمضان إلى 500 طن، من بينها 140 طناً يومياً حليب طازج إلى جانب 200 طن يومياً من الروب و160 طناً من بقية منتجات الألبان.

للحوم الحمراء

وأوضح الدكتور مزمل عطا علي، خبير الإنتاج الحيواني في إدارة الثروة الحيوانية بوزارة البلدية والبيئة، أن اعتماد البنية ترخيص مشاريع الثروة الحيوانية ساهمت في التوسع في مشاريع إنتاج الغذاء ذي الأصل الحيواني في المزارع، مشيراً إلى زيادة المشاريع إلى 34 مشروعاً مقارنة بـ 5 مشاريع قبل اعتماد الآلية. ولفت إلى أن مشاريع تربية الدواجن المنتجة حالياً تصل إلى 12 مشروعاً من إجمالي 25 مشروعاً على مساحة 270 موصفاً أن 13 مشروعاً جديداً يتوقع اكتمال إنشائها خلال الربع الأول من العام المقبل 2019. ونبه إلى أن مشروع تربية الماشية الحالي ينتجان 3 آلاف طن من اللحوم الحمراء، كاشفاً عن العمل على إنجاز 6 مشاريع جديدة خلال العام الجاري أو الربع الأول من العام المقبل 2019. وسترفع الإنتاج إلى 4,5 ألف طن من لحوم الحمراء، وقال، إن الوزارة تعمل على تحقيق إكتفاء ذاتي من اللحوم الحمراء بنسبة 65 % خلال 24 شهراً، وذلك عند اكتمال إنشاء المشاريع المرخصة لتربية الماشية من الأبقار والأغنام والماعز، وتشجيع التربية الاقتصادية في المصانع التي جانب مصنع «روعة» و«اندي» من سد 80% من إحتياجات السوق المحلي من مشتقات الحليب. وركزت الجهات المسؤولة في الدولة في الفترة الماضية على حث رجال الأعمال على تحديث المصانع القطرية المنتجة للألبان ومشتقاتها، ولم تتوان في تقديم الدعم اللازم لهم ويقول هؤلاء المسؤولون في تلك الجهات أنهم تلقوا بالفعل دعماً في ذات السياق أكدت شركة «بلدنا» للمصانع الغذائية المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الدولة من الحليب الطازج مطلع رمضان الجاري وأنه تتوفر لجمهور المستهلكين بالأسواق يومياً حوالي 140 طناً من الحليب بنسبة ارتفاع تقدر بـ 300 % مقارنة بنفس الفترة في رمضان السابق، إلى جانب توفير المشهور المستهلكين بالأسواق يومياً حوالي 140 طناً من الحليب بنسبة ارتفاع تقدر بـ 300 % مقارنة بنفس الفترة في رمضان السابق، إلى جانب توفير احتياجات السوق من منتجات الروب العذبة لإنتاج الدواجن والسمنان والتي تزداد في رفق معدلات إنتاجها من الدواجن والسمنان خلال عام الحصار

حصاد وودام

وتتكمال تلك الجهود لتحقيق الأمن الغذائي لدولة قطر مع جهود شركة حصاد وودام وتوسعاتها في مناطق عديدة في عدة مناطق بالداخل والخارج وخصوصاً في إسرائيل والسودان وبباكستان بمحالات انتاج الحبوب واللحوم والأرز والمحاصيل الاستراتيجية حيث تقدر المساحات التي تزرعها الشركتان 26 ضعف المساحات التي تمت زراعتها داخل دولة قطر، تأسست الشركة في عام 2009، وهي مملوكة بالكامل لشركة حصاد الغذائية، وتمتلك شركة حصاد أستراليا 9 مزارع موزعة على 3 ولايات، وتمتد على مساحة 152 ألف هكتار.

وتنتج الشركة بشكل سنوي ما يقارب من 130 ألف طن من الحبوب والحبوب 160 ألف راس من الأغنام. وفي الداخل تمتلك حصاد مزرعة قطرة التي تساهم بدعم الإنتاج وفي ظل التوسعات التي تجري الآن، أكد مدراء تنفيذيون ورجال أعمال أن إنتاج البلاد من الدواجن سوف يرتفع في نهاية العام الجاري إلى 140 ألف دجاجة باليوم، وأوضحوا أن ذلك يسد احتياجات البلاد

تماماً من الدواجن المبردة والحية وأكثر من 30% من نظيرتها المجمدة، وأكد رجل الأعمال عويضة الكواري مالك مزرعة العذبة لإنتاج الدواجن والسمنان التي تزداد في رفق معدلات إنتاجها من الدواجن والسمنان خلال عام الحصار

بقترب من 100 ألف هكتار. هذا وإشأت ودام مشروعا لإنتاج 50 ألف خروف 6 أضعاف. وقالت الشركة العربية لإنتاج الدواجن أن إنتاجها سيرتفع في أعقاب اكتمال التوسعة الجاري العمل عليها من 9 إلى ما يقرب من 16 مليون دجاجة يومياً، وبين أنه في العام الماضي تم رفع إنتاج بيض المائدة 60 مليوناً إلى 100 مليون بالعام، ووصل الإنتاج مؤخراً إلى 120 مليوناً، وتنتج باليوم 33 ألف دجاجة طازجة.

وكشف المهندس طارق المقادي المدير في مزارع دواجن الشركة أن إنتاجها تضاعف خلال عام الحصار وارتفع إلى 16 ألف دجاجة باليوم تمثل أكثر من 30% من الإنتاج المحلي أكثر من نصفها يتم بيعه حياً، والباقي يتم ذبحه وتبريده وطرحه في المجمعات التجارية هذا بخلاف ما تنتجه مزارع الدواجن البلدية ويصل حجم الطعام المهدر بمكبات النفايات يصل إلى حجم كميات الغذاء التي تستهلك ولابد من تغيير السلوك ووقف التبدير.»

وتطرق د الحجري لتحدي الأمن المائي وشدد على «ضرورة توفير المياه بكلفة اقتصادية» «مضرب مثلاً على البعد الدولي الذي يؤكد إهتمام القيادة القطرية بقضية الغذاء بمبادرة دولة قطر بإنشاء التحالف العالمي للأراضي الفاحشة». وأوضح ، سيف الحجري «أن الجهات المعنية تستقطب الآن الشركات الأجنبية ذات الخبرة بمجال الأمن الغذائي وتستعين بالخبراء الأجانب»، ودعا إلى «تقييم صحيح لما تحقق من أمن غذائي بكفل توفر العناصر الأساسية لضمان توفير الإحتياجات الأساسية للبلاد حال تعرض المنطقة لأي حرب تؤدي لإغلاق الممرات البحرية».

وشدد د. سيف الحجري على: «أن حصار الدول الأربعة ليس له قيمة ولم يؤثر على قطر العكس هو الذي حدث، الحصار كان نعمة على قطر من عند الله وجنت الكثير من المنافع والأرباح بسببه، ولا أعقد أن اهتمام دولة قطر بالغذاء تم بسبب الحصار بل هو إهتمام مسبق»، ووضي قائلا «أنا ابغني استثمر في بلدي في الأمن الغذائي الحقيقي للمواد الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الشامل وهو ما يتم تحققه الآن».

مشكلة جوهريّة

يؤكد د.فراج الشخري الفزاري استشاري سابق بوزارة البلدية والبيئة أن قضية

الأمن الغذائي مشكلة جوهريّة لكل دول العالم. وقد تأخذ المزيد من الأهمية في ظل الظروف الاستثنائية التي قد تمر بها الدولة كما هو حادث الآن مع دولة قطر بسبب الحصار الجائر الذي تقوم به بعض دول المنطقة. ومفهوم الأمن الغذائي يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي». ويستطرد د فراج قائلاً: «في ذات السياق تذهب منظمة الصحة العالمية التي تصدر إلى أن الأمن الغذائي يعتبر قد تحقق فعلاً عندما يكون الفرد لا يخشي الجوع، ويرتبط بالمفهوم السابق للأمن الغذائي مصطلح الاكتفاء الذاتي وهو يعني قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد وعلى الإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً».

ويضيف د الفزاري: «بهذا يمكن القول بأن الأمن الغذائي يمكنه أن يتحقق بتوافر الإنتاج الوطني المحلي مع قدرة الدولة في سد العجز في توفر السلع الغذائية في تعاملاتها الخارجية مع التخطيط السليم لتجاوز هذا العجز خلال فترة زمنية محددة. وعلى ضوء هذه المعطيات من خلال قراءته لواقع الأمن الغذائي في دولة قطر يشير د فراج الفزاري « إلى ضرورة وجود مؤشر علمي معتمد لقياس مدى تحقق الدولة من خطوتها وقربها أو بعدها من تحقيق الهدف، ومثل هذه المؤشرات تستطيع أن تعطي أصحاب القرار قراءة صادقة عن الوضع الغذائي علي جميع المستويات».

وبناء على ما سبق الإشارة إليه وفي ضوء ما تبذلها الدولة من جهد وعمل يقول د فراج الفزاري «أن قطر قد قطعت شوطاً كبيراً في تحقيق أمنها الغذائي وبأنها قادرة خلال السنوات القادمة من الوصول إلى تأمين 70% من احتياجاتها الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل وفق رؤية 2030». ونوه إلى أن المنتجات المحلية نجحت حتى الآن في تحقيق زمامة كبيرة من نسبة الاكتفاء الذاتي خاصة في الخضروات والفاكهة ومنتجات الألبان واللحوم والدواجن وهي المواد الغذائية الأساسية لدى سكان قطر». ويخلص للقول أن حركة الأسواق قد تسير بشكلها الطبيعي كما عبر عن ذلك العديد من المواطنين والمقيمين فضلاً عن ما تقوم به الدولة من فتح لقنوات جديدة للتواصل والاستيراد من مختلف دول العالم.

رؤية 2030

وحول رؤيته لما تحقق خلال عام مضى من عمر الحصار أوضح د. سيف بن علي الحجري رئيس برنامج اصداق الطبيعة، أن دولة قطر بدأت التخطيط لتحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء منذ فترة طويلة وضمن رؤية 2030، وجاء الحصار ليسهم في التعجيل من خطط الدولة بهذا المجال. وأهتمت قطر بالأمن الغذائي من منطلق أنها دولة صحراوية والزراعة موسمية فيها، لذلك كان توجه الدولة بالاستثمار في الخارج ودعم المواطنين للإستثمار بالداخل والخارج أيضاً « واستطرد «يبدأ الحصار جاء ليؤكد أهمية الأمن الغذائي الدولة ففتح مجالا أرحب لدعم المزارعين وحفهم على زراعة المزارع القديمة».

وأشار إلى أن مفهوم الأمن الغذائي قد يفهم في بعض الأحيان بطريقة غير صحيحة بأنني أزرع الخضار، وعلى الرغم من أهمية توفيره يعتبر كماليات لاأبد أن تعطي الأولويات بمعنى أزرع المواد الغذائية الأساسية مثل تربية الحلال والدواجن والأسماك والعمل على توفير اللحوم الحمراء ونباتات البقول والزيوت والحبوب والأرز، وثمة تحدي لدولة قطر في هذا المجال لكونها فقيرة في نوعية التربة والبيئة العالية والتربة الفاحشة واحتياج مساحات زراعية أقل.

الأغذية

الاساسية

وفي خضم تأمين إحتياجات دولة قطر من الأغذية الأساسية كشف المهندس نبيل محمد الخالدي، الرئيس التنفيذي لإدارة الموانئ بشركة موانئ قطر في الأمن الغذائي الذي عقد مؤرخاً في البوذة عن انطلاق العمل بقوة في مشروع مخازن الأمن الغذائي بميناء حمد، والذي تشرف على إنجازه وزارة المواصلات والاتصالات، هو أحد المشروعات الإستراتيجية العملاقة.

ولفت المهندس الخالدي أن مشروع مخازن الأمن الغذائي بصفت كواحد من أكبر منظومات الأمن الغذائي في الشرق الأوسط وتبلغ تكلفته إجمالية 1.6 مليار ريال. وذكر المهندس الخالدي أن المشروع يضم 6 مصانع متخصصة لتوفير مخزون كبير من السلع الأساسية تكفي احتياجات 3 ملايين نسمة لمدة عامين. وفي ذات السياق كشف رجل الأعمال أحمد الخلف رئيس الشركة العالمية لتطوير المشروعات ومن أبرز صناعات ومبنيها الأغذية بالولة عن خطط حكومية بمشاكل القطاع الخاص لتحويل قطر إلى قلعة كبرى للصناعات الغذائية تصدر منتجاتها لأسواق المنطقة والعالم.



الأمن الغذائي

مشروعات تدعم الاكتفاء الذاتي

كشفت أرقام لجنة الأمن الغذائي ارتفاع معدلات إنتاج السلع الطازجة خلال عام الحصار، وأشارت إلى بدء تشييد مشروعات وتوسعات بالمشاريع القائمة لإقامة مشروعات بحثية وغذائية وزراعية تحقق من خلالها الدولة الاكتفاء الذاتي من حزمة السلع الطازجة خلال الخطة الراهنة، إلى جانب تكوين مخزون إستراتيجي من الزيوت والسكر والطحين والأرز يكفي البلاد لمدة عامين، وتحويل الدولة إلى مركز إقليمي للصناعات الغذائية.

أهداف لجنة الأمن الغذائي



الاستثمار خلال عام الحصار



دور «حصاد» و«ودام»





حقوق الإنسان

انتهاكات تحاصر دول الحصار

حاصرت انتهاكات حقوق الإنسان دول الحصار، بعد النتائج الإيجابية التي حققتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الصعيد الدولي، بعد رصد أوضاع حقوق الإنسان محلياً. أبرز هذه النتائج هو صدور تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وجلسات استماع بالعديد من البرلمانات، والتي توجت بجلسة استماع البرلمان الأوروبي، بالإضافة إلى عقد اتفاقية تشاورية لتبادل الخبرات والاستشارات بين اللجنة الوطنية والبرلمان الأوروبي، لتعزيز الشراكة لمعالجة التحديات الناجمة عن أوضاع حقوق الإنسان ومواجهة انتهاكات الحصار، والتي تعد الأولى من نوعها للبرلمان الأوروبي مع مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان خليجياً وعربياً.. كما وجه 6 مقررين خواص بالأمم المتحدة رسائل لحكومات السعودية والإمارات والبحرين، وطالبوها باتخاذ إجراءات فورية، وكذا بمساءلة المسؤولين عن انتهاكات الحصار.



حالات انتهاكات لحقوق الإنسان



انتهاكات رصدتها اللجنة



الصحافة والإعلام



التحركات على الصعيد الدولي



تقرير بعثة المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

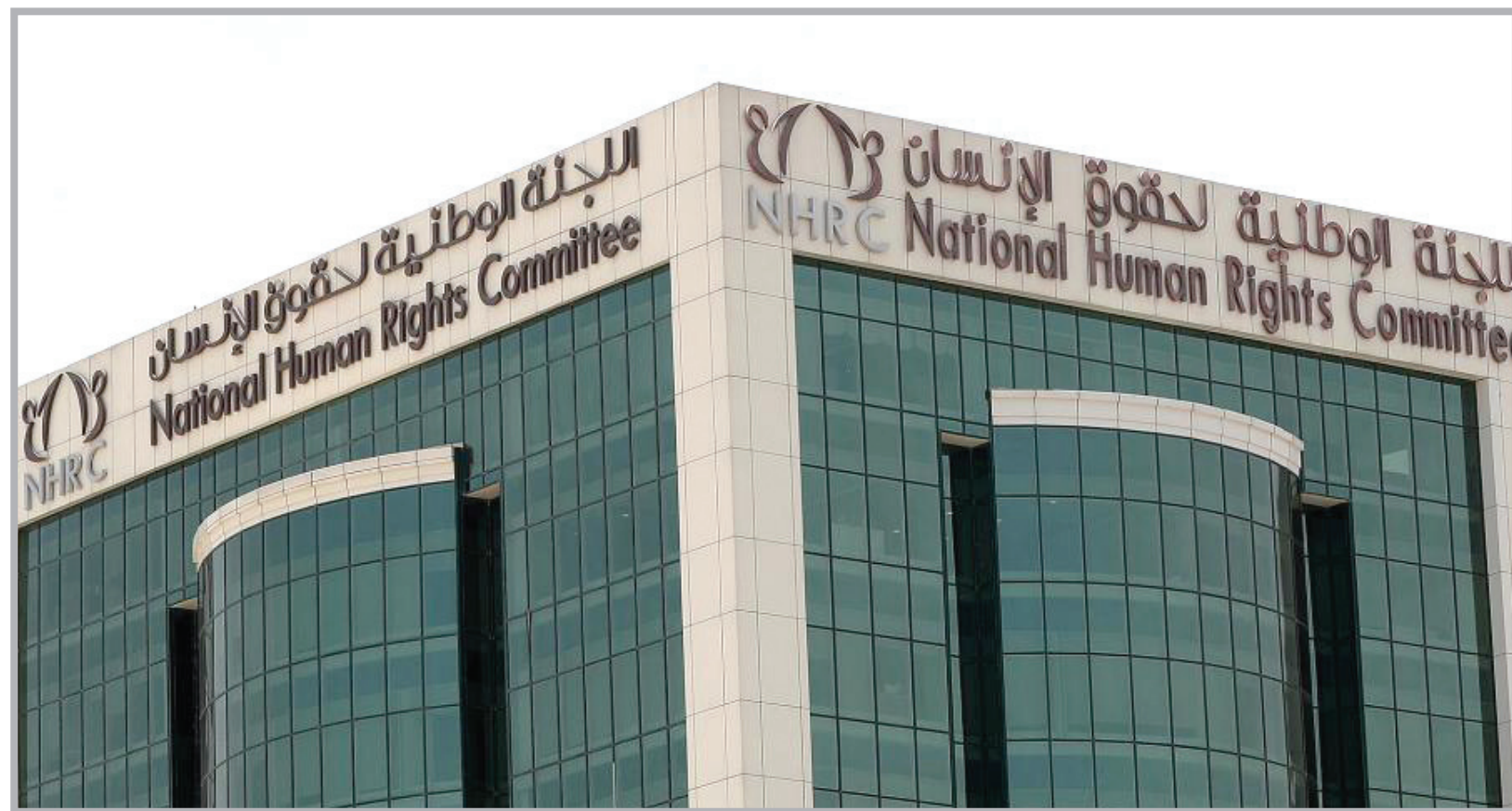
إجراءات دول الحصار

- 30 ألف متضرر بشكل مباشر من الحصار طبقاً لما رصده «لوسيل»
- ترقى أثارها لحروب اقتصادية
- تعسفية عنصرية أحادية الجانب
- غير متكافئة وفقاً لمعايير الأمم المتحدة
- ثروة قطر المالية استوعب صدمة الحصار
- خلقت أثراً نفسياً كبيراً على السكان
- قطر أوجدت حلولاً للحالات الإنسانية المتفاقمة
- القوة الاقتصادية والبشرية منعت كوارث محتملة

مواطنو دول الحصار في قطر



فضح انتهاكات دول الحصار..



■ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القطرية

والإصابات والبحرين، وطالبوها باتخاذ إجراءات فورية، وحذروا بمساءلة المسؤولين عن الانتهاكات جراء الحصار. ويأتي ذلك كنتيجة طبيعية لتحركات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ الساعات الأولى لإعلان الحصار الغاشم على قطر، حيث رصدت اللجنة خلال 48 ساعة الأولى من الحصار 400 حالة انتهاكات لحقوق الإنسان، ومخاطبة 450 منظمة دولية، واستمرت التحركات لعدد الجولات الخارجية التي قام بها رئيس

ومواجهة انتهاكات الحصار، والتي تعد الأولى من نوعها للبرلمان الأوروبي مع مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان خليجياً وعربياً. كما وجه 6 مقررین خواص بالامم المتحدة رسائل لحكومات السعودية

«حقوق الإنسان» توثق آلاف الشكاوى

تهديد أرملة سعودية بإجراءات تعسفية

تلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ بدء الحصار آلاف الشكاوى والالتماسات التي عبرت عن جانب متواضع من حجم الأوضاع المأساوية والانتهاكات الصارخة لحقوق المواطنين والمقيمين على حد سواء. ومن بين هذه الشكاوى شكوى سيدة سعودية الجنسية أرملة منذ ثلاث سنوات تقيم في دولة قطر هي وولدها القاصران اللذان يحملان الجنسية القطرية.

الأثر النفسي للحصار جرح لم يلتئم

ويعد الأثر النفسي الذي ضرب دول مجلس التعاون الأسي والأشد في أزمة حصار قطر، والذي يصعب علاجه في الوقت الراهن، فبحسب أخصائيين نفسيين وأساتذة علم الاجتماع تحدثوا إلى «الوسيل» فإن ما حدث وأثر على النسيج الاجتماعي يصعب محوه، مطالبين دول الحصار بعدم استخدام الجانب الإنساني للضغط السياسي.. الأثر النفسي لم يقع على المتضررين بشكل مباشر فحسب، فإعلام دول الحصار دأب على بث الكراهية بين مواطني دول مجلس التعاون والتحريض خلف الكثير من الآثار النفسية والبغضاء بين شعوب طالما عاشت كإخوة تربطهم علاقات

القرارات التعسفية لم تراع روابط الدم

قالت الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر مريم بنت عبدالله العطية إن الإجراءات التعسفية التي اتخذتها دول الحصار تعدت قطع العلاقات الدبلوماسية لتشمل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان واعتداء صارخاً على كل القيم والمبادئ التي أرسنها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى أنها لم تراع أو تأخذ في الحسبان ما بين تلك الدول ودولة قطر من أواصر الأخوة وروابط الدم والعلاقات التاريخية.

وأكدت على ضرورة ألا تنعكس الخلافات السياسية بين الدول واختلاف الرؤى والتصورات تجاه القضايا السياسية، سلباً على الشعوب التي يتعين أن تكون بمعزل عن تلك الخلافات، ولا يتحول ذلك إلى إجراءات عقاب جماعي يرقى إلى جرائم دولية. كما أكدت - في كلمتها الافتتاحية للمجلة الحقوقية التي

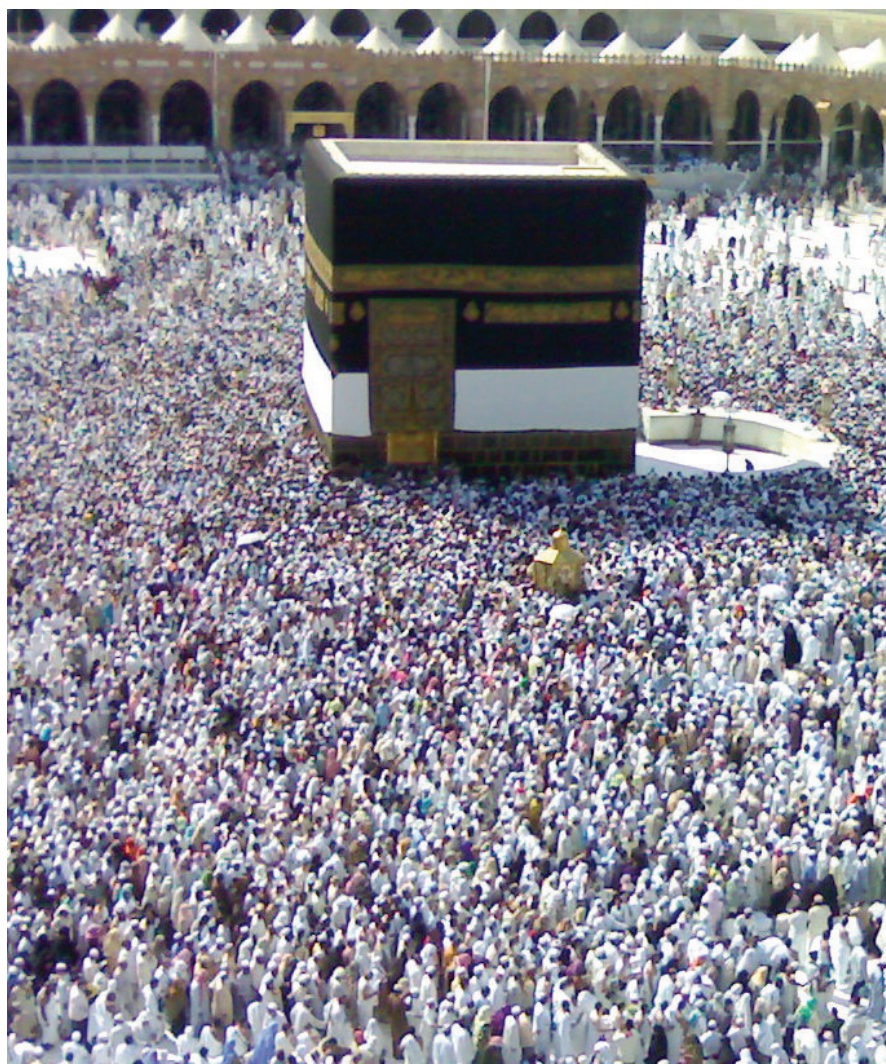
أبرز مكتسبات «حقوق الإنسان»



■ توقيع اتفاقية الشراكة بين اللجنة والبرلمان الأوروبي

30 ألف متضرر جراء الحصار

مليون مسلم منعوا من أداء الحج والعمرة



طبقاً للمسح الذي أجرته «الوسيل» استناداً لبيانات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وبيانات لجنة التعويضات، بالإضافة إلى إجمالي أعداد المقيمين من دول الحصار في قطر، وأعداد علاقات النسب، فإن هناك 29470 أي نحو 30 ألف متضرر على الأقل من المواطنين والمقيمين ومواطني دول مجلس التعاون جراء الحصار الجائر على دولة قطر، فيما يظل مليون مسلم مقبض في قطر من بين المتضررين جراء منعهم من أداء شعيرتي الحج والعمرة. وتعكس لغة الأرقام حجم تلك المعاناة لمواطني دول مجلس التعاون، حيث أجبرت دول الحصار 4600 طالب خليجي بالمدارس القطرية على الرحيل من قطر، بالإضافة إلى تلقي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 504 حالات انتهاك في الحق في التعليم، بالإضافة إلى رصدوا لحرمان 919 طالباً قوطياً من الدراسة في جامعات دول الحصار، و706 طلاب من دول الحصار أجبرتهم دولهم على المغادرة من قطر.

وتلقت اللجنة 629 انتهاكاً للحق في لم شمل الأسر، كما تشير البيانات التي حصلت عليها اللجنة أن 1337 حالة انتهاك لأسر قطريات متزوجات من خليجيين، و 5137 حالة انتهاك لأسر قطريين متزوجين من خليجيات. وبيبلغ إجمالي مواطني دول الحصار في قطر 11387، من بينهم 1053 موظفاً سعودياً، و 830 موظفاً بحرينياً، و 71 موظفاً إماراتياً أجبرتهم حكوماتهم على ترك وظائفهم في قطر.

فيما تلقت اللجنة 109 حالات انتهاك في الحق في العمل، و 1174 حالة انتهاك في الحق في الملكية.

وتلقت اللجنة الوطنية 37 حالة انتهاك للحق في الرعاية الصحية، و 1261 انتهاكاً للحق في التنقل وتعرض 103 من الإعلاميين إلى العديد من الانتهاكات، واضطر 3 صحفيين سعوديين

6 مقررین خواص يحذرون دول الحصار

الحصار نفسها، منذ الخامس من يونيو 2017.

كما أكدوا أنه سيتم الإعلان عن الردود وحذروا المقررین خواص في الوقت ذاته من أنه «ستتم مساءلة أي شخص مسؤول»، في حال ثبوت تلك الانتهاكات التي رصدت جراء الحصار المفروض، التي ارتكبتها، في تقرير يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان للنظر فيه.

احترام حقوق الأشخاص المتضررين من الأزمة. وحذروا المقررین خواص في الوقت ذاته من أنه «ستتم مساءلة أي شخص مسؤول»، في حال ثبوت تلك الانتهاكات التي رصدت جراء الحصار المفروض، التي ارتكبتها، في تقرير يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان للنظر فيه.

طالبة تحرم من السفر للإمارات

على سعيد الجانب التعليمي مُنعت طالبة من مواليد عام 1995م، قطرية الجنسية، والتي بقي لها 11 ساعة دراسية فقط بجامعة عجمان من دخول الإمارات.

وقالت (س.ع) في الشكوى التي قدمتها للجنة الوطنية لحقوق الإنسان: «هذه آخر سنة لي في التعليم الجامعي، حيث إنني أكملت 158 ساعة وبقيت لي 11 ساعة فقط، وبقي لي مادة واحدة فقط لتقديمها. لكن فرض الحصار على دولة قطر لم أستطع دخول الإمارات وإنهاء دراستي». كما عرقل إغلاق السفارة السعودية في قطر طالبة (ن.م) من مواليد دولة قطر لعام 1988م، ليجعلها ضحية أخرى من ضحايا الحصار.

وقالت طالبة إنها درست في جامعة الملك فيصل في المملكة العربية السعودية، وكانت على وشك إكمال إجراءات معادلة شهادتها واستخراجها، ولكن بسبب ما تمر به دولة قطر من مقاطعة من دول الحصار وبالأخص إغلاق السفارة السعودية

في قطر، لم

تستطع إكمال

تلك الإجراءات

وأخذت كافة

الأوراق الخاصة

بدراستي.

وكرم (م.ع)

الطالب القطري

في جامعة

الجزيرة

بالإمارات -

وهو من مواليد عام 1995- من متابعة دراسته، ولم ينجح حتى في استرجاع 23150 درهما إماراتياً دفعها للجامعة.

وقال الطالب في شكواه التي قدمها للجنة الوطنية لحقوق الإنسان: «قمت بتسجيل 3 مواد صيفية في جامعة الجزيرة بدبي، ولم أستطع الذهاب بسبب منعي من دخول دولة الإمارات بعد فرض الحصار على دولة قطر، ولم أسترجع المبلغ المدفوع للجامعة الذي بلغ 23,150 درهما إماراتياً».

أما طالبة القطرية (ن.إ) من مواليد عام 1997م، رفعت شكواها للجنة الوطنية لحقوق الإنسان قائلة: «قمت بتسجيل ترم صيفي في جامعة الشارقة في الإمارات، وتم دفع رسوم التسجيل بمبلغ وقدره 14,098 درهما إماراتياً، حاولت التواصل مع الجامعة بكافة الطرق من أجل استرجاع المبلغ ولكن إلى الآن لم أسترد أي شي». فيما اشتكى الطالب القطري (ع.ع) من مواليد عام 1986م من حرمانه من إكمال دراسته في جامعة العلوم التطبيقية في مملكة البحرين.

وقال الطالب للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر: «هذا آخر فصل دراسي لي للتخرج وتبقى لي مادتان ورسالة التخرج فقط، لكنني لم أتمكن من الذهاب وذلك بسبب الحصار الواقع على دولة قطر».

باتت حقوق الإنسان هدفاً وخياراً استراتيجياً، فضلاً عن كونها إحدى الركائز الأساسية لرؤية قطر الوطنية 2030، وتحمل مسيرة حقوق الإنسان في قطر العديد من العلامات المضيئة، حيث أولت الدولة جل اهتمامها لحقوق الإنسان في مختلف الميادين المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتمرت عن عدة إنجازات شهدها الواقع على كافة المستويات التشريعية، والتنفيذية، والمؤسسية. ولا تتحقق التنمية المستدامة دون احترام وحماية لحقوق الإنسان، حيث ينعكس ذلك إيجاباً على المستويين الوطني والدولي. العلامات المضيئة لمسيرة حقوق الإنسان نتاج تحركات وجهود بذلتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ اليوم الأول من إعلان الحصار على قطر، أبرزها نتائج تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والعديد من جلسات الاستماع توجت بجلسة استماع البرلمان الأوروبي، وعقد اتفاقية تشاورية لتبادل الخبرات والاستشارات بين اللجنة الوطنية والبرلمان الأوروبي، لتعزيز الشراكة لمعالجة التحديات الناجمة عن أوضاع حقوق الإنسان

المفوضية السامية: آثار الحصار ترقى لحرب اقتصادية

من أبرز تلك النتائج تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذي وصف إجراءات دول الحصار بالتعسفية العنصرية أحادية الجانب وغير متكافئة وفقاً لتعريف ومعايير الأمم المتحدة، حيث وصف التقرير آثار تلك الإجراءات بالتي ترقى لآثار حرب اقتصادية خلفها الحصار. وبحسب التقرير ساعدت ثروة قطر المالية وإمكاناتها البشرية في استبعاد الصدمة سريعاً وحماية الشعب القطري من العواقب الاقتصادية والاجتماعية الكارثية المحتملة: دون نسبة 3%.

بلعودي: خسائر بالملايين أبرزها في قطاع العقار

قال عزيز بلعودي مدير مكتب «أفدي الدولية بإيطاليا»: استمعنا إلى متضررين كثير لمستثمرين وملاك عقار قطريين، هم يملكون عقارات سواء في المملكة العربية السعودية أو البحرين أو الإمارات هم الآن لا يستطيعون الذهاب، كما لا يستطيعون تحويل أموال من وإلى الدول محل هذه الاستثمارات، بالتالي لا يستطيعون تحصيل إيجار هذه العقارات، مضيئة: إحدى أفعال الدولة بإيطاليا عقارات بالبحرين قيمة كل عقار لا تقل عن 4 ملايين ريال، الخسائر تكمن في أن بعض المستفيدين من هذه العقارات توقفوا عن دفع الإيجار». وأضاف في تصريح خاص لـ«الوسيل» التقينا أيضاً بشباب قطري

بحريني مطالب بمغادرة قطر وترك والدته المعاقة

وتلقت اللجنة شكوى من السيد ش. بحريني الجنسية وقال إن قرار قطع العلاقات مع دولة قطر سيجبرني على ترك علي وعائلتي، على الرغم من أنه يقم مع زوجته وأولاده.

وتسأل المواطن البحريني كيف لي أن أترك زوجتي ووالتي التي تعاني الإعاقة؟ وكيف يمكن أن أترك علي وحياتي هنا؟ مؤكداً أنه لا يرغب في ترك قطر ويخشى من أي إجراء عقابي.

استقرار السوق والتبادل التجاري

في التصدي لـ «الحصار»



■ الخطوط الجوية القطرية للشحن

129 مليون مسافر عبر «حمد الدولي» بنهاية مارس 2018

20 وجهة جديدة لـ «القطرية» خلال 365 يوماً

لفنادق «ضيفاننا»، إحدى الشركات التابعة لمجموعة الخطوط الجوية القطرية، لتضم 4 فنادق في لندن (شيراثون سكايلاين في مطار هيثرو) وإسكتلندا (توفوتيل أدنبره بارك)، والدوحة (أوريكس روتانا - فندق المطار في مطار حمد الدولي). وعلى صعيد العمليات التشغيلية في مطار حمد الدولي مقر الخطوط الجوية القطرية، بلغ عدد مسافري مطار حمد الدولي 120 مليون مسافر، وذلك منذ بداية عملياته التشغيلية في 27 مايو 2014 وحتى نهاية 2017. وشهد عام 2017 زيادة إجمالية سنوية في حجم الشحن بلغت 14.52% بواقع 1.9 مليون طن خلال العام نفسه، وأظهر المطار استعادة نموه الثابت في عدد المسافرين في النصف الثاني من عام 2017 حيث سجل زيادة في عدد المسافرين بمعدل 3.75% في الفترة ذاتها، بعد الانخفاض الأولي في أعداد المسافرين عبر المطار في يونيو 2017 نتيجة للقيود المفروضة على البلاد.

وحقق «حمد الدولي» نمواً جديداً في عملياته في الربع الأول من العام 2018، ففي الفترة من يناير حتى مارس 2018 وصل عدد المسافرين عبر المطار إلى حوالي 8.72 مليون مسافر، كما تعامل مطار حمد الدولي مع 52250 حركة طائرات وحوالي 514299 طناً من البضائع خلال نفس الفترة. وتوج المطار إنجازاته بحصوله على تصنيف «خامس أفضل مطار في العالم» خلال حفل توزيع جوائز سكاي ترانس لأفضل المطارات في العالم 2018، وصعد بذلك مركزاً واحداً مقارنة بتصنيف العام الماضي 2017 الذي حاز المطار فيه على تصنيف سادس أفضل مطار في العالم.



وجاء هذا الاستثمار الجديد استكمالاً لاستراتيجية الاستثمار التي تنتهجها الخطوط القطرية، حيث تضم محفظتها الاستثمارية حصة قدرها 20% في المجموعة الدولية لشركات الطيران، و10% في مجموعة خطوط لاتام الجوية، و9.94% في كاثي باسيفيك، و49% في طيران إيطاليا. وكانت الناقلة في فبراير 2018، أعلنت عن إنجاز صفقة استحواذ على فندق شيراتون ميلبورن، معرزة بذلك من المحفظة الاستثمارية

أسهم شركة إيه كيوايه هولدينغ، الشركة الأم لطيران ميريديانا، بينما احتفظت شركة اليساردا بـ 51% من الأسهم. وفي أبريل 2018 أعلنت الخطوط الجوية القطرية، عن الاستثمار في «جيت سويت»، إحدى شركات الطيران الخاصة في الولايات المتحدة، كما أبرمت «القطرية» في إنجاز صفقة استحواذ على 9.61% من إجمالي رأس المال المعلن لخطوط كاثي باسيفيك الجوية. وعززت القطرية من التزامها نحو إيطاليا بالاستحواذ على 49% من

بوينغ والخطوط الجوية القطرية اتفاقية نوايا لشراء 5 طائرات شحن من طراز بوينغ 777 بقيمة 1.7 مليار دولار أمريكي. واستمرت القطرية بإبرام اتفاقيات شراء طائرتي شحن من طراز بوينغ 747-8 وعدد 4 طائرات ركاب من طراز بوينغ 777-300ER، بقيمة إجمالية تبلغ 2.16 مليار دولار، وفي 13 ديسمبر أكدت طلب شراء 50 طائرة من طراز إيرباص A321neo، بقيمة إجمالية للصفقة تبلغ 6.35 مليار دولار. وفي أبريل 2018 أبرمت شركة

شككت الخطوط الجوية القطرية ركيزة أساسية ضمن البات الدولة لمواجهة الحصار في عامه الأول، الذي شهدت خلاله نمواً متواصلاً وتوسعا

في شبكة الوجهات وصفقات الاستحواذ، وحطمت خلاله الأرقام القياسية من حيث عدد الجوائز التي حازت عليها، كما شهد ذلك العام احتفال «القطرية» بمرور 20 عاماً على إطلاق عملياتها. حافظت الخطوط القطرية على وتيرة توسعاتها منذ بداية الحصار، حيث استمرت بتطوير أسطولها وخدماتها وتدشين المزيد من الوجهات الجديدة والتي وصلت إلى 20 وجهة جديدة خلال عام الحصار. وفي مارس الماضي، أعلنت الخطوط الجوية القطرية خلال اليوم الافتتاحي لمعرض أي تي بي برلين 2018 عن عزمها إضافة 16 وجهة جديدة إلى شبكة وجهاتها العالمية خلال 2018 و 2019».

واستلمت الخطوط الجوية القطرية والشركات التابعة لها 21 طائرة جديدة خلال عام الحصار ليرتفع عدد الطائرات في أسطولها إلى نحو 214 طائرة، حيث حققت الخطوط الجوية القطرية إنجازاً جديداً على مستوى العالم اليوم عقب استلامها أول طائرة تجارية في العالم من طراز إيرباص A350-1000 في فبراير الماضي.

وفي 26 سبتمبر أعلنت «القطرية» عن طلب طائرتي شحن من طراز بوينغ 747-8 وعدد 4 طائرات ركاب من طراز بوينغ 777-300ER، بقيمة إجمالية تبلغ 2.16 مليار دولار، وفي 13

ديسمبر أكدت طلب شراء 50 طائرة من طراز إيرباص A321neo، بقيمة إجمالية للصفقة تبلغ 6.35 مليار دولار. وفي أبريل 2018 أبرمت شركة

خطأ ملاحياً مباشراً عززت

«المواصلات».. دور محوري



للعلماء والمصدرين والموردين، بالإضافة إلى تعزيز مكانة مطار حمد الدولي والخطوط الجوية القطرية في سوق الطيران والسفر العالمي. وأضاف «حسين»: «عقب مرور عام على الحصار، يمكن القول بأن النتائج الإيجابية الملموسة على أرض الواقع تعد دليل نجاح للدولة في إدارة وتنفيذ خطط تطوير مرافئ النقل البحري والجوي وضمان عملية استقرار التبادل الاقتصادي، وخاصة عبر ميناء حمد الذي بات يربط قطر بأكبر الموانئ في المنطقة وآسيا وأوروبا، بشكل اتاح سهولة حركة البضائع من وإلى قطر».

وتواصل شركة سكك الحديد القطرية

الاقتصادي. وأوضح أن استمرار خطط توسيع شبكة الخطوط الملاحية البحرية المباشرة إلى ميناء حمد من شأنه دعم مكانة الميناء والمساهمة في ضمان استقرار السوق المحلية من خلال الاستغناء عن الموانئ الوسيطة بنسبة 100%.

بدوره، قال رجل الأعمال أحمد حسين، إن الجهات المعنية المسؤولة عن قطاع النقل بمختلف قطاعاته الجوية والبحرية والبرية، تمكنت من اتخاذ خطوات ناجزة ساهمت في تجاوز الأزمة بكفاءة عالية وتحويل ميناء حمد إلى مركز لإعادة الشحن في المنطقة، وتقديم المزيد من الخيارات

الاقتصادي. وأوضح أن استمرار خطط توسيع شبكة الخطوط الملاحية البحرية المباشرة إلى ميناء حمد من شأنه دعم مكانة الميناء والمساهمة في ضمان استقرار السوق المحلية من خلال الاستغناء عن الموانئ الوسيطة بنسبة 100%.

وتواصل شركة سكك الحديد القطرية

دور قطر الريادي على خريطة صناعة النقل البحري إقليمياً وعالمياً. وأضاف «الجولو»، أن الخطوات التي اتخذتها الدولة طوال عام الحصار أرسيت قواعد متينة ستساعد على تحويل دولة قطر إلى مركز تجاري إقليمي نابض في المنطقة من خلال جعل الموانئ القطرية الخيار الأفضل لمستخدمي الموانئ مع التركيز على الابتكار، وضمان مستويات كفاءة تشغيلية عالمية في عملياتها، وتطوير أساليب الخدمة النوعية للعلماء، وتطبيق أفضل الممارسات والمعايير العالمية المتبعة في الموانئ والمطارات المتقدمة لتخفيف التجارة ودعم الاستثمار والتنوع

1.3 مليون طن بضائع عامة.. و989 ألف حاوية

4334 سفينة في «مواني قطر» خلال 11 شهراً

على نفس نسبة النمو المسجلة في أعداد السفن المستقلة خلال شهر سبتمبر الماضي، حيث شهد الشهر الخامس من الحصار استقبال 458 سفينة، وحسب تقارير الأداء المتعلقة بحمولات تلك السفن، بلغ حجم الحاويات المنطمية 115.5 ألف حاوية، فيما قدر حجم البضائع العامة بنحو 126.3 ألف طن، إلى جانب 29.3 ألف طن من الجابرو ومواد الإنشائية، و62.3 ألف رأس من الثروة الحيوانية، و5.6 ألف وحدة من السيارات والمعدات. وفي شهر نوفمبر الماضي بلغ إجمالي السفن المستقلة نحو 411 سفينة (بنمو 94% عن شهر يونيو)، تحمل على متنها 96.4 ألف حاوية منطمية، و131.9 ألف طن من البضائع العامة، و26.3 ألف طن من الجابرو ومواد الإنشائية، فضلاً عن نحو 100.8 ألف رأس من الثروة الحيوانية، وأكثر من 4 ألف وحدة من السيارات والمعدات. وشهد شهر ديسمبر 2017 استقبال 417 سفينة، تحمل على متنها 115.7 ألف حاوية منطمية، و136.9 ألف طن من البضائع العامة، إلى جانب 15.6 ألف طن من الجابرو ومواد الإنشائية، وأكثر من 64 ألف رأس من الثروة الحيوانية، و4.2 ألف وحدة من السيارات والمعدات.

وشهد شهر يناير لعام 2018 بلغ إجمالي السفن المستقلة 381 سفينة، على متنها 104 ألف حاوية منطمية، و136.5 ألف طن من البضائع العامة، و22.6 ألف طن من الجابرو ومواد الإنشائية، فضلاً عن

وشهد يوليو الماضي وصول 371 سفينة بنمو 75% عن السفن المستقلة في يونيو، تحمل على متنها نحو 48.9 ألف حاوية منطمية، و80.3 ألف طن من البضائع العامة، ونحو 7.9 ألف طن من الجابرو ومواد الإنشائية، بالإضافة إلى 74.2 ألف رأس من الثروة الحيوانية، و4.9 ألف وحدة سيارات ومعدات. وفي شهر أغسطس، حققت «مواني قطر» قفزة أخرى في أعداد السفن التي تم استقبالها عبرها بتسجيلها 446 سفينة، ونسبة نمو 110% مقارنة بالشهر الأول للحصار.

وفقاً للتقارير، بلغ إجمالي الحاويات المنطمية التي وصلت على متن هذه السفن 67.6 ألف حاوية منطمية، إلى جانب 142.9 ألف طن من البضائع العامة، و23.5 ألف طن من الجابرو ومواد الإنشائية، و58.9 ألف رأس من الثروة الحيوانية، ونحو 4.9 ألف وحدة من السيارات والمعدات.

وفي الشهر الرابع من أزمة الحصار (سبتمبر 2017)، استمرت وتيرة النمو في أعداد السفن المستقلة، إذ قدمت «مواني قطر» خدماتها لنحو 458 سفينة متنوعة الأحجام والحمولات.

وشملت حمولات تلك السفن نحو 83.3 ألف حاوية منطمية، و148.2 ألف طن من البضائع العامة، بالإضافة إلى 25.2 ألف طن من الجابرو ومواد الإنشائية، و90.9 ألف رأس من الثروة الحيوانية، و3.6 ألف وحدة من السيارات والمعدات.

أفادت البيانات الرسمية أن «مواني قطر» حافظت

بلغ إجمالي أعداد السفن التي استقبلتها الموانئ التجارية التابعة لشركة القطرية لإدارة الموانئ «مواني قطر» خلال الفترة من يونيو 2017 إلى أبريل لعام 2018 نحو 4334 سفينة. وتدير «مواني قطر» 3 موانئ تجارية في الدولة هي ميناء حمد والرويس والدوحة. وحسب تقارير رسمية خاصة بأداء «مواني قطر» رصدها «الوسيل»، فإنه خلال الفترة من يونيو 2017 وحتى نهاية أبريل 2018 استقبلت تلك الموانئ نحو 1.3 مليون طن من البضائع العامة، و989.3 ألف حاوية منطمية، بالإضافة إلى 243 ألف طن من الجابرو ومواد الإنشائية. واستقبلت «مواني قطر»، خلال هذه الفترة، نحو 941 ألف رأس من الثروة الحيوانية، إلى جانب 55.5 ألف وحدة من السيارات والمعدات. تشير التقارير إلى أنه في الشهر الأول من فترة الحصار (يونيو 2017) استقبلت «مواني قطر» نحو 212 سفينة، قبل أن تحقق بنهاية أكتوبر الماضي نمواً كبيراً في هذه الأعداد نسبتة 116% بتسجيلها وصول 458 سفينة.

وحسب البيانات التفصيلية، شهد شهر يونيو الماضي وصول أكثر من 24 ألف حاوية منطمية، و31.1 ألف طن من البضائع العامة، و6.4 ألف طن من الجابرو ومواد الإنشائية، فضلاً عن نحو 60.9 ألف رأس من الثروة الحيوانية، وأكثر من 4.3 ألف وحدة من السيارات والمعدات.

لعبت منظومة النقل والمواصلات في دولة قطر، دوراً محورياً في التخفيف من حدة تداعيات أزمة الحصار منذ الساعات الأولى لاندلاعها، على مختلف القطاعات بالدولة إلى جانب دورها البارز في دعم مسيرة التنمية والحفاظ على وتيرة نمو الاقتصاد الوطني طوال عام كامل من الحصار المفروض على الدولة منذ الخامس من يونيو 2017.

ويقول مختصون إن هذا القطاع شهد تحقيق العديد من الإنجازات النوعية التي دعمت تحفيز التجارة ودعم الاستثمار والتنوع الاقتصادي، فضلاً عن استقرار السوق المحلي، وتعزيز عمليات التبادل التجاري المشترك مع العديد من الدول داخل وخارج المنطقة.

وقال المهندس أحمد جاسم الجلول، الرئيس السابق لمجلس إدارة جمعية المهندسين القطرية، رئيس اتحاد المهندسين العرب، إن خطوط الشحن التي تم تدشينها بين ميناء حمد ومختلف موانئ المنطقة والعالم قدمت خيارات وحلولاً إضافية موثوقة للعلماء كما لعبت دوراً كبيراً في ارتفاع حركة الحاويات وعززت من حركة الاستيراد والتصدير عبر الميناء.

وتمكنت الدولة من تدشين نحو 23 خطاً ملاحياً مباشراً بين ميناء حمد ومختلف الموانئ في المنطقة والعالم، وما يقارب من 120 وجهة ملاحية، مما ساهم في تحقيق ميناء حمد لنجاحات وإنجازات هامة خلال فترة قصيرة من تشغيله كان لها دور كبير في تعزيز حصته من التجارة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط والبالغة 27% تقريبا، ضامناً بذلك

ملحق تصدره **لوسيل** بمناسبة مرور عام على الحصار الجائر



■ عربات قطارات المترو

وصول **33** قطارا للمترو والترام.. وطرح **67** % من المساحات التجارية

77 % الإنجاز بـ«المترو».. و75 % في «ترام لوسيل»



■ محطة المنطقة الاقتصادية

يسرى خبراء
أن شركة سكك
الحديد القطرية
(الريل) تمكنت
من مواجهة آثار
الحصار بشكل
سريع عقب قيامها

بتحديد الآثار المترتبة وتحركها
بشكل سريع للتغلب على تلك
التحديات من خلال تشكيل لجنة عمل
تعمل جنباً إلى جنب مع مورديها
والجهات المعنية الأخرى للتغلب على
التأثيرات المحتملة وتحديد المخاطر
وتفاديها قبل حدوثها.

شهد العام الأول للحصار، تحقيق
«الريل» لإنجازات هامة، وبلغ إجمالي
تقدم الأعمال الإنشائية حتى الآن
حوالي 77% لمشروع مترو الدوحة
و75% لمشروع ترام لوسيل.

وتم إنجاز الأعمال المدنية بالكامل
في عام 2017 وبدأ العمل بتركز
نحو التشطيبات المعمارية
والكهروميكانيكية، هذا وقد بلغ
تقدم التشطيبات الكهروميكانيكية
نسبة 65% وتم المباشرة بالاختبارات
التجريبية في الخط الأحمر وصولاً
إلى محطة القصار، فيما تم الانتهاء
من تركيب الواجهات الزجاجية في
للمحطات العلوية للخط الأحمر،
بينما تواصل أعمال التشطيبات
الداخلية إحراز تقدم متواصل.

شهد العام الماضي إتمام تركيب
مسارات السكك الحديدية في المستودع
الرئيسي وإتمام هذه الأعمال في
القسم الأول (الخط الأحمر وصولاً
لمحطة القصار) وجميع الأقسام
العلوية في الخط الأخضر، حيث تم
تركيب ما يقارب على 106 كيلو مترات
من المسارات في العام 2017.

تم إمداد المسار في مستودع صيانة
القطارات والأقسام الأولى من الخط
الرئيسي بالطاقة الكهربائية، وتشهد
الأقسام الأولى من الخط الأحمر حالياً
اختبارات تجريبية واختبارات بدء
التشغيل، وخضعت أبواب أرصفة
القطارات أحد أهم سمات السلامة
في محطات مترو الدوحة لاختبارات
تحمّل تجاوزت المليون دورة.

وتم وصول أول 4 قطارات في 19
أغسطس 2017 قبل الموعد المحدد
لتسليمها، قبل أن يتبعها وصول
قطارات أخرى، ليصبح إجمالي
القطارات التي وصلت لمترو الدوحة
حتى الآن نحو 32 قطارا من إجمالي
75 قطارا ستخدم بالمشروع، فيما
شهد يوم 12 مارس 2018 استلام

التثقيفي للمواصلات والواقع في
منطقة الخليج الغربي.

وشهد 22 أبريل 2018 توقيع «الريل»
أول اتفاقية لتسمية المحطات مع
شركة قطر للتأمين حصلت الأخيرة
بموجبها على حقوق تسمية محطة
الخليج الغربي، إلى جانب اتفاقية مع
QNB والتي بموجبها يصبح QNB
شريكاً استراتيجياً لجميع أنظمة
الدفع بالبطاقات البنكية الذكية
والتحصيل الفوري في مشروع
المترو وترام لوسيل، كما أبرمت الريل
اتفاقية مع Ooredoo لتزويد خدمات
الاتصالات لمستخدمي خدمات الترام،
وتم الكشف عن الرزي الرسمي لطاقت
مترو الدوحة وترام لوسيل أثناء
معرض سيتي سكيب.

ووضعت «الريل» أهدافاً طموحة لعام
2018 تتمحور حول تسليم المشروع
طبقاً للجدول الزمني والموازنات
الموضوعة حيث سيتم الانتهاء من
جميع الأعمال الكهروميكانيكية
والتشطيبات المعمارية خلال العام
الجاري، لتصل نسبة إنجاز مشروع
مترو الدوحة إلى أكثر من 90 %.

الدوحة.

وشملت المرحلة الأولى 159 مساحة
تجارية في محطات الخط الأحمر
الممتدة من محطة مدينة الوكرة
في الجنوب إلى محطة القصار في
الشمال والبالغ عددها 13 محطة.
وفي 22 أبريل لعام 2018 أعلنت
«الريل» عن فتح باب التسجيل
لإشغال المحلات التجارية في المرحلة
الثانية بمحطات مترو الدوحة،
حيث شملت تلك المرحلة طرح 80
مساحة تجارية في 8 محطات بالخط
الأخضر هي المنصورة، والقصر
الأبيض، ومستشفى حمد، والمسيلة،
والريان القديم، والشقب، ومكتبة قطر
الوطنية، والمدينة التعليمية.

وشهد يوم 7 ديسمبر الماضي إعلان
«الريل» عن ترسية عقد تشغيل
وصيانة مترو الدوحة وترام لوسيل
على شركة «كيلوس- آر إيه تي بيه»
وتمثل الشركة تحالفاً بين شركة
«كيلوس» الفرنسية والتي تقوم
بإدارة عدة شبكات للخطوط السكك
الحديدية حول العالم، وفي العاشر
من الشهر ذاته افتتحت الشركة المركز

الدوحة عن طريق البحر، وقامت
الريل بتأمين الشحن من خلال خطوط
مباشرة للشحن.

وتم تسليم حوالي 82 ألف طن من
المواد الخاصة بالمشروع إلى دولة
قطر في الفترة من 5 يونيو إلى 30
نوفمبر 2017، وشهد المشروع أيضاً
استخداماً متزايداً للشحن الجوي
للمواد الرئيسية والهامة.
وتم نقل عدد من أنشطة التصنيع
والتجميع (3 مصانع) من دولة
الإمارات العربية المتحدة إلى دولة
قطر، مما يتضمن تصنيع ألواح
الآلياف الزجاجية للأسقف، وتجميع
لوحات التحكم الآلي بالمرافق،
وتصنيع الحديد مما أدى إلى تقليل
الفترة الزمنية والحد من مخاطر
الشحن.

واكملت الريل بنهاية مايو 2018 طرح
67 % من إجمالي المساحات التجارية
في 37 محطة بمترو الدوحة، البالغة
9200 متر مربع.
وفي 29 أكتوبر 2017 أعلنت «الريل»
عن فتح باب التسجيل لإشغال
المحلات التجارية في محطات مترو



المواصلات

ركيزة دعم التنمية ومواجهة «الحصار»



لعبت منظومة النقل والمواصلات في الدولة دوراً محورياً في التخفيف من حدة تداعيات أزمة الحصار منذ الساعات الأولى من بدايتها، على مختلف القطاعات، إلى جانب دورها البارز في دعم مسيرة التنمية والحفاظ على وتيرة نمو الاقتصاد الوطني خلال عام كامل من الحصار المفروض منذ الخامس من يونيو 2017.

الخطوط الجوية القطرية



مطار حمد الدولي



«الريل» خلال عام الحصار



«مواني قطر» خلال 11 شهرا



حمولات السفن



اعتماد **60** مصنعا قطريا

«أنتغال».. إنجازات متسارعة



من دول أخرى.

لم يقتصر دور أشغال على اكتمال مشاريع البنية التحتية التي تنفذها، بل نجحت «الهيئة» في دعم وإشراك الشركات الوطنية في تنفيذ المشاريع الإنشائية، وذلك تنفيذاً لتوجيهات الحكومة الرشيدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وأطلقت أشغال مبادرة الأشغال العامة (أشغال) من الانتهاء من أجزاء كبيرة وجبوية من المشاريع التي تنفذها بناء على توجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى وتوجيهات معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية.

وحرصت «أشغال» على تسريع وتيرة العمل وإنجاز المشاريع القائمة والوفاء بمتطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية، وتنفيذ الخطط الوطنية للدولة المتعلقة بالبنية التحتية والمشاريع المتكاملة لتحقيق إرث حقيقي للأجيال القادمة، لذا واصلت تسليم المشروعات وفقاً للجدول الزمني المحدد لها ووفرت كافة المواد البديلة إما عن طريق توفير مواد محلية الصنع أو استيرادها محلياً لأراضي المواطنين.

محمد عبدالعال

100 مشروع لـ «الصرف الصحي»

وفي مجال مشاريع شبكات الصرف الصحي: برزت مشاريع الحد من خطر فيضان مياه الأمطار حيث تم تنفيذ أكثر من 100 مشروع. وتضمنت مشاريع شبكات الصرف الصحي إنشاء شبكات صرف محلية في 279 نقطة معرضة لتجمعات مياه الأمطار في مناطق



■ مشروع معالجة الصرف الصحي بشمال الدوحة

34 مشروعاً لـ «صيانة الطرق»

فيما يتعلق بمشاريع صيانة الطرق، فقد تم الانتهاء من 34 مشروعاً أبرزها مشاريع إنشاء جسور المشاة، جسور للمشاة بين تقاطع النخامة وتقاطع شارع المطار على الطريق الدائري الخامس، وجسر المشاة على شارع الصناعية الشرقي بالصناعية والذي ساهم في خفض الحوادث بالمنطقة بشكل كبير.

و **70** منتجاً وطنياً منذ يوليو **2017**

ومبادرات لدعم «الاكتفاء»

«الطرق السريعة».. 10 مشروعات بتكلفة 48 مليار ريال

طريق الوكرة الموازي إنشاء 5 تقاطعات رئيسية بمستويين. وتتعاقب افتتاح أجزاء من المشروع خلال عام 2017 حيث تم افتتاح الطريق الرئيسي للمشروع في الاتجاهين وأجزاء حيوية من التقاطعات التي يضمها.

يمثل مشروع الطريق المداري وطريق الشاحنات أحد أضخم مشاريع الطرق السريعة التي تنفذها الهيئة حيث يبلغ الطول الكلي للمشروع بعقوده الأربعة حوالي 195 كيلو متراً.

وتم إنجاز المرحلة الأولى قبل موعدها حيث افتتحت أشغال الطريق المداري الجديد وطريق الشاحنات من مسيبيد وحتى طريق الشمال وصولاً إلى لوسيل والخور ليلبلغ طول الأجزاء التي تم افتتاحها في 2017 نحو 125 كيلو متراً من إجمالي 195 كيلو متراً.

فيما تواصل هيئة الأشغال العامة «أشغال» تنفيذ مشروع خليفة أفنيو والذي سيصبح أحد الشرايين الرئيسية التي تخدم شرقي وغربي البلاد وربطهما بوسط الدوحة، وسيستخدم الطريق الجديد كافة المماهير التي ستزور استاد مؤسسة قطر أحد ملاعب كأس العالم 2022.

ويتم مشروع خليفة أفنيو من تقاطع قصر الوجبة في الغرب وحتى التقاطع المائل في الشرق، وعلى امتداد طريق الغرافة من طريق الريان في الجنوب وحتى شارع ثاني بن جاسم في الشمال، ويشمل المشروع إنشاء طريق مزدوج جديد بأربعة مسارات في كل اتجاه على امتداد حوالي 7.5 كيلو متراً.

بينما يشمل مشروع تطوير طريق الشمال إنشاء طرق خدمية على طول طريق الشمال بطول حوالي 200 كيلو متر ابتداء من القسم الشمالي من مدينة الدوحة عند تقاطع الدجيل، وحتى مدينة الشمال في شمال البلاد، بالإضافة إلى إنشاء تقاطعين جديدين في منطقتي ازغوى وأم صلال، وتنفيذ أعمال التطويرات والتوسعة لثلاثة تقاطعات كتقاطع لحويلة وتقاطع الخيسة وتقاطع الخريطات، بجانب أعمال تطوير طريقي الخور وأم بركة، كما يتم إنشاء مسار خاص بالدراجات الهوائية على طول امتداد الطريق، وسيدخدم أيضاً هذا المشروع الحوي العديد من مشاريع التطوير القائمة على امتداد طريق الشمال.



الواقع على تقاطع شارع مسيبيد مع شارع السوق المركزي. يشمل مشروع امتداد شارع روضة الخيل إنشاء 5 تقاطعات رئيسية متعددة المستويات. وامتد الطريق الدائري السابع إلى 22 كيلو متراً، من مطار حمد الدولي وصولاً إلى الطريق المداري، تم تصميم الطريق ضمن هذا المشروع بهدف تقليل زمن الرحلة بين مطار حمد الدولي وغيرها من الوجهات الحيوية في البلاد، أهمها المنطقة الصناعية وطريق سلوى وطريق نخان وغيرهم بواقع 50%.

وعن مشروع الجزء الجنوبي من طريق الدوحة السريع (طريق الوكرة الموازي)، يقع الجزء الجنوبي من طريق الدوحة السريع في غرب مدينة الوكرة ويبدأ بالقرب من طريق المشاف شمالاً ويمتد لأحد عشر كيلو متراً وصولاً لطريق مسيبيد في الجنوب، ويشمل مشروع

غرب دوار خالد بن عبدالله العطية (دوار الريان الجديد) وسيتم من خلال المشروع تطوير طريق مزدوج جديد طوله 5.5 كلم بأربعة مسارات في كل اتجاه، بالإضافة إلى إنشاء ستة تقاطعات رئيسية متعددة المستويات ومن بينها تقاطع المسيلة الذي تم افتتاح نفقه في أغسطس 2017، وقد تم افتتاح نفق تقاطع المسيلة تحت طريق الريان على بعد 800 متر من غرب الدوار الأولمبي، وبعد هذا الافتتاح أول الإنجازات الإنشائية ضمن المرحلة الثانية من مشروع تطوير طريق

الريان. أما مشروع امتداد شارع روضة الخيل (طريق المنطقة الصناعية) فيتألف مشروع امتداد طريق روضة الخيل من 12.5 كيلو متر من جنوب المنطقة الصناعية عند تقاطع شارع 33 الشرقي وينتهي عند تقاطع بوهامور

من مدينة لوسيل شمالاً حتى منطقة الخليج الغربي جنوباً. ويشمل مشروع إنشاء وتطوير طريق الريان - العقد الأول، إنشاء وتطوير الطريق الممتد من غرب دوار خالد بن عبدالله العطية (دوار الريان الجديد) إلى شرق دوار بني هاجر بطول 2.9 كلم، وتم افتتاح المرحلة الأولى من المشروع أمام الحركة المرورية في مارس 2017 مما يساهم في تعزيز انسيابية حركة المرور في المنطقة وتقليل مدة التنقل بحوالي 20% إلى 30% إلا أن الأثر الإيجابي الكامل سيظهر بوضوح بعد الانتهاء من تنفيذ محور الريان - دخان الرئيسي والذي ستقل معه مدة التنقل لأكثر من النصف.

ويضم مشروع إنشاء وتطوير طريق الريان - العقد الثاني أعمال تطوير الطريق من غرب الدوار الأولمبي إلى

مع مرور عام على الحصار الجائر، تمكنت «أشغال» من الانتهاء من أكثر 10 مشاريع طرق سريعة بتكلفة أكثر من 48 مليار ريال.

واستطاعت «الهيئة» افتتاح كافة الطرق التي تعمل على تسهيل دخول السلع والبضائع من المنافذ البحرية والجوية للبلاد مثل ميناء حمد ومطار حمد الدولي للتغلب على الحصار حيث قامت بافتتاح طريق ميناء حمد والذي يتضمن 4 مسارات في كل اتجاه بطول 14 كيلو متراً والذي يربط الميناء بالمنطقة الصناعية، كما افتتحت أجزاء ضخمة من الطريق المداري والذي يصل ميناء حمد بميناء رأس لقان ويسهل الوصول إلى ميناء الروس.

وافتتحت «أشغال» طرقاً شريانية وجبوية كطريق لوسيل السريع وطريق الدائري السابع والجزء الجنوبي من طريق الدوحة السريع، وهو الكوازي لطريق الوكرة الرئيسي وطريق ميناء حمد، ومشروع تحسينات طريق الشمال هذا إلى جانب إنجاز المرحلة الأولى من طريق الريان وكذلك المرحلة الأولى من الطريق المداري وأجزاء كبيرة من مشروع امتداد شارع روضة الخيل، وأجزاء من طريق خليفة أفنيو.

وكان لتلك الافتتاحات أثر إيجابي كبير على حركة المركبات والبضائع، حيث تم ربط هذه الطرق بأهم النقاط الحيوية كمطار حمد الدولي وميناء

حمد والمنطقة اللوجستية والمناطق السياحية ونقاط جذب الاستثمارات للبلاد، كما أنها عززت الأساليب الحياتية للمواطنين والمقيمين من خلال إنشاء 242 كيلو متراً مسارات للدراجات الهوائية ضمن مشاريع الطرق السريعة و629 كيلو متراً ضمن مشاريع الطرق المحلية بالإضافة إلى تشجير أكثر من مليون متر مربع.

وبعد طريق لوسيل السريع أحد أهم المواطنين تطوير وإنشاء شبكات الطرق، وتوفير إشارة الشوارع ومواقف السيارات، وإنشاء شبكة صرف صحي وشبكة لتصريف مياه الأمطار، وتوفير البنية التحتية لخدمات مياه الشرب والكهرباء والاتصالات. وتم أيضاً الانتهاء من 14 مشروعاً لتحسين الطرق القائمة وتوسعتها لزيادة طاقتها الاستيعابية، منها على سبيل المثال، تحويل الدوار الأولمبي ودوار التلفزيون إلى تقاطعات بإشارات مرورية، وقد ساهم هذا في تعزيز الانسيابية.

«المباني».. 42 مشروعاً

بقطاعات التعليم والصحة والبيئة

شهد قطاع مشاريع المباني اكتمال العديد من المباني العامة والخاصة بقطاعات الصحة والتعليم فقد تم بناء حوالي 15 مدرسة وروضة أطفال في مناطق متفرقة تضم أم السنين والمعراض والوكرة والنخامة والكعبان وروضة راشد وغيرها من المناطق.

كما تم تسليم 3 مراكز صحية، هي مركز معبد الصحي، ومركز الوجبة الصحي ومركز الوعب الصحي، والتي تم تصميمها وفقاً لأحدث الوسائل والتقنيات في العالم وتتضمن جميع العيادات المتخصصة.

ولعل أحد أبرز المباني الخاصة بمشاريع المنشآت الصحية هو مركز المحاكاة الطبي التابع لمدينة حمد بن خليفة الطبية الذي تم

وفق أعلى المعايير، وهو مركز سيضم أحدث نظم تكنولوجيا المحاكاة لتدريب خريجي التخصصات الطبية، هذا إلى جانب مركز نوفمبر، كما انتهت «أشغال» أيضاً من إنشاء حوالي 22 مشروعاً تابعاً لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في أنحاء متفرقة من البلاد تضم: أم غويلينا ومعبد والريان والمطار القديم وفريج عبد العزيز والغرافة وفريج بن محمود والوكرة والهلال.

وتم أيضاً تسليم مركز أبحاث الأحياء البحرية بـ«رأس مطبخ» وهو عبارة عن مؤسسة علمية متخصصة في البحوث والدراسات البيئية البحرية على مساحة إجمالية تبلغ أكثر من مائة ألف متر مربع.



■ مركز الأحياء المائية

مسؤولون

القطاع الصحي يخطو نحو العالمية



توسعة المرافق الطبية وتحسن جودة الرعاية وكفاءتها

وسلام السعادية

عام مر على فرض الحصار الظالم على دولة قطر تحت جنح الظلام، ولم يزد هذا الحصار قطر الا قوة ومنعة وتطورا في مختلف المجالات بوتيرة اذهلت القاصي والداني، ولا شك أن قطاع الرعاية الصحية الذي اعتبر قطاعا حيويا كان له حظ وفير من التقدم والتطور والتماهي مع متطلبات الحصار. فقد واصل القطاع الصحي تحقيق النجاح تلو الآخر بخصى ثابتة وواقعة، وذلك من خلال تنفيذ الإستراتيجيات والخطط المدرجة ضمن جدول زمني معلن سابقا دون أن يؤثر الحصار الظالم على تنفيذ تلك الخطط والإستراتيجيات. القطاع الصحي تمكن من التعامل مع الأزمة بحرفية ونقاء، حيث تم افتتاح العديد من المستشفيات في مؤسسة حمد الطبية واعتبرت أكبر توسعة في تاريخ المؤسسة، وتم كذلك افتتاح العديد من المراكز الصحية الشاملة، وفتح الباب امام اسواق جديدة لتوفير الادوية والمستلزمات الطبية، وطرح مناقصات لبناء مستشفيات خاصة جديدة، بالإضافة الى تطوير صناعة الدواء المحلية والبحث في شركات لبناء صناعة دوائية محلية تلبى احتياجات السوق وصولا الى التصدير وغيرها من النجاحات التي اثبتت ان «رب ضارة نافعة».

الكواري: الحصار كان دافعا للعديد من الإنجازات



■ خالد جابر الكواري

قال رجل الاعمال، خالد جبر الكواري، إن القطاع الصحي القطري حقق مراكز متقدمة عالميا وإقليميا في ظل النتائج التي رشحت عن المؤشرات العالمية المتخصصة في القطاع الصحي، ويأتي ذلك في ظل التوجهات المباشرة من حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى. وأضاف أن القطاع الصحي يحظى بحصة كبيرة من الموازنة العامة التي ترصدها الحكومة في كل عام، ولا تقل منذ سنوات طويلة عن 25 مليار ريال، وهو رقم كبير جدا يؤكد الحرص الكبير على دعم هذا القطاع وتوفير الرعاية الصحية

للمواطنين والمقيمين ضمن أفضل الخدمات والتقنيات الحديثة، وكذلك الاستعانة بامهر الكفاءات الطبية في مختلف التخصصات للنهوض بالقطاع والوصول بدولة قطر الى مصاف الدول المتقدمة في مجال الرعاية الصحية. وأشار الكواري الى الانجازات الطبية التي تمت مؤخرا ولا سيما خلال الحصار الجائر الذي كان ولا يزال دافعا قويا لمزيد من النجاحات في كافة القطاعات ومنها القطاع الصحي وهو قطاع حيوي يعتبر ارتكازيا للقطاعات الأخرى، ومن تلك الإنجازات افتتاح العديد من المستشفيات والمراكز الصحية والحصول على شهادات دولية.

د. المحمود: وفرة كبيرة في «الإمداد الدوائي»



■ د. محمود المحمود

أكد الدكتور محمود المحمود، رئيس المشتريات والتأمين الدوائي في مؤسسة الرعاية الصحية الأولية توفر كافة أصناف الأدوية، وعدم وجود أي نقص على الإطلاق، موضحا أن اللجنة المركزية للتأمين الدوائي، ومقرها مؤسسة حمد الطبية، استطاعت احتواء أزمة الحصار في وقت مبكر نتيجة الجهود الكبيرة والجارية التي بذلتها لتلافي أية آثار سلبية كبيرة على القطاع الصحي. وأضاف: «كان هناك فريق عمل متكامل لمواجهة الأزمة، حيث اتخذت لجنة التأمين الدوائي المركزية كافة الإجراءات المتعلقة بالدواء وحجم المخزون، لغايات توفير المخزون الرئيسي من الدواء، وبذلت اللجنة جهودا كبيرة بالتعاون مع جميع أجهزة الدولة، وتم ترتيب الأوضاع سريعا».

وقال الدكتور المحمود إن ما حدث في بداية الحصار كان أزمة حقيقية،

قرب الله». وأضاف، انه عقب الحصار فتحت اسواق بديلة، حيث قمنا باتخاذ إجراءات عملية من خلال تفتين صرف بعض الادوية في البداية الى حين توفير كميات استراتيجية، ويتم صرف الادوية بكل سهولة ويسر، وتم ايجاد الحلول البديلة السريعة نظرا لاهمية عامل الوقت، وكان الحل السريع لتأمين الدواء من خلال السوق التركي، ولدينا مصادرنا السابقة من كل الشركات العالمية المعروفة. وأكد الدكتور المحمود الخسوط سابقا على مخزون استراتيجي، وخاصة الادوية الاساسية، الا أن ذلك دعانا ايضا الى ترتيب اوضاعنا بما يتوافق مع الواقع الجديد الذي فرضته الأزمة، ولا ننكر ان الأزمة كانت سببا في ايجاد بدائل أخرى للاسواق بجودة عالية وأسعار معتدلة، مؤكدا على اهمية توفير مخزون استراتيجي لأكثر من 6 شهور.

وخبراء لـ «اوسهيل»:

مدعوماً بتوجيهات القيادة



■ الصيدلية الآلية في مؤسسة حمد

مؤسسة حمد الطبية:

4200 سرير و1000 عيادة في عام 2030

أكثر من 90 ألف زيارة في العيادات الخارجية. وتضم المستشفيات مركز صحة مرافق الرعاية الصحية في تاريخ قطر، وتجسد التزام الدولة بتقديم أفضل خدمات الرعاية الآمنة والحانية والفعالة للمرضى، حيث سجلت هذه المستشفيات

مرافق الرعاية الصحية في المنطقة. وبحسب وزارة الصحة العامة، فإن هذه الخدمات الصحية المقدمة للمرضى، ويرتبط المخطط الرئيسي لتطوير المرافق برؤية قطر الوطنية، حيث تخطط المؤسسة إلى الوصول إلى 4200 سرير و1000 عيادة و90 غرفة عمليات ضمن رؤية 2030. ومن أبرز الإنجازات الصحية وأكبرها في تاريخ



الوطن، تمثلت في افتتاح 3 مستشفيات جديدة في مؤسسة حمد الطبية برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى.

المستشفيات الجديدة التي أضافت 500 سرير جديد إلى المؤسسة تضم: مركز قطر لإعادة التأهيل، ومركز الرعاية الطبية اليومية، ومركز صحة المرأة والأبحاث، وتشكل جزءاً من أكبر مشروع لتوسعة

بناء وتنفيذ 3 مستشفيات خاصة بسعة 310 أسرة

المشاريع الثلاث نحو 2.2 مليار ريال، بمساحة اجمالية تبلغ نحو 137904 أمتار مربعة، وطاقة استيعابية تبلغ 310 أسرة. ومن المتوقع أن يبلغ عدد المراجعين في العام للمستشفى الواحد 18 ألفا لمرضى العيادات الخارجية والداخلية.

وكانت الحكومة خصصت 3 قطع اراضي للقطاع الخاص لتصميم وبناء وتشغيل 3 مستشفيات جديدة، حيث حددت موقع

المشاريع الثلاث نحو 2.2 مليار ريال، بمساحة اجمالية تبلغ نحو 137904 أمتار مربعة، وطاقة استيعابية تبلغ 310 أسرة. ومن المتوقع أن يبلغ عدد المراجعين في العام للمستشفى الواحد 18 ألفا لمرضى العيادات الخارجية والداخلية.

وكانت الحكومة خصصت 3 قطع اراضي للقطاع الخاص لتصميم وبناء وتشغيل 3 مستشفيات جديدة، حيث حددت موقع

تقدم نهجا جديدا لمواجهة التحديات الصحية في قطر يعكس تحولا شاملا في التفكير نحو التركيز على السكان والرعاية المتكاملة. الاستراتيجية التي حملت شعار «صحتنا مستقبلا» تأتي انطلاقا من النجاحات والإنجازات التي حققتها الاستراتيجية الأولى حيث جاءت الاستراتيجية مدعومة بمراجعة رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022.

4 مراكز صحية جديدة في 2018

استمرت مؤسسة الرعاية الصحية الأولية في تقديم خدماتها الصحية للمواطنين والمقيمين، حيث تسير العمليات التشغيلية للمراكز الصحية المنتشرة في الدولة بصورة طبيعية، بما فيها المقدمة لمواطني مجلس التعاون الخليجي، وتقوم المؤسسة بتقديم الخدمات الصحية كالمعتاد، دون أن يكون هناك أي تأثير على سير العمليات التشغيلية لخدمات المراكز الصحية في ظل الظروف الرامنة، والمتعلقة بالحصار.

وافتح معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية مؤخرا، مركز معيذر للصحة والمعاغة ومركز الوجبة الصحي. ويأتي التوسع في المرافق الصحية في سياق خطة وزارة الصحة العامة لتحسين إمكانية حصول المريض على الرعاية الصحية في الوقت والمكان المناسبين وتعزيز سلامته، ويرافق ذلك تطوير مستمر لنوعية الخدمات المقدمة لضمان مواكبة احتياجات المريض بأفضل معايير الجودة، وتلبي المراكز الجديدة الاحتياجات المتزايدة لخدمات الرعاية الصحية الأولية في الدولة مع مراعاة التوزيع الجغرافي والكثافة السكانية لكل منطقة جغرافية مما يسهم في تكمين المريض من الحصول على خدمات رعاية صحية أولية ذات جودة عالية بشكل أسرع مما ينعكس على مستوى رضا المراجعين، وهذا ما عهدت المؤسسة على الالتزام به منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية.

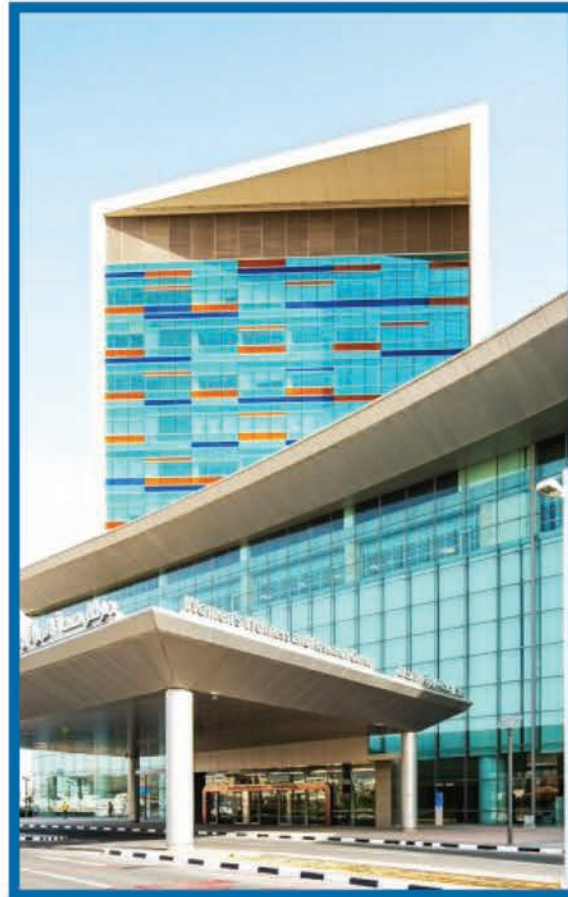
قطر تمتلك مقومات صناعة الدواء

أكد خبراء ورجال أعمال توفر كافة مقومات نجاح صناعة دوائية محلية متطورة، إلا أنها تحتاج إلى دعم حكومي مباشر لإنجاحها. وذلك ترجمة لتوجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى حيث شدد سموه على أهمية الاعتماد على النفس في المرحلة المقبلة، لا سيما في ملفي الغذاء والدواء وتوطين صناعاتهما. وأشاروا إلى إمكانية استقطاب شركات عالمية وإقليمية في هذا المجال من خلال الشراكة مع أشهر شركات الأدوية العالمية واستقطابها لبناء صناعة دوائية محلية تنطلق إلى كافة أنحاء العالم لتصبح قطر رائدة في الصناعة الدوائية إقليميا وعالميا، مؤكداً أن تشجيع الاستثمار في الصناعات الدوائية من شأنه أن يسهم في تحقيق التنوع الاقتصادي. ويبلغ حجم سوق الدواء القطري نحو 700 مليون دولار سنوياً تحصد دول الخليج ثلث الحصة، وتضم قائمة الأدوية الصيدلانية المسجلة في الدولة نحو 4581 صنفاً، ويبلغ نصيب صناعات الدواء المحلية من القائمة نحو 32% منها (7.1٪). وفي جولة أجرتها «اوسهيل» شملت عددا من الصيدليات، أكد العاملون فيها أنه لا تغيير في الأسعار، وأنهم كما هي قبل الحصار.

النظام الصحي يحصد المركز 13 عالميا والأول إقليميا

احتل النظام الصحي في قطر المرتبة 13 بقائمة أفضل النظم الصحية في العالم والمرتبة الأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط بحسب مؤشر ليجاتوم للرّخاء، للعام 2017 الذي يقوم بقياس وتصنيف الوضع الصحي في 149 دولة. واعتمد المؤشر في قياس جودة أنظمة الرعاية الصحية في كل دولة على ثلاثة جوانب رئيسية تشمل الصحة البدنية والنفسية، البيئة التحتية للصحة، وتوافر الرعاية الوقائية. وشهد النظام الصحي في قطر تحولا لافتا خلال العقود الماضية حيث تمكن من إحراز تقدم كبير على مستوى زيادة السعة الاستيعابية والارتفاع بجودة الرعاية.

وتتولى مؤسسة حمد الطبية إدارة أكثر عشر مستشفى، من بينها تسعة مستشفيات تخصصية وثلاثة عامة، كما تدير خدمة الإسعاف وخدمات الرعاية الصحية المنزلية ومرافق الرعاية المطوّلة. وتكثف مساعي المؤسسة بالنجاح حين تالت الاعتمادات من منظمات رائدة في ميادين متعددة، مؤكدة قدرتها على توفير رعاية عالية الجودة لمرضاهم.



القطاع الصحي

نجاحات إقليمية وعالمية



يواصل القطاع الصحي بخطى ثابتة ووثيقة، تحقيق نجاحات كبيرة، في ظل حصار ظالم وجائر شارق العام الأول منه على الإنتهاء، وذلك وفق إستراتيجيات وخطط تنفذ ضمن جدول زمني محدد، وشهدت البلاد في السنوات الأخيرة توسعاً كبيراً في حجم الخدمات والمنشآت الصحية، مع الالتزام بمعايير الجودة العالية، حيث نجح القطاع الصحي الحكومي والخاص في امتصاص الآثار السلبية للحصار، وتمكن من توفير الخدمات بشكل طبيعي بأمان وجودة مركزة على تطوير النظام الصحي.



أكبر توسعة في الخدمات



صناعة الدواء محليا



النظام الصحي



مؤسسة الرعاية الصحية



مؤسسة حمد الطبية بحلول 2030



أهداف إستراتيجية الصحة 2022-2017



مشاريع جديدة

- بناء وتشغيل 3 مستشفيات
- السعة 310 أسرة
- 2.2 مليار ريال قيمة الاستثمار
- 54 ألف مراجع سنويا
- المواقع
- أبوها مور
- مدينة الشمال

ملحق تصدره **لوسيل** بمناسبة مرور عام على الحصار الجائر

تركزت في العقارات والشركات وحقوق الإنسان

لجنة التعويضات.. أكثر من 10 آلاف قضية أمام المحاكم المحلية والدولية

وبالنسبة للعلاج في دول الحصار يتم إرفاق صور من المواعيد الطبية وفواتير المواعيد السابقة.

أما بخصوص الحسابات البنكية في إحدى دول الحصار ترفق صور من حركة الحسابات والتعاملات وبطاقات بنكية، وفيما يخص العمالة المتواجدة في إحدى دول الحصار يتم إرفاق صور من ورقة تشتت كفالة المتضرر لتلك العمالة ومن جوازاتهم ومن خروج العمالة من دولة قطر، أما بشأن حجوزات الطيران للمرور بإحدى دول الحصار أو عبرها يتم إرفاق صور من الحجز وإيصال دفع المبالغ.

الموقع الإلكتروني

دشنت اللجنة الموقع الإلكتروني الخاص بها من أجل التيسير على المتضررين في التواصل معها سواء كانوا أفراداً أو شركات أو وزارات أو مقبمين على أرض قطر.

حيث أنه بإمكان المتضررين الدخول إلى البوابة الإلكترونية وتسجيل شكاواهم ومن ثم يتم تحديد مواعيد لهم لمقابلة المختصين باللجنة وبإمكان المتضررين كذلك إرفاق ما لديهم من مستندات على الموقع، علماً بأن الموقع مؤمن للغاية ويستحيل اختراقه وجميع المستندات ستكون سرية تماماً ولا يطلع عليها سوى فريق العمل المختص في اللجنة.

يشار إلى إن إرفاق الحضور الشخص الموقع ليس بديلاً عن حضور الشخص أو الجهة المتضررة أمام اللجنة، حيث أن المحاكم أو المحافل الدولية تستلزم تقديم أصول لبعض تلك المستندات وليس مجرد صور منها، كما هو الحال بالنسبة للعقود والاتفاقيات.

كما أن البوابة تتيح للمتضررين الحصول على إجابات وافية للكثير من الأسئلة والاستفسارات التي تعن لهم سواء فيما يتعلق بمكان اللجنة أو المستندات المطلوبة أو الإجراءات التي يتعين على الشخص أو الجهة القيام بها، فضلاً عن تحديد المواعيد للقاء المختصين باللجنة، ما من شأنه أن يوفر الكثير من الوقت والجهد للمراجعين والتيسير عليهم بدرجة كبيرة.

التي تدعم صحة البيانات الواردة في الاستبيان، وذلك لتجنب استبعاد المطالبات غير المستوفاة للوثائق.

ودعت كل شركة متضررة أن تراعي تعبئة الاستبيان لكل نشاط من أنشطة الشركة على حدة، وأن يتم احتساب الضرر الفعلي وليس المتوقع خلال الفترة من 5-6-2017 وحتى تاريخ تعبئة الاستبيان.

الطلبة القطريون

وبلغ إجمالي الطلبة القطريين الذين لحق بهم الضرر نتيجة الحصار نحو 200 طالب في دول الحصار الأربع.

يشار إلى أن الطلبة المتضررين نوعان، النوع الأول الطلبة المتضررون من قيام جامعات دول الحصار بفصلهم من جامعاتهم دون إعطائهم أي مستندات، والنوع الثاني الطلبة الذين سجلوا للالتحاق بالدراسة في الفصل الصيفي بدول الحصار، وتم تحويل هذه الحالات إلى لجنة المطالبة بالتعويضات التي قامت بدراسة كل حالة على حدة دراسة مستفيضة للمضي قدماً في إصدار الإجراءات القانونية الواجب اتباعها، إلى حين استرداد حقوق الطلاب بالقانون.

أهم الوثائق

من أهم الوثائق الواجب توفرها بالطلب المقدم إلى لجنة المطالبة بالتعويضات، إرفاق تفويض من صاحب الشكوى إلى من ينوب عنه لتقديم الطلب إلى اللجنة على أن يكون ذلك التفويض مصدقاً، وإرفاق صورة من ورقة زكاة الحال أو ورقة خروجها من دولة قطر في حالة وجود الحال بأنواعه (الإبل والغنم والماعز والطيور)، وإرفاق صورة من الفواتير وإيصالات التسليم والخاصة بالمفروشات ومكائن الكهرباء وكل المعدات الأخرى، وإرفاق صورة من سند الملكية من التحويلات المالية والخاصة بالعقارات والمنازل والغرف، وبشأن طلبة الجامعات ترفق صور من عدد الساعات الدراسية التي تم إنجازها مع القيد الجامعي وإيصالات الدفع،



■ استقبال شكاوى المتضررين

وكانت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد قامت بتحويل أكثر من 2500 ملف إلى لجنة المطالبة بالتعويضات، وتعتبر هذه اللجنة هي اللجنة المركزية التي تصب فيها جميع الدعاوى، سواء كانت دعاوى أفراد أو مؤسسات القطاعين العام والخاص والشركات والبنوك وغرفة التجارة والصناعة، ومنها تخرج جميع قضايا التعويضات.

غرفة قطر

كانت غرفة قطر قد دعت كافة الشركات والمؤسسات التجارية القطرية إلى سرعة تعبئة الاستبيان الإلكتروني الخاص بحصر الأضرار التي تعرضت لها نتيجة للحصار المفروض على دولة قطر. وقامت الغرفة بحصر الأضرار والخسائر التي تعرضت لها الشركات القطرية منذ تاريخ 5 يونيو الماضي (بداية فرض الحصار)، حيث رفعت الغرفة أكثر من 1200 شكوى إلى اللجنة. وأعدت الغرفة استبياناً على موقعها الإلكتروني www.qatarchamber.com حرصاً على دقة المعلومات بشأن حجم الأضرار لكل أنشطة الشركة، وطالبت الشركات بتحميل كافة المستندات

ورفعت هذه الدعاوى أمام العديد من الجهات الدولية، منها منظمة التجارة العالمية، وذلك نظراً لخرق دول الحصار لقواعد التجارة العالمية من خلال إغلاق الحدود ومنع التصدير والاستيراد من وإلى قطر، وفرض الحصار بشكل اصادي بما يتناقض مع الاتفاقات الثنائية الموقعة، وتم كذلك رفع دعاوى أخرى أمام محكمة العدل الدولية، على اعتبار أن الحصار وما نتج عنه يناقض القانون الدولي والاتفاقات الموقعة بين الدول، بالإضافة إلى قضايا متعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

وعلى صعيد الشركات تلقت اللجنة 6 دفعات من غرفة قطر وبلغ عدد الشكاوى 1200 شكوى، وفيما يتعلق بملف الطلاب في الجامعات بلغ إجمالي الطلبة القطريين الذين لحق بهم الضرر نتيجة الحصار نحو 200 طالب في دول الحصار الأربع، وينقسم الطلبة المتضررون إلى نوعين، النوع الأول الطلبة المتضررون من قيام جامعات دول الحصار بفصلهم من جامعاتهم دون إعطائهم أي مستندات، والنوع الثاني الطلبة الذين سجلوا للالتحاق بالدراسة في الفصل الصيفي بدول الحصار.



الحصار الجائر المفروض على دولة قطر منذ عام تقريباً، ترتب عليه آثار سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، وتسبب في إلحاق الضرر في العديد من القطاعات، تركزت في معظمها في أملاك القطريين من العقارات في كل من السعودية ودبي وأبو ظبي، بالإضافة إلى الحالات الإنسانية وما رافقها من تشتت للعوائل وتمزيق النسيج الاجتماعي.

وبناء على ذلك، جرى في العاشر من يوليو 2017، تأسيس لجنة أطلق عليها «اللجنة المطالبة بالتعويضات»، حيث قام بتدشينها معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية.

وجاء إطلاق اللجنة في إطار توجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، بضرورة حفظ وصون كافة حقوق المواطنين، وجبر ضرر أي مواطن تضرر ظلماً وعدواناً من الحصار الجائر المفروض على قطر، لتؤكد مجددا حرص القيادة الرشيدة على حماية حقوق الشعب القطري الذي يواجه إجراءات عدوانية تضررت منها شرائح وفئات واسعة من المجتمع.

وتلخصت مهام اللجنة في مباشرة كافة الدعاوى المزمع إقامتها من قبل الأجهزة الحكومية والهيئات والوزارات والمؤسسات العامة والأفراد والشركات القطرية للمطالبة بالتعويض عن الخسائر والأضرار الناجمة عن الحصار المفروض على دولة قطر.

أنواع الشكاوى

تنوعت الشكاوى التي تلقتها اللجنة منذ تدشينها بين تشتت الأسر والعوائل، وعدم التواصل مع أفراد أسرهم في بلدان الحصار بسبب قانون التعاطف الذي يجرم المتعاطفين، بالإضافة إلى إلغاء قيد الطلاب في جامعات الإمارات والسعودية والبحرين ومصر، وخسارة القطريين لحلالهم من إبل وأغنام ومزارع وبيوت متنتلة في السعودية، ومطالبة شركات عقارية بتسديد أقساط وشقق عقارية أغلبها في دبي وأبو ظبي، واستثمارات القطريين في الدول المجاورة التي تسببت لهؤلاء بخسارة كبيرة تقدر بالملايين، وقضايا الطلبة القطريين وعدم تمكنهم من استكمال دراستهم في دول الحصار وغيرها من الشكاوى، التي طالب أصحابها برد الاعتبار لهم وجبر الضرر عنهم وحماية حقوقهم وحفظها.

ملاحقة دول الحصار

سعادة الدكتور علي بن فطيس المري، النائب العام، رئيس اللجنة أكد مراراً أن دولة قطر ماضية في ملاحقة دول الحصار أمام المحاكم الدولية، نتيجة خرقها للقانون الدولي، وارتكابها للعديد من الانتهاكات، مشدداً أنه لا تراجع عن هذا الأمر.

وبلغ عدد القضايا التي سيتم رفعها أمام المحاكم الدولية ضد دول الحصار بحسب سعادة النائب العام، أكثر من 10 آلاف قضية، مؤكداً في ذات الوقت أن أكثر من 4200 قضية تم قطع شوط كبير بها أمام المحاكم الأوروبية والدولية.

حفظ حقوق المتضررين من الحصار وجبر الضرر

الموقع الإلكتروني

- تسجيل الشكاوى
- إرفاق المستندات
- مقابلة المختصين
- سرية المعلومات
- الحصول على إجابات

200 طالب جامعي متضرر



1200 شكوى تتعلق بالشركات

4200 قضية قيد العمل

10 آلاف قضية أمام المحاكم

أنواع الشكاوى



تشتت العوائل



طلاب الجامعات



العقارات



الحلال

ملحق تصدره **لوسيل** بمناسبة مرور عام على الحصار الجائر

تقدم كبير في مشاريع استادات بطولة كأس العالم.. «الإرث»:

منتاريع المونديال تسير بخطى ثابتة ومتسارعة



■ حسن الثوادي

استاد مؤسسة قطر:

تحقق المزيد من التقدم خلال 2017 في استاد مؤسسة قطر الذي يُعتبر بمثابة «جوهرة في الصحراء»، حيث اكتمل ما يزيد عن 80% من أعمال صب الخرسانة في موقع الإنشاء في وسط المدينة التعليمية. كما تم الانتهاء من بناء ملعب الجولف في المنطقة المحيطة بالاستاد. وسيتم افتتاح الاستاد الذي صمّمته شركة فينيك إيربارن أركيتيكتس وتصل طاقته الاستيعابية إلى 40 ألف مُشجع في عام 2019. ومن المقرر أن يستضيف هذا الاستاد مباريات بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 حتى الدور ربع النهائي.

استاد الثمامة

في أغسطس 2017، تم كشف النقاب عن تصميم استاد الثمامة المُستوحى من شكل القحفية، وهو الاسم الذي تعرف به القبعة التقليدية التي يرتديها الرجال في دول المنطقة، ومن المقرر افتتاح استاد الثمامة في 2020، وستصل طاقته الاستيعابية إلى 40 ألف مشجع، وسيستضيف الاستاد مباريات بطولة كأس العالم لكرة القدم قطر 2022 حتى الدور ربع النهائي.

استاد راس أبو عبود:

في نوفمبر 2017 تم كشف النقاب عن تصميم أول استاد قابل للتفكيك بالكامل في تاريخ بطولة كأس العالم لكرة القدم. وسيبنى هذا الاستاد المذهل، الذي صمّمته شركة فينيك إيربارن أركيتيكتس بطاقة استيعابية تقدر بـ 40 ألف مشجع، باستخدام حاويات الشحن البحري الناقلة لمواد الإنشاء ووحدات بناء أخرى. ومن المقرر أن يستضيف استاد راس أبو عبود، المُطل على كورنيش الدوحة وأفق الخليج الغربي، مباريات بطولة كأس العالم لكرة القدم قطر 2022 حتى الدور ربع النهائي.

استاد لوسيل

تستمر أعمال التشييد الأولية في موقع استاد لوسيل الذي يقع على بعد 15 كيلو متراً شمال الدوحة. وقد أعلن في مطلع 2017 عن اختيار تحالف يجمع بين شركتين قطرية وصينية -شركة حمد بن خالد للمقاولات وشركة السك الحديدية الصينية- كمقاول رئيسي للاستاد. ومن المقرر افتتاح استاد لوسيل في 2020، حيث سيستضيف المباراتين الافتتاحية والنهائية في بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022.



■ إنجاز كبير في مشاريع المونديال رغم الحصار

ورغم الحصار المفروض على الدوحة منذ يونيو 2017، إلا أن قطر تسير في الطريق الصحيح لاستضافة واحدة من أجمل نسخ المونديال، كما يتوقع الجميع.

وبعد أن بدأت قطر بتسليم ملاعبها رسمياً وانتهاء عملية التشييد للمعبد، هذه لأئحة الملاعب التي ستستضيف مباريات كأس العالم 2022 وسعة مدرجاتها:

استاد خليفة الدولي

دشّنت اللجنة العليا للمشاريع والإرث استاد خليفة الدولي في شهر مايو 2017 كأول استادات بطولة كأس العالم لكرة القدم قطر 2022 جاهزية. وقام بافتتاح الاستاد صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، واستضاف المباراة النهائية لكأس سمو الأمير التي جمعت بين فريقَي السد والريان. علاوة على ذلك، حصل استاد خليفة الدولي - الذي يتسع لـ 40 ألف مشجع - خلال عام 2017 على شهادة نظام تقييم الاستدامة العالمي من فئة 4 نجوم، ليُصبح بذلك الملعب الأول من نوعه في العالم الحاصل على هذا التصنيف. يستضيف استاد خليفة الدولي مباريات بطولة كأس العالم لكرة القدم قطر 2022 حتى الدور الربع النهائي، ويتم تجهيز الاستاد حالياً ليستضيف بطولة العالم لألعاب القوى 2019 التي ستقام في الدوحة.

استاد الوكرة

يجري العمل في استاد الوكرة، الذي قامت بتصميمه المهندسة المعمارية الراحلة زها حديد، على قدم وساق، فقد

تجاوزت كل العقبات

أكدت وكالة «بلومبيرغ» الأمريكية أن دولة قطر وجدت بدائل سريعة، ومضت قدماً في تحقيق حلمها من خلال إكمال إنشاءات مونديال 2022 وملاعبه، رغم الحصار الذي تتعرض له منذ 5 يونيو العام الماضي من قبل السعودية والإمارات والبحرين.

وقالت الوكالة الأمريكية في تقرير لها، إن الصلب الماليزي حل مكان نظيره السعودي، وأعادت سلطنة عُمان تصدير مواد لقطر سبق أن استوردتها من الإمارات، كما تخطو الصين سريعا لتعويض قطر بعشرات المنتجات، وقامت قطر سريعا بتجهيز المرافق لبناء المدرجات؛ بل إن بعض الموردين من دول الحصار يقوم بإعادة شحن المواد إلى قطر عبر الموانئ العُمانية.

ونقلت الوكالة الأمريكية عن الأمين العام للجنة العليا للمشاريع والإرث المشرفة على إنشاءات البطولة، حسن الذوادي، قوله: إنه «بالنسبة لكل تحد نواجهه، هناك حلول لا تزال قائمة»، مضيفاً: «نحن نعمل مع المقاولين للتأكد من أننا نقدم في الواقع حلولاً سلسلة للتوريد على المدى الطويل والبدائل».

وأوضح التقرير أن قطر قبل فرض الحصار كانت قد استعدت جيداً لتنظيم البطولة، بتخصيص ميزانية ضخمة لتنفيذ الإنشاءات الخاصة بكأس العالم لكرة القدم، حيث خصصت المليارات للبنية التحتية وبناء ملاعب جديدة، إضافة إلى مليارات إضافية لبناء شبكة المترو والقطارات الجديدة، والشروع في بناء مدينة تستوعب 200 ألف شخص، إضافة إلى مضاعفة حجم مطارها لاستيعاب 53 مليون راكب سنوياً.

أكد السيد حسن الذوادي، الأمين العام للجنة العليا للمشاريع والإرث، أن دولة قطر بكل مؤسساتها، وبفضل من الله

وتعالى، والقيادة الرشيدة والحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى، لم تتأثر بالحصار، ولم تتأثر مشاريع البنية التحتية ولا حتى سير الحياة اليومية سلباً، بل على العكس، فكل المشاريع تسير حسب الجداول الزمنية المخطط لها، فضلاً عن أن هناك بعض المشاريع تم إنجازها على الرغم من الحصار، وأضاف أن جميع مؤسسات الدولة، ومنها اللجنة العليا للمشاريع والإرث، لديها خطط احترازية مكنتها من التعامل مع تبعات الحصار دون أي تأثير على خطط ومشاريع البنية التحتية للدولة. وكذلك في اللجنة العليا للمشاريع والإرث، حيث يسير العمل بالمشاريع المتعلقة ببطولة كأس العالم لكرة القدم قطر 2022 على قدم وساق وحسب الجداول الزمنية المحددة. وتابع الذوادي في حديثه لـ /قنا/ أن أزمة الحصار أكدت أن دولة قطر، وقيادتها الرشيدة، ودبلوماسيتها الهادئة والحكيمة دولة قوية، وقادرة على تخطي كل العقبات والاضطلال بدورها الرائد على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وعن أهم وأبرز الإنجازات التي حققتها اللجنة العليا للمشاريع والإرث خلال عام 2017 ، أكد السيد حسن الذوادي، أن مشاريع اللجنة وبفضل الله، لم تتأثر، حيث تسير استعدادات دولة قطر لتنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم قطر 2022 حسب الجدول الزمني كما وعدت، وقد أنجزت أول استاد وهو استاد خليفة الدولي، وذلك قبل خمسة أعوام ونصف العام من انطلاق البطولة، كما أعلنت اللجنة عن تصميم استاد الثمامة في شهر أغسطس 2017، وعن تصميم استاد راس أبو عبود في نوفمبر 2017. فيما تتقدم أعمال البناء في جميع مواقع الإستادات كما هو مخطط لها، فيما ستكون جميع ملاعب البطولة جاهزة في عام 2020 بمشيئة الله.

وقال السيد حسن بن عبدالله الذوادي، إن دول الحصار شككت كذلك في قدرة قطر على استكمال الأعمال الإنشائية للبطولة، وراهنّت على ذلك إلا أن توقعاتها أضحت سراباً خاصة بعد الإجراءات التي اتخذتها اللجنة، حيث تم الاجتماع عقب الأزمة مباشرة مع المقاولين وتم وضع خطة عمل بديلة واللجوء إلى موردين من دول أخرى صديقة لتوفير المواد اللازمة، موضحاً أن المواد التي تم استيرادها بعيداً عن دول الحصار كانت أكثر جودة وكفاءة وأرخص سعراً، كما تم الاعتماد في تنفيذ بعض المشروعات وتوفير المواد الخام على السوق المحلية التي أثبتت قدرة وكفاءة على الاستجابة والإسهام في بناء اقتصاد البلاد. وأوضح السيد حسن بن عبدالله الذوادي، أن جميع مشاريع المونديال تسير بخطى ثابتة ومتسارعة وسيتم الانتهاء من استادي الوكرة والبيت خلال العام الجاري، كما سيتم الانتهاء من مشروعات الريل عام 2020، مشدداً على أن دولة قطر تتواصل مع الجهات الخارجية بثقة والأعمال الإنشائية تقام على أكمل وجه.

وأضاف السيد حسن بن عبدالله الذوادي، أن اللجنة العليا للمشاريع والإرث ستُرسل وفداً لحضور كأس العالم في روسيا العام الجاري، لاكتساب الخبرات وتعزيز التعاون والشراكات مع المسؤولين والمؤسسات الرياضية الكبرى لإخراج بطولة فريدة من نوعها يفخر بها الوطن العربي، وتفرح بها شعوب المنطقة والعالم، متمنياً أن تشارك شعوب المنطقة كلها في هذا الحدث الكبير، خاصة أن الرياضة تجمع ولا تفرق.

■ أثناء تركيب الواجهات الخارجية لاستاد البيت بالخور



مشاريع المونديال تُنفذ بخطى سريعة

كان افتتاح حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى استاد خليفة في يونيو 2017 إعلاناً حقيقياً لاستضافة بطولة مميزة في هذه المنطقة من العالم، وأكد خبراء أن الدوحة خطمت أرقاماً قياسية في سرعة إنجاز المنشآت الرياضية ومرافق البنية التحتية المصاحبة لكأس العالم، وأعلن في أكثر من مرة عن تسليم مشاريع كأس العالم قبل موعدها بثلاث سنوات، وهو التزام يعكس جودة إدارة المشاريع في الدولة.

2020

اكتمال بناء 8
ملاعب لكرة
القدم



60
الف
مقعد

استاد البيت
2018



40
الف
مقعد

استاد الوكرة
يُكتمل
2018



40
الف
مقعد

استاد خليفة
تم تسليمه
2017

7

استادات تم
الاعلان عن
تصميمها

30

مليار دولار
تكلفة منشآت
كرة القدم



40
الف
مقعد

استاد رأس أبو عبيد
2020



40
الف
مقعد

استاد الثمامة
2020



40
الف
مقعد

استاد الريان
2018



40
الف
مقعد

استاد مؤسسة قطر
يُكتمل
2019



1.2

مليون زائر العدد
المتوقع للبطولة



18

شهوراً قبل البطولة
لاختبار الملاعب



53

مليون مسافر سنوياً
توسعة مطار حمد



35

مليار دولار للأنفاق
والسكك الحديدية



200

مليار دولار ميزانية
مشاريع كأس العالم

موازنة قطر «2018» امتصت الحصار

عكست موازنة 2018، إصرار قطر على تحدي الحصار، وتأكيد قوة وصمود الاقتصاد الوطني، في مواجهة كافة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المفروضة، بسبب حالة الحصار الجائر على البلاد منذ الخامس من شهر يونيو 2017، بسبب مزاعم كاذبة حول دعم الإرهاب. وقد تم تخصيص 41% بنحو 23 مليار دولار من النفقات للمشاريع الضخمة مثل الصحة والتعليم والمواصلات، والمشاريع المرتبطة باستضافة كأس العالم 2022.



11.2

مليار ريال مشاريع
كأس العالم



83.5

مليار ريال المواصلات
والصحة والتعليم



93

مليار ريال
المشروعات الرئيسية



52.2

مليار ريال مخصصات
الرواتب والأجور



203.2

مليار ريال إجمالي
المصروفات



175.1

مليار ريال إجمالي
الإيرادات



610

مليارات ريال الناتج
المحلي

144

مليار ريال الاحتياطات
المالية

1.161

تريليون ريال أصول
سيادية

منشآت
حمد
الطبية

بنية
المناطق
الاقتصادية

الصناعات
الصغيرة
والمتوسطة

مشاريع
الامن
الغذائي

مدارس
حكومية
جديدة

المدينة
التعليمية

الطرق
السريعة
والمرافق

مشاريع
السكك
الحديدية

مشاريع أطلقتها المجموعة الوزارية



2.5

مليار ريال
توسعة المنطقة
الصناعية



3

مليارات ريال
للمناطق
اللوجستية



3.1

مليار ريال استثمار
سكن العمال
بأهم غوييلينة



1.5

مليار ريال حجم
استثمار سكن
العمال الدائم



2.4

مليار ريال حجم
الاستثمارات في
القطاع الصحي



750

مليون ريال حجم
استثمار المدارس
الخاصة



800

مليون ريال
استثمار البيوت
المحمية الزراعية

